

عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف  
فصلية الشيخ الدكتور

الحج والعمرة  
صلى الله عليه وسلم

دار الكتب

صلى الله عليه وسلم

الحج والعمرة

مع دراسة تحليلية لدرجة  
إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي

تأليف

د. عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف

الأستاذ المشارك بكلية الحديث الشريف  
بجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة  
رحمه الله وغفر له ولوالديه

طبعة مريضة ومنقحة

دار الكتب



## مقدمة الطبعة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، وبعد:  
فإن مما يتفاوت فيه المتسبون إلى العلم القدرة على تنظيم المعلومات وترتيبها،  
وتوثيقها من مصادرها الأصلية، وقبل ذلك فهمها واستيعابها، وفضيلة شيخنا  
الشيخ الدكتور عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف : ضرب من ذلك كله يسهم  
وافر، أولاً في تدريسه للطلبة في الجامعة، وثانياً في كتبه ورسائله التي ألفها.

ولا شك أن من أهم كتب الشيخ : كتابه: "ضوابط الجرح والتعديل"، فقد أفرغ  
فيه خلاصة جهوده على مدى سنوات طويلة، كان في أثناءها يقوم بتدريس مادة:  
"الجرح والتعديل"، فقلّب هذا الفن كثيراً، وأبدى فيه وأعاد، حتى تبين له ما يحتاجه  
المتسبون إليه: كتاباً يساعدهم على النظر في أقوال أئمة النقد الأولين في الراوي،  
فالناظر في أقوالهم لن يجد الأمر في الوصول إلى درجة واضحة في الراوي سهلاً في  
جميع الرواة، فربما اختلفوا، بل ربما اختلف كلام الناقد الواحد، فهو محتاج إذن إلى  
قواعد وضوابط يسير على وفقها للوصول إلى هذه الدرجة.

وهذا الأمر قد أدركه قبلنا أئمة كثيرون، ممن جاء بعد عصر النقاد الأولين، مثل  
ابن الصلاح، والذهبي، وابن حجر، والسخاوي، فحكموا على الرواة وفق قواعد  
وضوابط ظهرت لهم، وظلّت هذه القواعد والضوابط ماثلة في كتبهم، بحاجة إلى  
من ينظمها في سلك واحد، مفصلة مرتبة، وهذا ما قام به الشيخ : في هذا الكتاب،  
مضيفاً إليها ما ظهر له أثناء تدريسه للجرح والتعديل.

وكتاب الشيخ: "ضوابط الجرح والتعديل" طبع في المرة الأولى في الجامعة الإسلامية  
بالمدينة، حيث اختاره المجلس العلمي ضمن الكتب التي تتولى الجامعة طباعتها، وقد

نفذت هذه الطبعة منذ مدة طويلة، فكان لزاماً إعادة طبع الكتاب، حيث كثر السائلون عنه جداً، فهو فوق كونه كتاباً علمياً متميزاً في بابهِ، فقد كتبه الشيخ بطريقة أقرب ما تكون إلى المقرر الدراسي، أكثر فيه من التقسيم، ووضع الفقرات، ودعمه بالأمثلة التطبيقية، فجاء -بحق- كتاباً مشبعاً لرغبة الباحث المتخصص، قريباً من طالب العلم المبتدئ في هذا الفن.

ومع أن الكتاب مملوء بالأمثلة التطبيقية على ما ذكره الشيخ من ضوابط، إلا أنه بحاجة إلى أمثلة خاصة، يتم فيها تطبيق الضوابط مجتمعة -أو ما أمكن منها- على راوٍ واحد، وهذا ما فعله الشيخ: إذ قام بإعداد دراسة وافية على أحد الرواة المختلف فيهم كثيراً، وهو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، عرض فيها أقوال الأئمة كلها، ثم قام بدراستها والخلوص منها إلى رأي راجح في هذا الراوي، مستخدماً في دراسته له ما شرحه من ضوابط هذا الكتاب، فأبان بذلك عن هدف كان يرمي إليه دائماً، وهو أن تلك الضوابط تظل تحفظ وتردد دون ما فائدة تذكر، إذا لم يصاحبها تطبيق عملي، وهذا ما كان يحرص عليه مع طلابه وفي دروسه.

وكان من المناسب جداً أن تضم ترجمة: "إسرائيل بن يونس" إلى كتاب الضوابط في طبعته الجديدة، بغرض تعميم الفائدة المرجوة منه، وتسهيلاً على طلاب العلم.

والله سبحانه وتعالى -وهو المنعم المتفضل- أسأل أن يحزي الشيخ خير الجزاء على ما قدمه للعلم وأهله، تدريساً وتأليفاً، وأن يشملنا وإياه بواسع رحمته، إنه سميع مجيب.

كتبه

إبراهيم بن عبد الله اللاحم

القصيم - بريدة -

في ٥/٨/١٤٢٥ هـ

## ترجمة المؤلف

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه، أما بعد:

اسمه ونسبه وكنيته:

هو الشيخ: عبد العزيز بن محمد بن الشيخ إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الله  
العبد اللطيف الباهلي، أبو إسماعيل.

## مولده ونشأته:

وُلِدَ الشيخ : عام ١٣٧٤هـ في بلدة الشعراء بمنطقة الرياض، ونشأ في أسرة  
علمية مرموقة، فَجَدُّهُ الشيخ إبراهيم : كان قاضياً لبلدة شقراء وتوابعها، وكذلك  
عَمُّهُ الشيخ عبد العزيز : كان قاضياً لبلدة الحريق وتوابعها، وأيضاً عَمُّهُ الشيخ عبد  
اللطيف تولى القضاء في بلدة رنية ثم الخرمة ثم تربة؛ ثم استَقَالَ منه فيما بعد،  
والتحق بالتدريس في الجامعة الإسلامية عند افتتاحها عام ١٣٨١هـ، وَمَكَثَ  
يُدَرِّسُ بها إلى أن أُجِيلَ للتقاعد، وهو صاحب الكتاب الشهير: (طريق الرشd إلى  
تخريج أحاديث بداية ابن رشد)<sup>(١)</sup>.

وهكذا نَشَأَ الشيخ في بداية حياته نشأة علمية، وَتَنَقَّلَ بين عِدَّةِ مناطق بحكم  
عَمَلِ والده، فأقام في تربة حيث كان والده : يعمل رئيساً لهيئة الأمر بالمعروف  
والنهي عن المنكر وانتقل إلى الرياض لمواصلة الدراسة إلى أن استقرَّ به المقام بالمدينة

(١) تم طباعة الكتاب بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية مرارا.

النبوية لما انتقل والده إليها رئيساً لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المسجد النبوي عام ١٣٨٦ هـ.

دراسته ومشايخه:

- بعد أن تخرج الشيخ من المدرسة الابتدائية التحق بالمعهد العلمي؛ التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمدينة المنورة.

- عندما تخرج منه انتقل إلى مدينة الرياض للدراسة في كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وهناك تتلمذ الشيخ على يد نخبة من العلماء والأساتذة: كالشيخ صالح الفوزان، والشيخ صالح العلي الناصر، والشيخ صالح المنصور، والشيخ فهد الحمين، ودرس العقيدة على الشيخ صالح الرشود، والشيخ عبد الرحمن البراك.

كما تتلمذ على عددٍ من الأساتذة الوافدين من خارج المملكة: كالشيخ علي شبار المصري، والشيخ محمد أبو الفتح البيانوني.

- تخرج الشيخ من كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في العام الجامعي: ١٣٩٤-١٣٩٥ هـ.

- كما تتلمذ في مرحلة دراسته العليا في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة على نخبة من خيار الأساتذة: كالشيخ عبد المحسن بن حمد البدر، والدكتور محمد أمين المصري، والدكتور السيد محمد الحكيم، والدكتور مصطفى زيد، والدكتور عمر عبد العزيز، والدكتور أكرم ضياء العمري، وغيرهم.

## حياته الوظيفية:

- عُيِّنَ الشيخ مُعَيِّدًا بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٣٩٥ هـ  
لكنه فضل الانتقال إلى المدينة النبوية فَعَيِّنَ مُعَيِّدًا في الجامعة الإسلامية سنة  
١٣٩٦ هـ وواصل دراسته العليا بها.

- حصل على درجة (الماجستير) عام ١٣٩٩ هـ ورقى إلى درجة محاضر عام  
١٤٠٠ هـ.

- حصل على شهادة (الدكتوراه) عام ١٤٠٥ هـ ورقى إلى درجة أستاذ مساعد  
عام ١٤٠٥ هـ.

ثم رقى إلى درجة أستاذ مشارك عام ١٤١٤ هـ.

## آثاره العلميّة:

## أ- آثاره العلمية المنشورة:

١- (ضوابط الجرح والتعديل)، وقد نشرته الجامعة الإسلامية عام ١٤١٢ هـ  
وتكمن أهمية هذا الكتاب في كونه جمع شتات ما تفرّق في العديد من المصادر مما  
يتعلق بضوابط الجرح والتعديل، مع حسن الترتيب، وجودة التنظيم، والعناية بذكر  
الأمثلة، وصنع الجداول وغيرها من المزايا التي جعلته مرجعا معتمدا من قبل  
الدارسين والباحثين في علوم الحديث النبوي.

٢- تحقيق كتاب: (بغية الراغب المتمني في ختم التسائي برواية ابن السني) للإمام  
السخاوي، وقد نشرته مكتبة العبيكان عام ١٤١٤ هـ.

ب- آثاره العلمية التي لم تنشر:

١- (الأحاديث المخصصة للعموم في السور الأربع الطوال البقرة وآل عمران والنساء والمائدة)، وهي رسالته التي حصل بها على درجة (الماجستير)، وتقع في مجلد واحد، وكانت تحت إشراف فضيلة الدكتور: عمر عبد العزيز حفظه الله.

٢- (أمهات المؤمنين - رضي الله عنهن -: دراسة حديثة)، وهي أطروحته التي حصل بها على شهادة (الدكتوراه)، وتقع في مجلدين، وكانت تحت إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور: أكرم ضياء العمري، وخطبت بمناقشة فضيلة الشيخ عبد المحسن ابن حمد البدر، وفضيلة الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي.

٣- (إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني: ترجمته وأقوال أئمة الجرح والتعديل فيه - دراسة تحليلية -).

٤- (مذكرة في كتب الجرح والتعديل)، وهي متشرة بين الطلبة الذين درسوا على الشيخ في كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية وغيرهم.

٥- (مذكرة في مصطلح الحديث)، وهي - في الأصل - محاضراته التي ألقاها على طلاب كلية الحديث في مادة المصطلح.

٦- (مذكرة في الدفاع عن السنة)، وهي - في الأصل - محاضراته التي كان يلقيها على طلبة السنة الرابعة بكلية الحديث في مادة: "دفاع عن السنة".

٧- (عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب - دراسة تحليلية -).

وله : دراسات في الجرح والتعديل لم تكتمل:

- ١- كَبَحَتْهُ فِي حَالِ عَمْرٍو بْنِ شَعِيبٍ وَرَوَاتِهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ.
  - ٢- تحقيق الفصل الخاص برجال صحيح البخاري المتكلم فيهم من كتاب هدي الساري، وقد بلغ في التحقيق والتعليق إلى حرف الكاف.
- وفاته:

توفي : يوم الجمعة الرابع عشر من شهر ذي الحجة عام ١٤٢١هـ، وهو في السابعة والأربعين من عمره، بعد مرض عضال ألم به أزيد من سنتين.

نسأل الله العظيم الكريم أن يرفع درجته في المهددين، ويسكنه الفردوس الأعلى من الجنة، مع النبيين والصديقين، والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقا<sup>(١)</sup>.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) أخذت هذه الترجمة المختصرة من ترجمة مطولة، كتبها تلميذه: الشيخ عبد اللطيف بن محمد الجيلاني



وزیریت بیقتاسم

بوزید بقیة السلام

# ضَوَابِطُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ

عربی و فلسفہ

## مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه.  
وبعد: فقد أسنَدَ إليّ تدريس مادة (الجرح والتعديل) في كلية الحديث  
الشريف بالجامعة الإسلامية منذ عام ١٤٠٤ هـ فألّفت الحاجة ماسة إلى تأليف  
كتاب منهجي يحوي أهم قواعد الجرح والتعديل، وتُلَمُّ شتاتها من الكتب  
المُصنَّعة في (مصطلح الحديث) و(الجرح والتعديل) و(علل الحديث) بأسلوب  
يلئم مستوى الطالب الجامعي ويلمت نظره إلى صوابطها المتعددة. ورأيت  
الاكتفاء بما كتبه فضيلة الدكتور / أكرم ضياء العمرى من دراسة واقية حول  
(الإسناد وطهور علم الرجال) ونشأة (علم الجرح والتعديل) في كتابه (بحوث  
في تاريخ السنة المُشرَّفة) فوَحَّهت العناية إلى القواعد وصوابطها مستفيداً من  
أسئلة الطلاب ومناقشاتهم خلال تلك السنوات في تحديد صياغتها والإضافة  
إليها، ومعرفة أيسر السُّبُل إلى حسن عرضها.

فلما اجتمع لديّ ما يُحقَّق شيئاً من الغرض المشود عزمت على إخراجه في كتاب  
يسهل تداوُلُه، وبدا لي أن الوفاء بذلك الغرض يقتضي تقسيمه إلى ثلاثة أبواب. هي:

## الباب الأول

حقيقة الجرح والتعديل وصوابط تعارضهما

وفيه فصلان:

الفصل الأول: حقيقة الجرح والتعديل.

الفصل الثاني: تعارض الجرح والتعديل.

## الباب الثاني

### وجوه الطعن في الراوي

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: ما يتعلق بجهالة الراوي.

الفصل الثاني: ما يختص بالعدالة.

الفصل الثالث: ما يختص بالضبط.

الفصل الرابع: ما لا يتعلق بالعدالة ولا بالضبط عدلاً.

## الباب الثالث

### من عبارات الجرح والتعديل

وفيه فصلان:

الفصل الأول: معاني بعض عبارات الجرح والتعديل.

الفصل الثاني: مراتب ألفاظ الجرح والتعديل.

فَقُلْ أَنْ يُحَقِّقَ هَذَا الْكِتَابَ لِنُطَالِبِ الْمُتَحَصِّصِ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ أَسَاساً صَالِحاً  
لِلْبِنَاءِ، وَلِغَيْرِ الْمُتَخَصِّصِ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ طُلَّابِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ إِطْلَاعاً يُجَلِّي لَهُ أَصُولَ  
هَذَا الْعِلْمِ.



وأقدم الشكر الخزيل لمن حظيت أصول الكتاب بمراجعتهم وتوجيهاتهم وهم  
الإخوة الكرام:

د. حافظ بن محمد الحكمي د. صالح بن حامد الرفاعي

د. عبد الرحمن بن صالح العبد اللطيف د. محمد بن مطر الزهراني

وأمل أن أحظى توجيهات الأفاضل فيما يظهر لهم فيه من خطأ أو نقص أو  
خلل

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

المدينة النبوية

الجمعة: ١٥ / صفر / ١٤١٠ هـ

د. عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف



## البَابُ الْأَوَّلُ

### حقيقة الجرح والتعديل وضوابط تعارضهما

وفيه فصلان:

- الفصل الأول: حقيقة الجرح والتعديل.
- الفصل الثاني: تعارض الجرح والتعديل.

مولى بىلقاسم

## الفصل الأول

### حقيقة الجرح والتعديل





## تعريف الجرح

أ. الجرح في اللغة:

الجرح - بالفتح - التأثير في الجسم بالسلاح<sup>(١)</sup>.

والجرح - بالضم - اسم للجرح<sup>(٢)</sup>.

وقال بعض فقهاء اللغة: «الجرح - بالضم - يكون في الأبدان بالحديد ونحوه.

والجرح - بالفتح - يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها»<sup>(٣)</sup>.

ب. الجرح في الاصطلاح:

وصف الراوي في عدالته أو ضبطه بما يقتضي - تليين روايته أو تصعيفها أو ردّها<sup>(٤)</sup>.

فالوصوف بما يقتضي تليين روايته هو (الصدوق سيئ الحفظ) تنقوى روايته بوجود قرية مرجحة لخائب ضبطه لحديث معين.

(١) انظر لسان العرب ٢/ ٤٢٢ مادة "جرح"

(٢) نوح اللغة وصحاح العربية ١/ ٣٥٨، ومجمل اللغة ١/ ١٨٦ مادة جرح

(٣) نوح العروس ٢/ ١٣٠ مادة "جرح"

قال الرّيثدي "هذا هو المتداول بينهم وإن كان في أصل اللغة بمعنى واحد" نوح العروس ٢/ ١٣٠.

(٤) قال ابن الأثير "الجرح. وصف متى النحى بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله وبطل العمل به" جامع الأصول ١/ ١٢٦

والموصوف بما يقتضي تضعيف روايته لا يخلو تضعيفه من ثلاث حالات هي:

الأولى: أن يكون تضعيفاً مطلقاً فهذا لا تقبل معه رواية الراوي عند تصرده بها ولكن تنقوى بالمتابعة من مثله فترتقي إلى حسن لغيره

الثانية: أن يكون تضعيفاً مقيداً بالرواية عن بعض الشيوخ أو في بعض البلدان أو في بعض الأوقات فيختص الضعف بما قيد به دون سواه.

الثالثة: أن يكون تضعيفاً نسبياً وهو الواقع عند المفاضلة بين راويين فأكثر فهذا لا يلزم منه ثبوت الضعف المطلق في الراوي بل يختلف الحكم عليه بحسب قرينة الحال في تلك المفاضلة.

وأما الموصوف بما يقتضي رد روايته فهو الضعيف جداً فمن دونه لا يُقَوَّى غيره ولا يُتَقَوَّى بغيره.

### تعريف التعديل

أ. التعديل في اللغة:

التسوية. وتقويم الشيء وموارنته بغيره<sup>(١)</sup>.

ب. التعديل في الاصطلاح:

وصف الراوي في عدالته وصبطه بما يقتضي قبول روايته<sup>(٢)</sup>.

(١) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص ٣٨٥ و نظر ناس العرب ١١/٤٣٢ مادة «عدل»

(٢) المختصر في علم رجال الأثر ص ٤٣

والقبول هنا على إطلاقه فيشمل

١ - مَنْ تُقْبَل روايته وتعتبر في مرتبة الصحيح لذاته

٢ - مَنْ تُقْبَل روايته وتعتبر في مرتبة الحسن لذاته<sup>(١)</sup>.

وذلك لأن هؤلاء يُجْتَنَّبُ مروياتهم وإن تفاوتت مراتبها.

استعمال كلمة (التعديل) في الاصطلاح بمعنى (التوثيق)

أصل كلمة (تعديل) يعني الحكم بعدالة الراوي، لكنها قد استُعملت هنا بمعنى أشمل هو (التوثيق) أي الحكم بعدالة الراوي ووسطه معاً لأنها أساس قبول خبر الراوي.

والمراد بالعدالة: مَلَكَةٌ تحمل المرء على ملازمة التقوى والمروءة<sup>(٢)</sup>.

والعدل هو: المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسق<sup>(٣)</sup> وخوارم المروءة<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: توضيح الأفكار ٢/ ١٢٠.

(٢) برهنة النظر ص ٢٩

والمراد بالتقوى اجتناب لأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة برهنة النظر ص ٢٩

وأما المروءة فآداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وحميل لعادات وتربيتها في معرفتها إلى العرف وذلك يختلف باختلاف الأشخاص والبلدان انظر المصباح

المير ٢/ ٢٣٤ مادة (مرأ)، وفتح المعيث ١/ ٢٨٨

(٣) سبب العشق ارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة. انظر فتح المعيث ١/ ٢٨٧.

(٤) انظر 'علوم الحديث' ص ٢١٨

فالإسلام والبلوغ شرطان للأداء وليس بشرطين للتحمل، فقد تحمل بعض الصحابة قبل إسلامهم ثم أدوا بعده وتحمل صغار الصحابة حال صباهم وأدوا بعد بلوغهم<sup>(١)</sup>. والبلوغ والعقل هما مناط التكليف الشرعي<sup>(٢)</sup> لكن قد يضبط الصبي المميز بعض ما سمعه أو شاهده ولذلك اعتبر أدائه بعد البلوغ لما تحمته حال الصبا<sup>(٣)</sup>. والسلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة إما تحقق في ظاهر حال الراوي لكن يقلّ تضعيف الراوي بفعله ما يجرم المروءة<sup>(٤)</sup>.

### المراد بالصبط:

الصبط نوعان هما صبط الصدر وصبط الكتاب. فضبط الصدور: أن يكون الراوي يقظاً غير مُعَفَّل بل يحفظ ما سمعه ويثبت بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، مع علمه بما يحيل المعاني إن روى بالمعنى. وضبط الكتاب: صيافته لديه مد سمع فيه وصحّحه إلى أن يؤدي منه<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: علوم الحديث ص ٢٤١

(٢) انظر الإحكام في أصول الأحكام ١/ ١٥٠-١٥١، وروضة النظر ١/ ١٣٧، وفتح المبعث ١/ ٢٨٧

(٣) انظر علوم الحديث ص ٢٤٣-٢٤٤

(٤) من ذلك ما ورد عن شعبة أنه ترك حديث رجل لأنه رآه يركض عن بردون) محاسن الاصطلاح ص ٢٦٨

(٥) انظر، علوم الحديث ص ٢٦٨، وفتح المبعث ١/ ٢٨٦

وقال ابن الأثير "الصبط نوعان ظاهر وباطن، فالظاهر صبط معنى الحديث من حيث اللفظ، والباطن صبط معناه من حيث تعلق الحكم الشرعي به، وهو الفقه ومطلق الصبط الذي هو شرط في الراوي هو الصبط ظاهر، عند الأكثر لأنه يجوز نقل الخبر بالمعنى فتدقيقه بهمة تدبيل المعنى بروايته قبل الاحتفاظ أو قبل العلم حين سمع". جامع الأصول ١/ ٧٢-٧٣



ما يخرج بتعريف العدل واشتراط الضبط:

أولاً: ما يتعلق بجهالة الراوي:

- ١ - المبهم. من لم يُسمَّ اسمه.
  - ٢ - مجهول العين: من لم يَرَوْ عنه غير واحد ولم يُوثَّق.
  - ٣ - مجهول الحال: من روى عنه راويان فأكثر ولم يُوثَّق.
- وذلك لعدم معرفة أحوالهم في العدالة والضبط.

ثانياً: ما يحرج بتعريف العدل:

- ١ - الكافر.
  - ٢ - الصبي.
  - ٣ - المجنون.
  - ٤ - المستدع: من اعتقد ما لم يكن معروفاً على عهد النبي ﷺ مما لم يكن عليه أمره ولا أصحابه.
  - ٥ - الفاسق: من عُرف بارتكاب كبيرة أو بإصرار على صغيرة.
  - ٦ - المتهم بالكذب: من يتعامل بالكذب ولم يُعرف أنه كذب على النبي ﷺ.
  - ٧ - الكذاب: من كذب على النبي ﷺ متعمداً ولو مرة.
  - ٨ - مخروم المروءة.
- وقد خرج الأول لكفره، والثاني لصباه، والثالث لجنونه إذا كان مُطعاً أو

مُتَقَطَّعاً مُؤَثَّرًا فِي الْإِفَاقَةِ<sup>(١)</sup>، وَالرَّابِعَ لِبِدْعَتِهِ<sup>(٢)</sup>، وَالْخَامِسَ وَالسَّادِسَ وَالسَّابِعَ لظُهُورِ فَسَقِهِمْ، وَالثَّامِنَ لِنَقْصَانِ مَرْوِيَّتِهِ.

ثالثاً: ما يخرج باشتراط الضبط.

١ - كثرة الوهم: أن تكثر من الراوي الرواية على سبيل التَّوَهُّمِ فَيُصَلِّ الإِسْنَادَ الْمُرْسَلَ، وَيَرْفَعُ الْأَثَرَ الْمَوْقُوفَ وَنَحْوَ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

٢ - كثرة مخالفة الراوي لمن هو أوثق منه أو لجمع من الثقات<sup>(٤)</sup>.

٣ - سوء الحفظ: أن لا يترجح جانب إصابة الراوي على جانب خطئه<sup>(٥)</sup> بل يتساوى الاحتمالان.

٤ - شدة الغفلة: أن لا يكون لدى الراوي من اليقظة والإتقان ما يمتري به الصواب من الخطأ في مرويَّاته<sup>(٦)</sup>.

٥ - فحش العلق. أن يزيد خطأ الراوي على صوابه زيادة فاحشة<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: فتح المعيث ٢٨٧/١، وتلخيص الراوي ٣٠٠/١.

(٢) أخرج أئمة من المحدِّثين مرويَّات بعض المتبدعة دون بعض الاعتبارات معبَّه تبع عن دونه ملك أولئك الأئمة في نقضي أحوال الرواة والحكم عليهم بمقتضاها انظر ص ١٣٩.

(٣) انظر: برهانه النظر ص ٤٤ - ٤٥.

(٤) انظر: المصدر السابق ص ٣٥ - ٣٦.

(٥) انظر: برهانه النظر ص ٥١.

(٦) انظر: شرح نوبة الفكر ص ١٢١.

(٧) انظر: نزهة النظر ص ٤٤ - ٤٥، وشرح نوبة الفكر ص ١٢١.

٦ - جهل الراوي بمدلولات الألفاظ ومقاصدها وما يُحْتَمَلُ معانيها - عند الرواية بالمعنى - حيث يتعين عند ذلك الأداء باللفظ الذي سمعه اتفاقاً لئلا يقع فيما يَضْرِبُ الحديث عن المعنى المراد به<sup>(١)</sup>.

٧ - تساهل الراوي في مقابلة كتابه وتصحيحه وصيانه<sup>(٢)</sup>

ما يُنتقد على الرواة في غير العدالة والضبط:

حكى ابن الصلاح إجماع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على "أنه يشترط فيمن يُحْتَجُّ بروايته أن يكون عدلاً صابغاً لما يرويه"<sup>(٣)</sup> فكلُّ أمرٍ يُنافي أحد هذين الشرطين فهو جرح في الراوي سواء ورد مطلقاً أو مقيداً.

وثمة أمورٌ أخرى متقدمة على الرواة في غير عدالتهم وضبطهم كالتدليس، وكثرة الإرسال<sup>(٤)</sup>، وعدم انتقاء الشيوخ.

الأصل الشرعي لاعتبار العدالة والضبط في الرواة:

الأصل في اعتبار عدالة الراوي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا! إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَا فَتَيَسَّوْا...﴾<sup>(٥)</sup> الآية.

(١) انظر: علوم الحديث ص ٣٣١

(٢) انظر: المصدر السابق ص ٣١٠-٣١٢

(٣) علوم الحديث ص ٢١٨

(٤) يقدح هذا في عدالة الراوي إذا تعمد إسقاط من يعتمدُ صفعه من رجال الإساءة

(٥) سورة الحجرات آية (٦)

### ووجه الدلالة:

أن الآية نص في وجوب التَّيِّين والتَّيِّب<sup>(١)</sup> من حقيقة خبر الفاسق<sup>(٢)</sup>.  
والأصل في اعتبار الضبط الحديث المتواتر<sup>(٣)</sup>: «نَصْر - الله امرءاً سمع مقالتي  
فحفظها ووعاها وأدّاها، قُرْبٌ حامِلٍ فقه غير فقيه ورُبٌّ حامِلٍ فقه إلى من هو أفقه  
منه...» الحديث<sup>(٤)</sup>.

وفي بعض روايته «... سمع منا شيئاً فبلغه كما سمع»<sup>(٥)</sup>

### ووجه الدلالة:

أ - أن قوله ﷺ «فحفظها» نص على الحفظ وهو يشمل الحفظ في الصدر وفي  
الكتاب<sup>(٦)</sup>.

ب - وقوله: «فبلغه كما سمع» نص على اعتبار الضبط عند الأداء

(١) في قراءة حمزة والكسائي "قتلوا". انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣١٢/١٦

(٢) انظر الجامع لأحكام القرآن ٣١٢/١٦، وتفسير المرآة العظم ٢٠٨/٤

ويحتاج هذه الآية أيضاً من يمل خبر مجهول الحال، لأن الله تعالى إيا أمره بالتثبت عند خبر مدسوق

وليس مجهول الحال بمحقق المسوق. انظر: تفسير القرآن العظيم ٢٠٨/٤.

(٣) انظر طرق الحديث في (دراسة حديث «نصر الله امرءاً سمع مقالتي» - رواية ودرية).

وتلك الطرق تنتهي إلى أربعة وعشرين صحابياً

(٤) انظر: المصدر السابق ص ٤٨

(٥) دراسة حديث «نصر الله امرءاً سمع مقالتي» - ص ٣٣

(٦) انظر: المصدر السابق ص ٢٢٤

ح - أن هذا الحديث قد ورد بألفاظ متنوعة تدلُّ على أنه قد رُوي بالمعنى<sup>(١)</sup> وذلك أحد وجهي الأداء.

وجرح الرواة بقدر الحاجة لا يُعدُّ من الغيبة المحرمة فقد ذكر النووي - رحمه الله تعالى - أن الغيبة تناح لغرض صحيح شرعاً لا يمكن الوصول إليه إلا بها<sup>(٢)</sup>، وأنَّ من تلك الأغراض تحذير المسلمين من الشر وبصيححتهم لتوقُّفِهِ. وذلك من وجوه منها:

جرح المجروحين من الرواة والشهود فإنه حائز بإجماع المسلمين، بل واجب للحاجة<sup>(٣)</sup> إذ يترتب عليه في شأن الرواة تمييز الأحاديث الثابتة عن الروايات الضعيفة والواهية والموضوعة<sup>(٤)</sup> التي لا تثبت صحتها لما في أحوال روايتها من الأمور المسافهة<sup>(٥)</sup> للعدالة أو الضبط.

ومن الأدلة على جواز الغيبة لغرض شرعي ما يلي.

١ - ما اتفق عليه الشيخان من حديث عائشة - رضي الله عنها - «أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ فلما رآه قال: بش أحو العشيرة وبش ابن العشيرة، فلما جلس تطلَّق النبي ﷺ في وجهه وانسط إليه فلما انطلق الرجل قالت عائشة: يا رسول الله

(١) انظر دراسة حديث «ضر الله امرء» سمع مقالتي ١٠٠ ص ٢١٢

(٢) انظر رياض الصالحين ص ٥٧٥، وشرح صحيح مسلم ١٦/ ١٤٢، وفتح الباري ١٠ ٤٧٢.

(٣) انظر، المصنفين الأولين السابقين في المواضع المذكورة

(٤) انظر: رفع الريبة عما يحور وما لا يحور من الغيبة ص ٢٤

(٥) من الروايات ما لا تثبت صحتها بسبب الانقطاع أو المخالفة ونحو ذلك مما لا يستلزم ثبوت لطمس في الراوي بل يكون حصول ذلك لاحتمال الضعف



حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا ثم تطلّقت في وجهه وانبسطت إليه، فقال رسول الله ﷺ: يا عائشة متى عهدتني فاحشاً؟ إنَّ شرَّ الناس عند الله منزلة يوم القيامة مَنْ تركه الناس اتقاء شَرِّه»<sup>(١)</sup>. وفي رواية: «اتقاء فُحْشِهِ»<sup>(٢)</sup>.

### ووجه دلالة الحديث:

أن النبي ﷺ تكلم في ذلك الرجل على وجه الدّم لما كان في ذلك مصلحة شرعية، وهي التنبيه إلى سوء خلقه ليحذره السامع كما يفيد قوله:

«إنَّ شرَّ الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء فُحْشِهِ».

ولذلك تطلّقت في وجهه وانسط إليه مداراة له لا مداهة<sup>(٣)</sup>.

٢ - ما أخرجه الإمام مسلم من حديث فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو ابن حفص طلقها البتّة، فقال النبي ﷺ: «... فإذا خلّلت فأذنيني».

(١) الجامع الصحيح لبحاري، كتاب الأدب، باب لم يكن النبي ﷺ فاحش ولا متعاشاً. (مع فتح الباري ١٠/٤٥٢).

(٢) الجامع الصحيح لبحاري، كتاب الأدب، باب ما يجوز من اعتياب أهل الفساد والزّين (مع فتح الباري ١٠/٤٧١) وبتب المداراة مع الناس (مع فتح الباري ١٠/٥٢٨)، وصحيح الإمام مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب مداراة من يُنهي فُحْشَهُ (مع شرح النووي ١٦/١٤٤).

(٣) إدارة بدل الدين للصالح الدين أو الدين أو هما معا والمداهة ترك الدين للصالح الدين ووجه إدارة في الحديث: "أن النبي ﷺ إنني بدل (لذلك الرجل) من ديناه حسن عشرته والرفق في مكالمته، ومع ذلك فلم يمدحه بقوب، فلم ينافض قوله فيه فعله، فإن قوله فيه قول حق وعمله معه حسن عشرة" فتح الباري ١٠/٤٥٤.

قالت: فلما حلت ذكرت له أن معاوية ابن أبي سفيان وأنا جَهِم خطبائي.  
 فقال رسول الله ﷺ: «أما أبو حَهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية  
 فصعلوك لا مال له، انكحي أسامة بن زيد...»<sup>(١)</sup>.  
 وفي رواية «أما معاوية فرجل قَرِبٌ لا مال له، وأما أبو حَهم فرجل صَرَّاب  
 للنساء، ولكن أسامة بن زيد...»<sup>(٢)</sup>.

### ووجه دلالة الحديث:

أن النبي ﷺ ذكر معاوية وأبا جَهم - رضي الله عنهما - بما فيهما لتحقيق المصلحة  
 وهي المشورة على المستشار بالأصلح له، ولذلك قال ما عليه الصلاة والسلام.  
 «انكحي أسامة بن زيد».

### هل يشترط في الراوي غير العدالة والصبط؟

ثمة أمور لا ترجع إلى عدالة الراوي وضبطه يمكن تقسيمها إلى قسمين  
 الأول: ما لا يُشترط بالإجماع وهي حُرِّيَّة الراوي، فقد حكى الخطيب العدادي  
 إجماع الناس على قبول رواية العبد<sup>(٣)</sup>.

والثاني: ما لا يُشترط على القول الراجح عند الجمهور فمنها ما يرجع إلى

(١) صحيح الإمام مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقه اليان لا نفقة لها ٩٧/١٠.

(٢) صحيح الإمام مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقة اليان لا نفقة لها ١٠٤/١٠.

(٣) انظر الكفاية في علم الرواية ص ٩٥٧.

الراوي، وهي خمسة أمور

١ - الذُّكُورِيَّة واشتراطها في الراوي منقول عن الإمام أبي حنيفة ولكن استثنى من ذلك أخبار عائشة وأم سلمة<sup>(١)</sup>.

٢ - الفقه.

أ - اشتهر عن الإمام أبي حنيفة اشتراطه لفقه الراوي إذا خالف خبره قياس الأصول<sup>(٢)</sup>.

ب - واشترطه آخرون عند تفرُّد الراوي بالحديث<sup>(٣)</sup>.

ج - واشترطه ابن حبان عند أداء الراوي من حفظه.

وقال: «الثقة الحافظ إذا حدّث من حفظه وليس بمقيه لا يجوز عندي الاحتجاج

(١) انظر: أدب القاضي ١/ ٣٨٥، وفتح المعيث ١/ ٢٨٩.

(٢) انظر فتح المعيث ١/ ٢٨٩، وتدريب الراوي ١/ ٧٠.

وذكر علاء الدين الحارثي أن القول باشتراط فقه الراوي لتقديم خبره على العباس هو مذهب عيسى بن آدم وأكثر المناحريين من الحنفية، وأما المتقدمون منهم فيقولون عنهم تقديم خبر الواحد على العباس دون تفرقه بين خبر الفقيه وخبر غير الفقيه. انظر كشف الأسرار ٢/ ٣٨٣.

وبما ورد عن الإمام أبي حنيفة في تقديمه لخبر الواحد على القياس ما يلي.

١ - أحذّه بحديث المهمة مع محالته للقياس. انظر الأصل ١/ ١٦٩ - ١٧٠.

٢ - عملّه بحديث أبي هريرة «من أكل أو شرب ناساً عليهن صومه» انظر كشف الأسرار.

٢ ٣٨٣

(٣) فتح المعيث ١/ ٢٨٩.

بخبره... فإذا كان الثقة الحافظ لم يكن فقيهاً وحدث من حفظه قرئاً قلب المتن وغير المعنى حتى يذهب الخبر عن معنى ما جاء فيه ويقلب إلى شيء ليس به وهو لا يعلم فلا يجوز عندي الاحتجاج بخبر من هذا نعتُهُ إلا أن يُحدث من كتاب أو يوافق الثقات فيما يرويه من متون الأخبار»<sup>(١)</sup>.

وكلامه هذا مُقَيَّد بما قاله في شروط من يُتَّخَذُ به حيث قال «.. والعلم بما يحيل من معاني ما يروي: هو أن يعلم من الفقه بمقدار ما إذا أذى خبراً أو رواه من حفظه أو احتصره لم يُجْلَ عَنْ معناه الذي أطلقه رسول الله ﷺ إلى معنى آخر»<sup>(٢)</sup>. وهذا موافق لما يشترطه الأئمة في ضبط الصدر<sup>(٣)</sup>.

٣- الشهرة سماع الحديث<sup>(٤)</sup>.

٤- كون الراوي بصيراً غير أعمى<sup>(٥)</sup>.

٥- كونه معروف النسب<sup>(٦)</sup>.

وإنما لم تُشترط هذه الأمور على القول بالراجح لأن قوله ﷺ: «نضر الله امرءاً سمع

(١) معرفة المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ٩٣/١

(٢) صحيح ابن حبان ١٤٠/١

(٣) انظر ص ٢٤

(٤) انظر: لسان الميراث ١٩/١، فتح المعيت ٢٨٩/١

إنما يُشترط في الراوي من الشهرة ما يرفع عنه الجهالة فقط

(٥) انظر: فتح المعيت ٢٨٩/١.

(٦) انظر: لسان الميراث ١٩/١.

مقائلي فحفظها ووعاها وأداها» لم يفرّق بين من استوفى هذه الشروط ومن لم يستوفها.  
ثم إن قوله ﷺ: «قُرْتُ حَامِلَ فِقْهٍ عَيْرِ فِقْهٍ» «رب حامل فقه إلى من هو أفقه منه». صريح في عدم اشتراط فقه الراوي<sup>(١)</sup>.

ومنها ما يرجع إلى رواية الراوي وأهمها:

١ - عدم تفردها بالحديث<sup>(٢)</sup>

٢ - عدم إنكار راوي الأصل رواية الفرع عنه على وجه النسيان<sup>(٣)</sup>.

وانما لم يشترط هذان على القول الراجح لكثرة الدلائل على قبول خبر الواحد الثقة<sup>(٤)</sup>؛  
ولأن الإنكار على وجه النسيان ليس نفياً لوقوع التحديث، بل غاية عدم التذكُّر،

(١) انظر المصدر السابق ١/١٩، وفتح المعيث ١/٢٨٩.

(٢) هذه مسألة اشتهر طائفة من علماء الحديث، ومن متقدمي المعتزليين بها، يبرهنهم بنو إسحاق بن عمار عليه  
المعتزلي، حيث اشترط للقبول أن يكون الحديث من رواية رجلين عن رجلين.

نظر: انكح على كتاب ابن الصلاح ١/٢٤١، وتدريب الراوي ١/٧٢.

(٣) انظر بيان الميراث ١/٢٠.

وقد شرط هذه جماعة من الخاصة ومن أمثلته حديث ربيعة الرأي عن سهيل بن أبي صالح  
عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ: «قصي بشاهد ويمين» فإن عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال  
«لغيت سهيلاً فسألته عنه فلم يعرفه فكان سهيل بعد ذلك يقول: حدثني ربيعة عني عن أبي...»  
ويسوفه الحديث

انظر: علوم الحديث ص ٢٣٤، وأصول الشرح ص ٣/٥.

(٤) نظر: الرسالة ص ٤٠١-٤٥٨.

فقول المشت مقدم لأنه جازم بما يروي عن شيخه<sup>(١)</sup>.

ما تثبت به العدالة.

للعلماء فيما تثبت به عدالة الراوي مذاهب هي:

١ . مذهب الجمهور: تثبت عدالة الراوي بأحد أمرين

الأمر الأول الاستفاضة: بأن يشتهر الراوي بالخير ويشيع الشاء عليه بالثقة والأمانة فيكفي ذلك عن بيّنة تشهد عدالته، كما هو الشأن في مثل الإمام مالك، وشعبة، والسفيانيين، والإمام الشافعي، والإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني. ومن جرى مجراهم في بياهة الذكر واستقامة الأمر والاشتهار بالصدق والبصيرة والفهم<sup>(٢)</sup>.

ويتبين وجه ذلك فيما يلي:

أ- أن تلك الاستفاضة والشهرة أقوى في النفوس من تعديل الواحد والاثني

ب- أن عاية الأمر من تركية المعدّن أن يبلغ ظهور ستر الراوي، وهي لا تبلغ ذلك أبداً، فلا حاجة إذن إلى تعديله لظاهر العدالة مُشتهراً<sup>(٣)</sup>

(١) انظر: علوم الحديث ص ٢٣٤، والتنقيح والإيضاح ص ١٥٣-١٥٤.

(٢) انظر: الكفاية في علم الرواية ص ١٤٧، وعلوم الحديث ص ٢١٨-٢١٩.

(٣) انظر الكفاية في علم الرواية ص ١٤٨.

الأمر الثاني: تنصيب الأئمة المعدّلين على عدالة الراوي<sup>(١)</sup>.

ويكفي تعديل الإمام الواحد على القول الراجح<sup>(٢)</sup> قياساً على قبول خبر الراوي الثقة عند تفرّده<sup>(٣)</sup>.

وقيل: لا بد من تعديل اثنين<sup>(٤)</sup>. وذلك لما يلي:

أ- لأن التركيبة صفة، فتحتاج في ثبوتها إلى عدلين كالرشد والكفاءة<sup>(٥)</sup>.

ب- وقياساً على الشهادة في حقوق الأدميين<sup>(٦)</sup>.

٢ - طريقة أبي بكر البزار في مسنده ثبوت عدالة الراوي برواية جماعة من المجتلة عنه<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: علوم الحديث ص ٢١٨

(٢) رآي حائرين

أ- إذا كان الإمام الموثق متساهلاً، كما سحاح فلا يُعتمد على قوله بطلاق بن علي التميمي الوارد في ص ١١٢

ب- إذا عارضه قول إمام آخر معدّل يطلب الترجيح بضوابط التماس

انظر: ص ٦٥ ٩٧

(٣) انظر: الكفاية في علم الرواية ص ١٦٠ - ١٦١.

(٤) انظر: المصدر السابق ص ١٦٠

(٥) انظر: فتح المغيب ٢٩٠/١

(٦) انظر: الكفاية في علم الرواية ص ١٦٠

(٧) انظر: فتح المغيب ٢٩٣/١

ونحوه قول الذهبي، «والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما يُنكر عليه أن حديثه صحيح»<sup>(١)</sup>.

وهذا يقتضي أن رواية العدل عن غيره تعديل له؛ لأن العدل لو كان يعلم فيه جرحاً لذكره<sup>(٢)</sup>.

٣- قول ابن عبد البر: «كل حامل لهذا العلم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره على العدالة حتى يَتَيَّن جرحه»<sup>(٣)</sup>.

وقد استدلل ابن عبد البر بحديث: «تَحْمِلُ هذا العلم من كل خَلْفٍ عُدُولُهُ»<sup>(٤)</sup>.

(١) ميران الاعتدال ٤٢٦/٣ وانظر فتح المبحث ٢٩٣/١.

(٢) انظر الكفاية في علم الراوية ص ١٥٠

(٣) انظر: علوم الحديث ص ٢١٩

(٤) انظر المصدر السابق في الموضع المذكور.

وقد ورد هذا الحديث من طرق متعددة

أشهرها: رواية إبراهيم بن عبد الرحمن العُلَوي مرسلاً

قال الذهبي في شأن إبراهيم: «لا يُنْزَرى مَنْ هُوَ». ميران الاعتدال ٤٥/١.

وقد رواه عن إبراهيم

١- الوليد بن مسلم عنه عن الثقة من أشياعه عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن عدي (الكامل - مخطوط ٩١/١) من طريقين عن الوعد، صرح في أحدهما بالسماع

من إبراهيم، ومن طريق ابن عدي أخرجه البيهقي (السنن الكبرى ٢٠٩/١٠)، وابن عسك

(تاريخ دمشق ٢/٢٣٣).

٢- معان بن رفاعه السلمي (لِئْلِ الحديث) عن إبراهيم عن النبي ﷺ



= وقد أخرج روايته

أ - ابن حبان (الثقات ١٠ / ٤)، وابن عدي (الكامل - مخطوط ٩١ / ١)، وأبو يعيم (معرفة الصحابة ١ / ٥٣)، وابن عبد البر (التمهيد ١ / ٥٩)، والخطيب (شرف أصحاب الحديث ص ٢٩)، وابن عساكر (تاريخ دمشق ٢ / ٢٣٣) من طرق عن أبي الربيع النضر بن أبي عن حماد بن زيد عن فقيه ابن الوليد عن مُعَان بن رفاعَةَ عن إبراهيم عن النبي ﷺ.

ب - العجلي (الضعفاء ٤ / ٢٥٦)، وابن أبي حاتم (الجرح والتعديل ٢ / ١٧)، وابن عدي (الكامل - مخطوط - ٩١ / ١)، وابن عساكر (تاريخ دمشق ٢ / ٢٣٣)، من طرق عن إسماعيل بن عباس عن مُعَان به، ومن طريق العجلي أخرجه ابن عبد البر (التمهيد ١ / ٥٩)

ج - ابن أبي حاتم (الجرح والتعديل ٢ / ١٧)، وابن عدي (الكامل - مخطوط - ٩١ / ١) كلاهما من طريقين عن مثنى بن إسماعيل عن معاذ به

وقد وردت هذه لرواية عبد الله بن أبي حاتم بصيغة الأمر: 'البحمل هذا العلم من كل حديث عدوله'.

الثاني: من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه

أخرجه الخطيب (شرف أصحاب الحديث ص ٢٨) بسنده عن عمرو بن هشام البصري (صدوق يخطئ) عن محمد بن سفيان (ابن أبي كريمة) (قد صقعه أبو حاتم) عن مُعَان بن رفاعَةَ (ثقة الحديث) عن أبي عثمان الهندي عن أسامة بن زيد عن النبي ﷺ ومن طريقه أخرجه ابن عساكر (تاريخ دمشق ٢ / ٢٣٣)

الثالث: من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

أخرجه الخطيب (شرف أصحاب الحديث ص ٢٨) بإسناده عن أبي صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث (صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكنت فيه عمدة) قال: حدثني الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد (الأنصاري) عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن مسعود.

ولم يذكر الثوري عبد الله بن مسعود فيمن روى عنهم ابن المسيب.

انظر: تهذيب الكمال ١١ / ٦٧ - ٦٨.

- الرابع، من حديث عبي بن أبي طالب رضي الله عنه

أخرجه ابن عدي (الكامل - مخطوط - ٩٠ / ١) من طريق موسى بن جعفر (الكاطم) عن أبيه (جعفر الصادق) عن جده (محمد الباقر) عن عبي - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ وهذا معضل فقد قل العلائي - في ترجمة محمد الباقر - "أرسل عن جدي الحسن والحسين وجده الأعلى علي رضي الله عنهم" جامع التحصيل ص ٢٦٦.

الخامس: من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه

أخرجه العمري (المصنف - مخطوط - ٢ / ١)، وابن عدي (الكامل - مخطوط - ٩٠ / ١ - ٩١) كلاهما عن طريق محمد بن عبد العزيز الرمي (صدوق يهيم) عن بقية بن الوليد (صدوق كثير التلبس عن الصنفاء) عن رزيق أبي عبد الله الأحمدي (صدوق له أوهام) عن القاسم بن عبد الرحمن (صدوق يُعَرَّبُ كثيراً) عن أبي أمامة رضي الله عنه عن النبي ﷺ

وسقط من إسناده عن عدي ذكر بقية بن الوليد. وقد قال محمد بن عبد العزيز الرمي: "حدثنا بقية" هكذا في رواية العمري

السادس: من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه

أخرجه الخطيب (شرف أصحاب الحديث ص ١١) من طريق عبد الله بن حراش من حوشب (وهو صنفوه وأطلق عليه ابن عمار الكذب) عن العوام بن حوشب عن شهر بن حوشب عن معاذ ابن جبل - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ

السابع، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقد ورد من طرق هي:

١ - من طريق أبي حارم صنف الأشجعي.

أخرجه ابن عدي (الكامل - مخطوط - ٩٠ / ١) من طريق داود بن سليمان العنسي المديني عن مروان الفراري عن يزيد بن كيسان (صدوق يحطن) عن أبي حارم.

قال ابن عدي "لم أر هذا الحديث لمروان الفراري بهذا الإسناد إلا من هذا الطريق"

٢ - من طريق أبي صالح الأشعري (مقول).

أخرجه ابن عدي (الكامل - مخطوط - ٩٠ / ١)، والخطيب (شرف أصحاب الحديث ص ٢٨)

« كلاهما من طريق عبد الرحمن بن يزيد الأسلمي عن عبي بن مسلم البكري عن أبي صالح الأشعري

٣- من طريق أبي قبيل حُني بن هانئ

أخرجه البرار (انظر كشف الأمتار ٨٦/١) والعقيلي (الصنعاء - مخطوط - ٢/١)

كلاهما من طريق خالد بن عمرو الأموي القرشي (رماه ابن معين بالكذب، وسبه صالح جرره وغيره إلى

الوضع)، عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي قبيل

ومن طريق العقيلي أخرجه ابن عبد البر (التمهيد ٥٩/١)

الثامن: من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما

أخرجه ابن عدي (الكامل - مخطوط - ٩٠/١) من طريق خالد بن عمرو القرشي (رماه ابن معين

بالكذب، وسبه صالح جرره وغيره إلى الوضع) عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن

مسلم عن ابن عمر عن النبي ﷺ

قال ابن عدي: "وهذا الحديث بهذا الإسناد لا أعلم يرويه عن الليث غير خالد بن عمرو"

التاسع: من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما

أخرجه العقيلي (الصنعاء - مخطوط - ٢/١) من طريق خالد بن عمرو القرشي (رماه ابن معين بالكذب،

وسبه صالح جرره وغيره إلى الوضع) عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي قبيل (حُني

ابن هانئ) عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ

ومن طريق العقيلي أخرجه ابن عبد البر (التمهيد ٥٩/١)

والصنعاء الشديد في هذه لأسباب يتحصر في حديث معد وما أخرجه البرار والعقيلي من طريق

أبي قبيل عن أبي هريرة، وحديثي عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عمرو

وما عند ذلك فليس ضعمه بالشديد

وثمة طرق أخرى لم أقف عليها هي

١- من حديث جابر بن سمرة، انظر (التقييد والإيضاح ص ١٣٩)

٢- من حديث ابن عباس، انظر (فتح المغيث ٢٩٤/١)

٣- ما عراه البرهان فوري إلى ابن عساكر من حديث أنس، وإلى الديلمي من حديث ابن عمر

## ووجه الاستدلال:

أن الحديث إخبار بعدالة حملة هذا العلم من كل خلف.

= انظر. (كر العيال ١٠/١٧٦)

وقد احتلعت آراء العلماء في الحكم على الحديث على النحو التالي.

١ - صحَّحه الإمام أحمد.

قال الخطيب <sup>٤</sup> حدثت عن عبد العزيز بن جعفر الفقيه قال: حدث أبو بكر الخليل قال قرأت عن زهير بن صالح بن أحمد قال حدثنا مهنا - وهو ابن يحيى - قال سألت أحمد - يعني ابن حنبل - عن حديث مُعان بن رفاعه عن إبراهيم بن عبد الرحمن العُدري قال قال رسول الله ﷺ لا يجمع هذا العلم من كل خلف عدوله ينعون عنه تحريف الغافلين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين <sup>٥</sup> فقلت لأحمد كأنه كلام موضوع قال لا هو صحيح فقلت ممن سمعته أنت؟ قال من غير واحد فقلت: من هم؟

قال: حدثني بن مسكين إلا أنه يقول مُعان عن أنفاس بن عبد الرحمن قال أحمد معمر بن رفاعه لا بأس به. <sup>٦</sup> شرف أصحاب الحديث ص ٢٩.

٢ - ضعف أبو الحسن من المقطان رواية إبراهيم العُدري فقال "هذا مرسل أو معضل، وإبراهيم الذي أرسله لا يعرف بشيء من العلم غير هذا..". <sup>٧</sup>

وبعث كلام الإمام أحمد في شأن رفاعه بقوله "حمي على أحمد من أمره ما عدته غيره" (التقييد والإيضاح ص ١٣٩)

ويؤيد ذلك قول الذهبي "مُعان ليس بعنده ولا سيما أتى بواحد لا يُدرى من هو" (ميراث الاعتدال ١/٤٥).

وقال العراقي "وهذا حديث متصل من رواية جماعة من الصحابة علي بن أبي طالب، وابن عمر، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو، وحارث بن سمرة، وأبي أمامة. وكلها ضعيفة لا يثبت منها شيء وليس فيها شيء يُقوي المرسل المذكور" (التقييد والإيضاح ص ١٣٩)

٤ - قول ابن حبان: "إن العدل من لم يُعرف فيه الجرح، إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يُجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه"<sup>(١)</sup>.

ونحوه ما نقله الخطيب البغدادي بقوله: "وزعم أهل العراق أن العدالة هي إظهار الإسلام وسلامة المسلم من فسق ظهري، فمتى كانت هذه حاله وجب أن يكون عدلاً"<sup>(٢)</sup>.

وأدلة ذلك ما يلي

أ - حديث ابن عباس قال: "جاء أعرابي إلى النبي ﷺ - فقال: إني رأيت الهلال. قال: أتشهد أن لا إله إلا الله؟ قل: نعم. قال: أتشهد أن محمداً رسول الله؟ قال: نعم. قال: يا بلال أذن في الناس فليصوموا غداً"<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الثقات ١/ ١٣، ولسان الميراث ١/ ١٤

(٢) الكفاية في علم الرواية ص ١٤١

(٣) مدار هذا الحديث على سبائك بن حرب عن عكرمة مولى ابن عباس

قال الحافظ ابن حجر "سبائك بن حرب - صدوق ورواه عن عكرمة - خاصة - مضطرب وقد تغير بأخرة فكان رُبما تلمس"، (تقريب التهذيب ص ٢٥٥)

ورواة هذا الحديث عن سبائك منهم من رواه موصولاً فقال: "عن سبائك عن عكرمة عن ابن عباس جاء أعرابي إلى النبي ﷺ " ومنهم من رواه مرسلًا فقال "عن سبائك عن عكرمة جاء أعرابي إلى النبي ﷺ..."

ومنهم من اختلف عليه فروي من طريقه موصولاً وفروى مرسلًا

فرواه عن سبائك موصولاً ثلاثة هم:

١ - (الثلة بن قدامة (ثقة ثبت)

= وقد أخرج روايته.

أ- أبو داود (السنن ٢/٣٠٢)، والترمذي (السنن ٣/٧٤)، والسنائي (السنن ٤/١٣٢)، وابن أبي شيبة (المصنف ٣/٦٨)، وندارمي (السنن ١/٣٣٧)، وابن الخارود (المستقى ص ١٣٨)، وابن حزيمة (الصحيح ٣/٢٠٨)، والدارقطني (السنن ٢/١٥٨)، والحاكم (المدرک ١/٤٢٤)، ومن طريقه السهقي (السنن الكبرى ٤/٢١١).

كلهم من طريق حسين الجعفي عن رائدة بن قدامة عن سفيان

ب- ابن ماجة (السنن ١/٥٢٩)، وابن حزيمة (المصنف ٣/٢٠٨)، والدارقطني (السنن ٢/١٥٨)

كلهم من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن رائدة بن قدامة عن سفيان

٢- حارم بن إبراهيم الجلي. قال ابن عدي "أرجو أنه لا بأس به" (الكمال ٢/٨٥٠)  
وقد أخرج روايته.

أ- لدارقطني (السنن ٢/١٥٧) من طريق أبي قتيبة عن حارم عن سفيان.

ب- الطبراني (المعجم الكبير ١١/٢٩٥) من طريق مسلم بن إبراهيم عن حارم عن سفيان

٣- الوليد بن عبد الله بن أبي ثور (ضعيف).

وقد أخرج روايته

أ- أبو داود (السنن ٢/٣٠٢) من طريق محمد بن نكار بن الربان

ب- الترمذي (السنن ٣/٧٤) من طريق محمد بن الصباح

ج- الدارقطني (السنن ٢/١٥٨) من طريق عباد بن يعقوب

ورواه عن سفيان مرسلاً إسرائيل بن يوسف بن أبي إسحاق السبيعي أخرجه ابن أبي شيبة (المصنف ٣/٦٧)

واختلف على سفيان الثوري، وحاد بن سلمة في روايتهما عن سفيان

فأما سفيان الثوري فرواه عنه عن سفيان عن عكرمة عن ابن عباس موصولاً بروايان هما

= ١ - الفصل بن موسى.

وقد أخرج روايته السعدي (السنن ٤ / ١٣١ - ١٣٢)، وابن الجارود (المنتقى من ١٣٨)،  
والدارقطني (السنن ٢ / ١٥٨)، والحاكم (المستدرک ١ / ٤٢٤) ومن طريقه البيهقي (السنن  
الكبرى ٤ / ٢١٢)

٢ - أبو عاصم الضحاك بن مخلد.

وقد أخرج روايته الدارقطني (السنن ٢ / ١٥٨)، والحاكم (المستدرک ١ / ٤٢٤)  
ورواه عن سفيان عن سفيان عن عكرمة مرسلاً ستة رواة هم

١ - شعبة بن الحجاج.

أخرج روايته الدارقطني (السنن ٢ / ١٥٩)

٢ - عبد الله بن المبارك

أخرج روايته السعدي (السنن ٤ / ١٣٢).

٣ - أبو داود عمر بن سعد الحفري

أخرج روايته السعدي (السنن ٤ / ١٣٢)

٤ - عبد الرزاق بن همام (المصنف ٤ / ١٦٦).

٥، ٦ - عبد الرحمن بن مهدي، وأبو تميم الفضل بن دكين

ذكر الدارقطني روايتهما عنه بالإرسال (السنن ٢ / ١٥٨) ولم ألق عليهما

وأما حماد بن سلمة فقد رواه عنه موسى بن إسماعيل بن الحسن بن علي بن حماد بن محمد بن سعد الدارمي  
عن موسى عن حماد عن سفيان عن عكرمة عن ابن عباس موصولاً

أخرج روايته الحاكم (المستدرک ١ / ٤٢٤) ومن طريقه البيهقي (السنن الكبرى ٤ / ٢١٢)

وحالهما أبو داود السجستاني فرواه عن موسى عن حماد بن سلمة عن عكرمة مرسلاً (السنن  
٢ / ٣٠٢)

ومن طريقه أخرجه الدارقطني (السنن ٢ / ١٥٩)، والبيهقي (السنن الكبرى ٤ / ٢١٢)

وحالهما ذلك ما يلي:

### ووجه الدلالة:

أن النبي - ﷺ - قَبِلَ خبر الأعرابي من غير أن يختبر عدالته بشيء سوى ظاهر إسلامه<sup>(١)</sup>.

ب - أن الصحابة - رضي الله عنهم - عملوا بأخبار النساء والعبيد ومن تحمّل الحديث طفلاً وأدّاه بالغاً، واعتمدوا في العمل بالأخبار على ظاهر الإسلام<sup>(٢)</sup>

= أ - أن الإرسال رواية إسرائيل بن يونس عن سمالك، وهو أرجح الوحيين في رواية سفیان عن سمالك

حيث رواه عنه ستة من تلاميذه وأحد الوحيين في رواية حماد بن سلمة

ب - وأن موصل رواية زائدة بن قدامة وحارم بن إبراهيم والوليد بن عبد الله بن أبي ثور عن سمالك،

وهو الوجه المرحوح في رواية سفیان، حيث رواه عنه اثنا وهو الوجه الآخر في رواية حماد بن سلمة

وقد رجّح حاتم الإسماعيلي أئمة منهم

١ - الترمذي فإنه أخرج الحديث عن سمالك من طريق الوليد بن أبي ثور، وزائدة بن قدامة موصولاً

ثم نصّ على الإرسال بقوله "وروى سفیان الثوري وغيره عن سمالك عن عكرمة عن النبي - ﷺ -

مرسلاً، وأكثر أصحاب سمالك رواوا عن سمالك عن عكرمة عن النبي - ﷺ - مرسلاً" (المس

٧٥ / ٣)

٢ - السنائي. فقد أخرج رواية الفضل بن موسى عن سفیان عن سمالك به موصولاً، ثم أخرج

الحديث عن ابن المبارك عن سفیان عن سمالك مرسلاً وقال: "وهذا أولى بالنصواب لأن سمالك كان

يُلقَر فيلقَر وابن المبارك أثبت في سفیان من الفضل"

انظر: نصب الراية ٢ / ٤٤٣ - ٤٤٤

(١) انظر الكفاية في علم الرواية ص ١٤١

(٢) المصدر السابق ص ١٤٢.



جـ - أن الناس لم يُكَلَّفُوا معرفة ما غاب عنهم، وإنما كُتِّفُوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المُعَيَّب عنهم<sup>(١)</sup>.

والراجع مذهب الجمهور لأنه مقتضى الاحتياط للرواية، إذ المقصود توثيق الراوي لا التعريف به فقط

ويمكن الجواب عن الأقوال الأخرى بما يلي

أولاً: الأجوبة عن القول الثاني:

١ - قال الخطيب البغدادي: «يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالة من روى عنه فلا تكون روايته عنه تعديلاً ولا خيراً عن صدقه، بل يروي عنه لأعراض يقصدها، كيف وقد وُجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم بأنها غير مرضية وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية وبفساد الآراء والمذاهب»<sup>(٢)</sup>.

٢ - أن ما حكاه الذهبي عن الجمهور قد تَعَقَّبَهُ عليه ابن حجر.

هــ قال: «وهذا الذي سبه للجمهور لم يُصْرِّح به أحد من أئمة النقد إلا ابن حبان، نعم هو حق في حق من كان مشهوراً بطلب الحديث والانتساب إليه»<sup>(٣)</sup>.

(١) مناقات ١/ ١٣

(٢) الكفاية في علم الرواية ص ١٥٠.

(٣) تلسان الميراث - مخطوط ١/ ٣. وانظر فتح المعيب ١/ ٢٩٣



أ- من جهة إسناده بأن الأئمة قد رجّحوا إرساله<sup>(١)</sup>.

ب- ومن جهة الاستدلال به - على فرض ثبوته - باحتمال أن يكون خبر ذلك الأعرابي قد وقع قرب إسلامه وهو في ذلك الوقت طاهر من كل ذنب؛ لأن الإسلام يُجِبُّ ما قبله<sup>(٢)</sup>.

٢- أحاب الخطيب عن القول باعتقاد الصحابة في العمل بالأخبار على ظاهر الإسلام. فقال: "هذا غير صحيح، ولا يعلم الصحابة قبلوا خبر أحد إلا بعد اختيار حاله والعلم بسداده، واستقامة مداهه، وصلاح طرائقه، وهذه صفة جميع أرواج النبي ﷺ وغيرهم من السوة اللاتي روين عنه، وكلُّ مُتَحَمِّلٍ للحديث عنه صيباً ثم رواه كبيراً، وكلُّ عبيدٍ قُبِلَ خبره في أحكام الدين"<sup>(٣)</sup>.

ثم قال: "يدلُّ على صحة ما ذكرناه أن عمر بن الخطاب ردَّ خبر فاطمة بنت قيس في إسقاط نفقتها وسكناها لما طلقها زوجها ثلاثاً، مع ظهور إسلامها واستقامة أمرها"<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: تحريج الحديث ص ٤٢

(٢) حكى الخطيب هذا الاحتمال عن غيره ويظهر ي أنه أقوى ما ذكره من الاحتمالات في الجواب عن الاستدلال بالحديث.

انظر الكفاية في علم الرواية ص ١٤١-١٤٢

(٣) المصدر السابق ص ١٤٢

(٤) الكفاية في علم الرواية ص ١٤٢.

٣ - ويحاج عن كون التكليف يختص بظواهر الأحوال بأن مجهول العين ومجهول الحال لا يمكن الحكم عليهما بفسق في جانب العدالة ولا بتغويل في جانب الضبط حيث لم يظهر منهما ما يُوجب ذلك، لكن كلاً من هذين الأمرين محتمل فيهما فلا يدفع هذا الاحتمال عنهما سوى التوثيق الصريح.

وأما الإخراج للرواي في الصحيحين فإنه يُكتسبه توثيقاً صمياً في العدالة مطلقاً، وأما في الضبط فإنه يكتسبه أيضاً إن كان الإخراج له في الأصول مع مراعاة وجه الإخراج له، وإن كان الإخراج له في المتابعات والشواهد ونحوها فبحسب حاله.

وثمة مسألتان اختلف في حصول التوثيق بهما، وهما:

الأولى: إذا روى العدل عن رجل وسمّاه. فهل تعتبر روايته عنه تعديلاً منه له؟

اختلف العلماء في ذلك على أقوال أشهرها:

١ - قول أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم: " أنه لا تعتبر رواية العدل تعديلاً منه لمن روى عنه ".

وتعليل ذلك: " أنه يجوز أن يروي العدل عن غير عدل فلا تتضمن روايته عنه تعديله " (١).

٢ - قول بعض أهل الحديث وبعض أصحاب الشافعي: " أنه تعتبر رواية العدل تعديلاً منه لمن روى عنه ".

(١) انظر: علوم الحديث ص ٢٢٥

وتعليل ذلك: « أن الرواية تتضمن التعديل<sup>(١)</sup> من جهة أن العدل لو عَلِمَ فيمن روى عنه حرجاً لذكره لئلا يكون غاشياً في الدين<sup>(٢)</sup> ».

٣ - القول الثالث: « إن كان ذلك العدل قد عُمِمَ أنه لا يروي إلا عن ثقة، فروايته توثيق لمن روى عنه، وإلا فلا تعتبر روايته توثيقاً<sup>(٣)</sup> ».

قال السحوي: « هذا هو الصحيح عند الأصوليين كالسيف الأمدي وابن الحاجب وغيرهما، بل وذهب إليه جمع من المحدثين وإليه مَيْلُ الشيخين، وابن خزيمة في صحاحهم، والحاكم في مستدركه....<sup>(٤)</sup> ».

وقد نوقش القول الثاني بأمرين. هما:

أ - احتمال كون الراوي لا يعلم عدالة من روى عنه ولا جرحه<sup>(٥)</sup>.

ب - أن الرواية تعريف تزول به جهالة العيـن بشرطه، والعدالة إنما تعرف بالخبرة، والرواية لا تدل على الخبرة كما قاله أبو بكر الصيرفي<sup>(٦)</sup>.

وهذان الأمران لا يَرِدَانِ على القول الثالث، لأن الراوي قد عُرِفَ بانتقاء

(١) انظر المصدر السابق ص ٢٢٥

(٢) انظر الكفاية ص ١٥٤، وفتح المعيث ٣١٢/١

(٣) انظر. اختصار علوم الحديث ص ٨٠، وفتح المعيث ٣١٣/١.

(٤) فتح معيث ٣١٣/١

(٥) انظر. الكفاية ص ١٥٤.

(٦) انظر فتح المعيث ٣١٣/١

شيوخه، ولذلك قال الحافظ ابن حجر " من عُرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإنه إذا روى عن رجل وُصف بكونه ثقة عنده، كمالك، وشعبة، والقطان، وابن مهدي وطائفة ممن بعدهم <sup>(١)</sup> ".

وقوله: " وُصف بكونه ثقة عنده " لا يقتضي توثيق الراوي إلا عند ذلك الإمام المعروف بانتقاء الشيوخ.

وهذه القاعدة عالية، يستفاد منها في ترحيح جانب التوثيق في حق الراوي المختلف فيه جرحاً وتوثيقاً.

الثانية. إذا عمل العالم أو أفتى على وفق حديث. فهل يُعتبر ذلك تصحيحاً له وتعديلاً لراويهِ؟

١ - قال الخطيب البغدادي: " إذا عمل العالم بخبر من روى عنه لأجله فإن ذلك تعديل له يعتمد عليه <sup>(٢)</sup> ".

وتعليقه:

أ - لأنه لم يعمل بخبره إلا وهو رضى عنده عدل، فقام عمله بخبره مقام قوله: " هو عدل مقبول الخبر ".

ب - أنه لو عمل العالم بخبر من ليس هو عنده عدلاً لم يكن عدلاً يجوز لأحد

(١) لسان الميزان ١/ ١٥ وما ذكره ابن حجرهما مبني على الغالب انظر ص ٨١

(٢) الكفاية ص ١٥٥.

بقوله والرجوع إلى تعديله؛ لأنه إذا احتملت أمانته أن يعمل بخبر من ليس بعدل عنده، احتملت أمانته أن يزكي ويُعَدِّل من ليس بعدل<sup>(١)</sup>.

٢ - قال ابن الصلاح: "...عمل العالم أو فتياه على وَفْقِ حديثٍ ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث"<sup>(٢)</sup>.

قال ابن كثير: "وفي هذا نظر:

إذا لم يكن في الباب غير ذلك الحديث.

أو تعرض للاحتجاج به في فتياه أو حكمه.

أو استشهد به عند العمل بمقتضاه"<sup>(٣)</sup>.

وقد نوقش كلام ابن كثير بما يلي:

أ - أنه لا يلزم من كون ذلك الباب ليس فيه غير هذا الحديث ألا يكون ثمَّ دليلٌ آخر من إجماع أو قياس، فلعل هناك دليلاً آخر وإنما استأنس العالم بالحديث لموافقته لذلك الدليل.

ب - ربما كان المفتي أو الحاكم ممن يرى العمل بالحديث الضعيف وتقديمه على القياس<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر الكمية ص ١٥٥

(٢) علوم الحديث ص ٢٢٥

(٣) اختصار علوم الحديث ص ٨١

(٤) انظر التقييد والإيضاح ص ١٤٤، وفتح المبعث ٣١١/١.

جـ- وربما كان عمل العالم بذلك الحديث احتياطاً منه<sup>(١)</sup>.

ويظهر لي أنه لا تعارض بين قول الخطيب وقول ابن الصلاح؛ لأن الخطيب قد قيد كلامه بقوله: «من روى عنه لأجله».

فالحكم هنا خاص بحديث راو معين بخلاف كلام ابن الصلاح، حيث وافق العمل حديثاً ما.

وأما إذا كان عمل العالم مخالفاً للحديث الذي يرويه، فهل يعتبر ذلك قدحاً في صحته أو جرحاً في راويه؟

قل الخطيب البغدادي: «إذا روى رجل عن شيخ حديثاً يقتضي حكماً من الأحكام فلم يعمل به، لم يكن ذلك جرحاً منه للشيخ»<sup>(٢)</sup>.

وكذلك قال ابن الصلاح: «وهكذا نقول: إن عمل العالم أو فتواه على وفق حديث ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث، وكذلك مخالفته للحديث ليست قدحاً منه في صحته ولا في راويه»<sup>(٣)</sup>.

وتعليل ذلك. احتمال أن يكون العالم قد ترك العمل بالخبر لما يبي:

١ - لخبر آخر يعارضه أو عموم أو قياس.

(١) انظر فتح المغيث ٣١١/١

(٢) انكشاف ص ١٨٦

(٣) علوم الحديث ص ٢٢٥



٢- أو لكونه متسوخاً عنده.

٣- أو لأنه يرى أن العمل بالقياس أولى منه<sup>(١)</sup>.

قال الخطيب " وإذا احتمل ذلك لم يجعله قدحاً في راويه " <sup>(٢)</sup>.

ما يعرف به ضبط الراوي:

يعرف ضبط الراوي بأمرين هي:

١- مقارنة رواياته بروايات الثقات المعروفين بالصسط والإتقان.

فإن كانت روايته موافقة - ولو من حيث المعنى - لرواياتهم أو موافقة لها في الألب، والمخالفة فادرة، فهو ضابط ثبت.

وإن كانت روايته كثيرة المخالفة لرواياتهم، فهو مختل الصبط لا يحتاج بحديثه<sup>(٣)</sup>.

لكن إذا كان للراوي أصل كتاب صحيح وقد التزم بالأداء منه دون الاعتماد على حفظه فقط قبلت روايته.

قال الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - " من كثر غلطه من الحديث ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم نقبل حديثه " <sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: الكمية ص ١٨٦، وفتح المغيث ٣١٢/١

(٢) الكمية ص ١٨٦

(٣) انظر علوم الحديث ص ٢٢٠

(٤) الرسالة ص ٣٨٢ فقرة (١٠٤٤) وانظر: فتح المغيث ٢٩٨/١.

٢ - امتحان الراوي<sup>(١)</sup> بأساليب متنوعة. منها:

أ - أن تُقرأ عليه أحاديث تُدخَلُ ضمن رواياته ليُنظرَ أيعطن لها أم يتلقها؟ كما فعل يحيى بن معين في امتحانه لأبي نعيم الفضل بن دُكَيْن<sup>(٢)</sup>.

ب - قلب الأسايد بتركيها على غير متونها، كما فعل محدثو بغداد في احتسابهم لحفظ البخاري<sup>(٣)</sup>.

والامتحان بمثل هذه الأساليب محل خلاف بين أهل العلم في حوازه ومنعه فقد كان يحيى بن سعيد القطان يقول: «لا أمتحله»<sup>(٤)</sup>.

وعُلل المنع من ذلك بأمريْن هما:

أ - ما يترتب عليه من تعليل الممتحن لمن يمتحنه فقد يستمر على روايته لظنه أنه صواب.

ب - أنه قد يسمعه من لا حجة له فيرويه ظناً منه أنه صواب<sup>(٥)</sup>.

وكان شعبة بن الحجاج ويحيى بن معين يمتحنان بعض الرواة بقصد اختبار صيغتهم<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر، فتح المغيث ٢٩٩/١

(٢) انظر تاريخ بغداد ٣٥٣/١٢

(٣) انظر، المصدر السابق ٢٠/٢

(٤) فتح المغيث ٢٧٢/١

(٥) المكت على كتاب ابن الصلاح ٨٦٦/٢

صبطهم<sup>(١)</sup>

وقد رشح الحافظ ابن حجر جوار الامتحان بأن مصلحته أكثر من ممسدته<sup>(٢)</sup>.  
لما فيها من معرفة مرتبة الراوي في الضغط بأسرع وقت لكن بشرط أن لا يستمر  
عليه بل ينتهي بانتهاء الحاجة<sup>(٣)</sup>.

### شروط المعدل والجرح:

يشترط في المعدل والجرح أربعة شروط. هي.

- ١ - أن يكون عدلاً
- ٢ - أن يكون ورعاً يمتعه الورع من التعصب والهوى.
- ٣ - أن يكون يقظاً غير مغفل لئلا يغتر بظاهر حال الراوي.
- ٤ - أن يكون عارفاً بأسباب الجرح والتعديل لئلا يحرج عدلاً أو يعدل من  
استحق الجرح<sup>(٤)</sup>.

### قبول الجرح والتعديل مفسرين أو مبهمين:

(١) المكت على كتاب ابن الصلاح ٨٦٦/٢.

(٢) المكت على كتاب ابن الصلاح ٨٦٦/٢.

(٣) انظر فتح المغيث ٢٧٤/١

(٤) انظر الموقظة في علم مصطلح الحديث ص ٨٢، وبرهنة النظر ص ٧٠، ٧٢.

المراد بتفسير الجرح والتعديل بيان أسبابها والمراد بإسماهما<sup>(١)</sup> عدم بيان الأسباب.

وقد اختلف العلماء في اشتراط تفسير الجرح والتعديل على خمسة أقوال. هي:

#### ١ - مذهب الجمهور:

يُقَلُّ التعديل مبهماً ولا يُقَلُّ الجرح إلا مفسراً<sup>(٢)</sup>.

وذلك لما يأتي:

أ - أن أسباب التعديل كثيرة جداً يثقل ذكرها، فلو كُتِفَ المعدِّلُ بذكرها، للزمه أن يقول: "يفعل كذا وكذا" عادةً ما يجب على المعدِّلِ فعله، "ويترك كذا وكذا" عادةً ما يجب على المعدِّلِ تركه<sup>(٣)</sup>، بخلاف الجرح فإنه يحصل بأمر واحد<sup>(٤)</sup>.

ب - ولاختلاف الناس في مَوْجِبِ الجرح، فربما أطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر<sup>(٥)</sup> ولا سيما إذا كان الإمام متشديداً متعتناً بجرح الراوي بما لا يكون قدحاً عند غيره<sup>(٦)</sup>، فيبان السبب مزيل لهذا الاحتمال

(١) عد تستعمل كلمه (محمل) بدلاً من (مهم). كما سيأتي في تفصيل ابن حجر في قبول الجرح ص ٥٩

(٢) انظر: علوم الحديث ص ٢٢٠، وفتح المعيث ٢٩٩/١.

(٣) انظر: المصدرين السابقين في المواضع المذكورة

(٤) انظر: فتح المعيث ٢٩٩/١، وتدريب الراوي ٣٠٥/١

(٥) انظر: علوم الحديث ص ٢٢٠.

(٦) من ذلك قول شعبة لم مثل لم تركت حديث فلان؟ "رأيت يركض على يردون فتركت". انظر:

الاحتمال ومظهر لكونه قاذحاً أو غير قاذح<sup>(١)</sup>.

## ٢ . القول الثاني:

يُقْبَلُ الجرح مهماً ولا يُقْبَلُ التعديل إلا مفسراً<sup>(٢)</sup>.

وذلك لما يلي:

أ - أن الجرح إنما يؤخذ من إمام عارف بأسباب الجرح والتعديل<sup>(٣)</sup>.

ب - ولأن أسباب التعديل يكثر التَّصَنُّعُ فيها والتظاهر بها فرتما سارع المعدل إلى الثناء اغتراراً بظاهر الحال<sup>(٤)</sup>.

## ٣ . القول الثالث:

لا يُقْبَلُ إلا مفسرين.

وذلك لما تقدم من تعليل اشتراط تفسيرهما لا سيما مع اختلاف الساس في

الكفاية في علم الرواية ص ١٨٢

(١) انظر فتح المغيث ٢٩٩/١

(٢) انظر فتح المغيث ٣٠١/١

(٣) نظرة الكفاية في علم الرواية ص ١٧٨

(٤) من ذلك قول الإمام مالك لما سئل عن روايته عن عبد الكريم بن أبي الحارث "عزني بكثرة

جلوسه في المسجد" انظر: فتح المغيث ٣٠١/١

مُوجِبُ التعديل، فقد يوثَّق المعدَّل بها لا يقتضي العدالة<sup>(١)</sup>.

#### ٤ . القول الرابع.

يُقبلان مهمين<sup>(٢)</sup>.

وذلك لما تقدم من تعليل قبولها وإن كانا مهمين

#### ٥ . قول الحافظ ابن حجر:

قبول التعديل سهياً، والتفصيل في قول الجرح على النحو التالي:

أ - إن كان مَنْ جُرِّحَ محملاً قد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن لم يُقبل الجرح فيه من أحد كُتُبا من كان إلا مفسراً؛ لأنه قد ثبتت له رتبة الثقة فلا يرشح عنها إلا بأمر جلي<sup>(٣)</sup>.

وهذا مأخوذ من قول الإمام أحمد: "كل رجل ثبتت عدالته لم يقل فيه تجريح أحد حتى يبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه"<sup>(٤)</sup>.

وذلك لأن أئمة هذا الشأن لا يوثقون إلا من اعترفوا بحاله في دينه ثم في حديثه

(١) من ذلك ما رواه يعقوب بن سفيان قال "سمعت إسحاق يقول لأحمد بن يوسف "عبد الله العمري

ضعيف" قال إنما يُضعفه رافضي معص لأبائه، لو رأيت حسنة وحسانه وهيبته لعرفت أنه ثقة"

المعرفة والنسخ ٦٦٥/٢ وانظر لكفاية في علم الرواية ص ١٦٥، وفتح المعيث ٣٠٢/١

(٢) انظر. فتح المعيث ٣٠٢/١

(٣) تدريب الراوي ٣٠٨/١

(٤) تهذيب التهذيب ٢٧٣/٧

ونقدوه كما ينبغي وهم أيقظ الناس، فلا ينتقص حكم أحدهم إلا بأمر صريح<sup>(١)</sup>.

ب - وإن كان مَنْ حُرِّحَ جرحاً مبهماً قد خلا عن التعديل قُلَّ فيه الجرح وإن كان مبهماً إذا صدر من إمام عارف.

وذلك لأن الراوي إذا لم يُعَدَّلْ فهو في خَيْرِ المجهول، فإعمال قول المجرِّح فيه أولى من إهماله<sup>(٢)</sup>، وإنما لم يُطْلَبْ من المجرِّح تفسير جرحه لأنه لو فسره فكان جرحاً غير قاصح لمنعت جهالة حال الراوي من الاحتجاج به<sup>(٣)</sup>.

### الصوابط لطلب تفسير الجرح:

يرد الجرح - في كتب الجرح والتعديل - مبهماً في الغالب، ولا مباح من أحد تلك الجروح المبهمة بالاعتبار لثلاث يتعطل النقد، ولكن يتأكد طلب تفسير الجرح حيث توجد قرية داعية إليه. كما قال عبد الوهاب بن علي السبكي: " لا نطلب التفسير من كل أحد، بل إنما نطلبه حيث يحتمل الحال شكاً إما لاختلاف في الاجتهاد، أو لثمة يسيرة في الخارج، أو نحو ذلك مما لا يوجب سقوط قول الجارح ولا ينتهي إلى الاعتبار به على الإطلاق، بل يكون بينَ يَتَيْنِ.

أما إذا انتفت الظنون وانتفت التُّهَمُ، وكان الجارح خَبِراً من أعيان الأمة، مبرأ

(١) تدريب الراوي ٣٠٨/١

(٢) انظر: نزهة النظر ص ٧٣، وتدريب الراوي ٣٠٨/١

(٣) انظر: لسان الميراث ١٦/١.

عن مظاهر التهمة، أو كان المجروح مشهوراً بالضعف متروكاً بين النقاد، فلا نتلّعشم  
عند حرجه ولا نُخْرِجُ الجرح إلى تفسير، بل طلب التفسير منه - والحالة هذه -  
طلب لغية لا حاجة إليها..»<sup>(١)</sup>.

جواب ابن الصلاح عما تضمنته كتب الجرح والتعديل من الجروح المهمة:

قال ابن الصلاح: «ولقائل أن يقول: إسماعيل يعتمد الناس في جرح الرواة وردّ  
حديثهم على الكتب التي صنّوها أئمة الحديث في الجرح أو في الجرح والتعديل،  
وقلما يتعرضون فيها لبيان السبب، بل يقتصرون على مجرد قولهم: فلان ضعيف،  
وفلان ليس بشيء... ونحو ذلك، أو هذا حديث ضعيف، وهذا حديث غير  
ثابت... ونحو ذلك، فاشتراط بيان السبب بمضي إلى تعطيل ذلك وسدّ باب الجرح  
في الأغلب الأكثر.

قال: وجوابه أن ذلك وإن لم نعتمد به إثبات الجرح والحكم به، فقد اعتمدناه  
في أن توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك، بناء على أن ذلك أوقع عندنا  
فيهم ريبة قوية يُوجِبُ مثلها التوقف، ثم من اراحته عنه الريبة منهم يباحث عن  
حاله أوجب الثقة بعدالته قلنا حديثه ولم نتوقف كالذين احتج بهم أصحابنا  
الصحيحين وغيرهما ممن منّهم مثل هذا الجرح من غيرهم»<sup>(٢)</sup>.

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ٢١-٢٢، وقاعدة في الجرح والتعديل ص ٥٢

(٢) علوم الحديث ص ٢٢٢.



وقد نوقش هذا الجواب بما يلي.

١ - قول الحافظ ابن كثير: «أما كلام هؤلاء الأئمة المتتبعين لهذا الشأن فينبغي أن يؤخذ مسلماً من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم، وإطلاعهم واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالإنصاف والديانة والخبرة والنصح؛ لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل أو كونه متروكاً، أو كذاباً.. أو نحو ذلك. فالمحدث الماهر لا يتخالفه في مثل هذا وقفة في موافقتهم لصدقهم وأمانتهم ونصحهم.

ولهذا يقول الشافعي في كثير من كلامه على الأحاديث: «لا يشبهه أهل العلم بالحديث». ويردّه ولا يحتج به بمجرد ذلك»<sup>(١)</sup>.

٢ - قول الحافظ ابن حجر: «إن خلا المحروح عن التعديل قبل الجرح فيه محملاً غير مبين السبب إذا صدر من عارف»<sup>(٢)</sup>.

وبذلك يحصر احتمال زوال الريبة في حق من وثقه أئمة وصعّفه آخرون دون من اتفقوا على تضعيفه أو خلا عن التعديل مع وجود الجرح فيه.

(١) اختصار علوم الحديث ص ٧٩

(٢) برهنة النظر ص ٧٣

## الفصل الثاني

### تعارض الجرح والتعديل

10/10/10

## تعارض الجرح والتعديل

لتعارض الجرح والتعديل صورتان. هما:

١ - أن يكون تعارضهما بصدورهما من إمامين فأكثر.

٢ - أن يتعارضا وقد صدرا من إمام واحد.

والمراد بالجرح هنا، الجرح المفسر

فإذا تعارض الجرح المفسر مع التعديل بصدورهما من إمامين فأكثر فمذهب الجمهور تقديم الجرح<sup>(١)</sup> على التعديل مطلقاً<sup>(٢)</sup>، سواء زاد عدد المعدّلين على عدد المجرحين أو نقص عنه أو استويا<sup>(٣)</sup>.

وذلك لأن مع الجراح زيادة علم بخفي حال الراوي لم يطلع عليها المعدّل فالجراح مصدّق للمعدّل في الحال الظاهرة ومبيّن لحال الراوي الخفية<sup>(٤)</sup>.

وثمة ثلاثة أقوال أخرى فيها إذا زاد عدد المعدّلين على عدد الجارحين هي:

(١) انظر، الكفاية في علم الرواية ص ١٧٥ و ١٧٧، وعلوم الحديث ص ٢٢٤.

(٢) استثنى الفقهاء من ذلك حالتين يُعتمد فيهما التعديل على الجرح المفسر وهما:

أ - إذا كان المعدّل (عرف السبب الذي ذكره الجراح في الروي ولكنه قام منه وحسنت حاله عن حلال في الثائب من الكذب على النبي ﷺ )

ب - إذا رأى المعدّل كلام الجراح بطريق معتبر يدل يقساً على بطلان سبب الجرح ويكون الجراح واحداً مع فائه كما لو قال الجراح (إن فلان قتل فلاناً يوم كذا، فقال المعدّل أن رأيت حاصد دك

اليوم) انظر محاسن الاصطلاح ص ٢٢٤، وفتح المصنف ١/ ٣٠٧، وتدريب الراوي ١/ ٣١٠

(٣) انظر فتح المصنف ١/ ٣٠٥.

(٤) انظر الكفاية في علم الرواية ص ١٧٥، وعلوم الحديث ص ٢٢٤.

١ - ما حكاه الخطيب البغدادي عن طائفة من أهل العلم: "يُقدّم التعديل على الجرح"<sup>(١)</sup>.  
 وذلك لأن كثرة المعدّلين تقوي حاطم وتوجب العمل بخبرهم إذ الكثرة تفيد  
 عدة النظر بثبوت ذلك الحكم، وقلة الجارحين تُصعّف خبرهم<sup>(٢)</sup>.

٢ - ما حكاه البلقيني: "يُقدّم قول الأحفظ من الأئمة المختلفين"<sup>(٣)</sup>.  
 ويمكن توجيّهه بأن الأئمة ليسوا على درجة واحدة من الاطلاع على أحوال الرواة  
 عاقبة، بل منهم من تكلم في أكثر الرواة، كابن معين، وأبي حاتم، ومنهم من تكلم في كثير  
 من الرواة، كالإمام مالك، وشعبة بن الحجاج، ومنهم من تكلم في الرجل بعد الرجل،  
 كسفيان بن عيينة، والإمام الشافعي<sup>(٤)</sup>.

وقد يكون فيهم من هو أكثر معرفة بحال ذلك الراوي بخصوصه.  
 ٣ - ما حكاه السخاوي عن ابن الحاجب: "أما يتعارضان فلا يقدّم أحدهما  
 على الآخر إلا بمرجح"<sup>(٥)</sup>.

وذلك لأن مع المعدّل زيادة قوة بالكثرة ومع الجارح زيادة قوة بالاطلاع على الباطن<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر الكفاية في عدم الرواية ص ١٧٧

(٢) انظر الكفاية في عدم الرواية ص ١٧٧، وفتح المعيث ٣٠٧/١

(٣) انظر محاسن الاصطلاح ص ٢٢٤

(٤) انظر ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٥٨

(٥) فتح المعيث ٣٠٨/١ ومن عبارة ابن الحاجب "أما لو عيّن السبب ونصّ المعدّل بطريق يضيي

متعارضات فالترجيح". انتهى السؤل والأمل ص ٨٠.

الباطن<sup>(١)</sup>.

والراجع. أن الأصل تقديم الجرح المفسر على التعديل، لكن ذلك ليس على إطلاقه، بل هو مقيّد بصوابط الجرح والتعديل كما سيأتي بعون الله تعالى -.

وأما إذا تعارض الجرح المبهم مع التعديل فقد حكى السخاوي عن أبي الحجاج المزي وغيره: «أن التعديل مُقدّم على الجرح المبهم»<sup>(٢)</sup> لكن ليس ذلك على إطلاقه أيضاً فإن توثيق الإمام المتساهل لا يُقدّم على حرج الإمام المعتدل.

وأما إذا تعارض الجرح والتعديل الصادران من إمام واحد، فلذلك حالتان. هما:

#### الحالة الأولى:

أن يتبين تعيّر اجتهاد الإمام في الحكم على ذلك الراوي، فالعمل حينئذ على المتأخر من قوله. ومن ذلك قول عباس الدوري في ترجمة ثواب بن عتبة: «سمعت يحيى يقول: "شيخ صدق" فإن كُنتُ كنتُ عن أبي زكريا (يحيى بن معين) فيه شيئاً، أنه ضعيف، فقد رجع أبو زكريا وهذا هو القول الأخير من قوله»<sup>(٣)</sup>

#### والحالة الثانية.

أن لا يتبين تعيّر اجتهاد الإمام في حكمه على الراوي، فالعمل على الترتيب التالي:

أ- يُطلَبُ الجمع بين القولين إن أمكن، كأد يكون التوثيق أو التصعيف بنسب لا

(١) انظر: فتح المغيث ٣٠٨/١.

(٢) انظر: فتح المغيث ٣٠٧/١.

(٣) التريغ ٢٧٢/٤

مطلقاً، فإذا المعدل قد يقول (فلان ثقة) ولا يريد به أنه ممن يُحتج بحديثه وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له، فقد يُسأل عن الرجل الفاصل المتوسط في حديثه فيُقرن بالضعفاء، فيقال ما تقول في فلان وفلان وفلان؟. فيقول: (فلان ثقة) يريد أنه ليس من بمط من قرن به<sup>(١)</sup>، وقد يُقرن بأوثق منه فيقول: (فلان ضعيف) أي بالنسبة لمن قرن به في السؤال، فإذا سئل عنه بمفرده بين حاله في المتوسط.

فقد سأل عثمان الدارمي يحيى بن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه. فقال: «ليس به بأس». قال. قلت: هو أحب إليك أو سعيد المقبري؟ فقال: سعيد أوثق والعلاء ضعيف<sup>(٢)</sup>.

فتضعيف ابن معين للعلاء إنما هو بالنسبة لسعيد المقبري وليس تضعيفاً مطلقاً<sup>(٣)</sup>.

ب - إذا لم يمكن الجمع، طُلب الترحيح بين القولين بالقرائن، كأن يكون بعض تلايد الإمام أكثر ملازمة له من بعض، فتقدم رواية الملازم على رواية غيره، كما هو الشأن في تقديم رواية عباس الدوري عن ابن معين لطول ملازمته له<sup>(٤)</sup>.

ج - إذا لم توجد قرية خاصة يرجح بها فيؤخذ بأقرب القولين إلى أقوال أهل النقد وبالأخص أقوال الأئمة المعتدلين.

د - إذا لم يتيسر ذلك كله فالتوقف حتى يظهر مرجح.

(١) انظر لساد الميران ١٧/١.

(٢) تدرج عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين ص ١٧٣ - ١٧٤.

(٣) انظر فتح المعيش ٣٧٧/١.

(٤) ومن قرائن الترحيح أيضاً كثرة اتقنين لأحد القولين عن الإمام، ويكون أحد القولين أصح إسداً إلى ذلك الإمام من لقول الآخر.

### من صوابط تعارض الجرح والتعديل:

الأصل المعتبر عند تعارض الجرح والتعديل تقديم الجرح المفسر على التعديل، وتقديم التعديل على الجرح المبهم، ولكن هذا الأصل تقيده صوابط متعددة توجد في شيا كلام الأئمة عند الموازنة بين الآراء المختلفة في توثيق الراوي وتضعيفه.

ومن أهم تلك الصوابط ما يلي:

- ١ - اعتبار مناهج الأئمة في حرحهم وتعديلهم<sup>(١)</sup> فإنهم على ثلاثة أقسام<sup>(٢)</sup>. هي:
  - أ - من هو متعصّب في الجرح متبصّر في التعديل، يعمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويؤكّد ذلك حديثه. ومن هؤلاء: شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ)، ويحيى ابن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ)، ويحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، وأبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ)، والنسائي (ت ٣٠٣هـ)<sup>(٣)</sup>.
  - ب - من هو معتدل في التوثيق منصف في الجرح. ومنهم سفيان الثوري (ت ١٦١هـ).

(١) تُعرف مناهج الأئمة بطريقتين:

١ - نص الأئمة ذوي التنوع والاستقراء - كالدهبي وابن حجر - على ذلك.

٢ - الدراسات المعاصرة لجهود الأئمة وماهجهم في الجرح والتعديل.

(٢) انظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٥٨ - ١٥٩، ١٦٧، والموقظة ص ٨٣.

والنكت على كتاب ابن الصلاح ١/ ٤٨٢، والمتكلمون في الرجال ص ١٣٢.

(٣) من النقاد من اشتهر بالتعصّب في جرح أهل بلد معين. ومن أولئك

أ - أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الخوري (ت ٢٥٩هـ) في جرحه لأهل الكوفة

ب - عبد الرحمن بن يوسف بن حراش العمادي (ت ٢٨٣هـ) في جرحه لأهل الشام

انظر: لسان الميراث ١/ ١٦



وعبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ)، وابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، وابن المديني (ت ٢٣٤هـ)،  
والإمام أحمد (ت ٢٤١هـ)، والبخاري (ت ٢٥٦هـ)، وأبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ)،  
وأبو داود (ت ٢٧٥هـ)، وابن عدي (ت ٣٦٥هـ)، والدارقطني (ت ٣٨٥هـ).

جـ- من هو متساهل مثل:

أبي الحسن أحمد بن عبد الله العجلي<sup>(١)</sup> (ت ٢٦١هـ)، وأبي عيسى الترمذي  
(ت ٢٧٩هـ)، وابن حبان<sup>(٢)</sup> (ت ٣٥٤هـ) والدارقطني (ت ٣٨٥هـ) في بعض

(١)، (٢) قال الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي "توثيق العجلي وجدته بالاستقراء كتوثيق ابن حبان  
أو أوسع" الأنوار الكاشفة ص ٧٢

وتساهل ابن حبان يرجع إلى قاعدته المتقدمة ص ٤٢ "العدل من لم يُعرف فيه الجرح"، فإب فتحي توثيق  
كثير من مجهولي الحان عند غيره، انظر: لسان الميران ١/ ١٤.

ويوضح كلام المعلمي بشأن توثيق العجلي قول عبد العليم البستوي<sup>(٣)</sup> "تبين لي بعد دراسة تراجم  
كثير من الرواة أن الإمام العجلي كثيرٌ ما يتفق مع ابن حبان في توثيق أناس ذكرهم أبو حاتم وغيره  
في المجاهيل أو سكتوا عنهم، ويجرم العجلي بتوثيقهم ولكنه - أي لعجلي - يحلف عن ابن حبان  
في أن ابن حبان يتشدد أو يتعنت في الجرح بخلاف العجلي، فإنه يتسامح مع الضعفاء أيضاً،  
معطيهم مرتبة أعلى مما هم فيه عند النقاد الآخرين.

ويظهر تساهل العجلي في الأمور التالية:

أولاً إطلاق (ثقة) على الصدوق ممن دونه

ثانياً إطلاق (لا بأس به) على من هو ضعيف

ثالثاً إطلاق (ضعيف) على من هو ضعيف جداً أو متروك

رابعاً توثيق مجهولي الحان ومن لم يرو عنه إلا روى واحد تحقيق كتاب معرفة الثقات ١/ ١٢٥ - ١٢٧

بوزيد بلقاسم

الأوقات<sup>(١)</sup>، وأبي عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥ هـ)، وأبي بكر السيوطي (ت ٤٥٨ هـ).

وفائدة هذا التقسيم: النظر في أقوال الأئمة عند إرادة الحكم على الراوي.

وإذا جاء التوثيق من المتشددين، فإنه يُعَصَّن عليه بالنواحد لشدة تشبُّههم في التوثيق إلا إذا خالف الإجماع على تضعيف الراوي أو كان الجرح مفسراً بما يجرح فإنه يقدم على التوثيق، ولكن إذا جرحوا أحداً من الرواة، فإنه يُنظر هل وافقهم أحد على ذلك؟.

فإن وافقهم أحد على ذلك التضعيف ولم يُوثَّق ذلك الراوي أحدٌ من الخُداق فهو ضعيف، وإن لم يوافقهم أحد على التضعيف، فإنه لا يؤخذ بقولهم على إطلاقه، ولكن لا يطرح مطلقاً، بل إن عارضه توثيق من معتبر فلا يقبل ذلك الجرح إلا مفسراً.

وإذا قال ابن معين في راوٍ: "إنه ضعيف" فلا يكفي أن يقول ذلك دون بيان لسبب تضعيفه وغيره قد وثقه، بل مثل هذا الراوي يُتوقَّف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب، كما قاله الحافظ الذهبي<sup>(٢)</sup>.

وإذا جاء التوثيق من المتساهلين فإنه يُنظر هل وافقهم أحد من الأئمة الآخرين على ذلك؟.

(١) ذكره الفقيه الحافظ الذهبي. انظر: الموطع ص ٨٣.

ومما يوضح ذلك ما نقله السخاوي من قول لدارقطني: "من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته وثبت عدالته" فتح المعيث ١/ ٣٢٠.

(٢) انظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٥٨-١٥٩.

فإن وافقهم أحد أخذ بقولهم، وإن انفرد أحدهم بذلك التوثيق فإنه لا يُسلم له فإن من عادة ابن حبان توثيق المجاهيل<sup>(١)</sup>.

وأما الجرح فليسوا فيه على منهج واحد، بل منهم من يتساهل مع الصغفاء أيضاً كالعجلي<sup>(٢)</sup>.

ومنهم من يتعنت أحياناً كان حبان ولذلك يتعقبه الذهبي على التعت في مواضع كثيرة<sup>(٣)</sup>.

وأما المعتدلون المصنفون، فإنه يُعتمد على أقوالهم في الحكم على الرواة جرحاً وتعديلاً ما لم يُعارض توثيقهم بجرح مفسر حال من التعت والتشدد فإنه يقدم على التوثيق

٢ - كل طبقة من طبقات نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط؛ فمن الأولى: شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وشعبة أشدهما.

(١) توثيق ابن حبان عن حماد مراتب. سيأتي ذكرها ص ١٩٢

(٢) انظر ص ٧٠

(٣) من تعيمات الذهبي في كتابه (ميراث الاعتدال) لجرح ابن حبان ما يلي

أ - قوله في ترجمة أفلح بن سعد المدي "أبى حبان رُبَّ قَصَبِ الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه" ٢٧٤/١.

ب - وقوله في ترجمة سعيد بن عبد الرحمن الحُمَحي "وأما ابن حبان فإنه حَتَّ فُصَاب"

١٤٨/٢

ج - وقوله في ترجمة سويد بن عمرو الكلبي، "وأما ابن حبان فأمره واحترأ" ٢٥٣.

ومن الثانية: يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشد من عبد الرحمن.  
ومن الثالثة: يحيى بن معين، والإمام أحمد، ويحيى أشد من أحمد.  
ومن الرابعة: أبو حاتم الرازي، والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري<sup>(١)</sup>.  
والفائدة من معرفة ذلك، طلب المقارنة بين أقوال الثقات من الطبقة الواحدة في  
حكمها على الراوي

قال الحافظ الذهبي: «عبد الرحمن بن مهدي كان هو ويحيى القطان قد انتدبا  
لتقد الرجال، وناهيك بها حلالة ونبلاً وعلماً وفضلاً، فمن حراحه لا يكاد - والله -  
يُدْمِلُ حراحه، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول، ومن اختلف فيه اجْتَهَد في أمره وسزل  
عن درجة الصحيح إلى الحسن...»<sup>(٢)</sup>.

٣ - يُتَوَقَّف في قول الجرح إذا حُثِّي أن يكون ناعته الاختلاف في الاعتقاد أو  
المنافسة بين الأقران.

قال الحافظ ابن حجر: «ومن ينبغي أن يتوقف في قول قوله في الجرح من كان بينه  
وبين من حراحه عداوة مسها الاختلاف في الاعتقاد فإن الحادق إذا تأمل ثلَب  
أبي إسحاق الجوزجاني<sup>(٣)</sup> لأهل الكوفة رأى العجب وذلك لشدة انحرافه في النصب

(١) التكت على كتاب ابن الصلاح ٤٨٢/١

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٦٧.

(٣) قال ابن حجر: «كان حريري المذهب، ولم يكن بداعية إليه، وكان صلياً في السنة، حافطاً للحديث،

إلا أنه من صلابته رُبِّيَّ كان يتعدى طوره» الثقات ٨١/٨ - ٨٢

وهذا يُفسِّرُ شدة ألقاظه على كل من نُسِبَ إلى بدعه، وأن ذلك ليس حصاً بالكوفيين المتشيعين

وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في حرج من ذكره منهم بلسان دلق وعبارة طليقة<sup>(١)</sup> حتى أنه أخذ يُليِّن مثل الأعمش، وأبي نعيم، وعبيد الله بن موسى، وأساطين الحديث وأركان الرواية.

فهذا إذا عارضه مثله أو أكثر منه موثق رجلاً صغفه قبل التوثيق ويلتحق به عبد الرحمن بن يوسف بن خراش المحدث الحافظ، فإنه من خلافة الشيعة، بل تُسبب إلى الرفص، فيُتأَنَّى في حرجه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد. ويلتحق بذلك ما يكون سببه المنافسة في المراتب، فكثيراً ما يقع بين العصرين الاختلاف والتباين<sup>(٢)</sup> لهذا وغيره، فكل هذا ينبغي أن يُتأَنَّى فيه ويُتأمل...<sup>(٣)</sup>. وقد قال الحافظ الذهبي: "... كثير من كلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي أن يُطوى ولا يُروى ويُطرح ولا يجعل طعنًا ويعامل الرجل بالعدل والقسط"<sup>(٤)</sup>.

انظر كلامه في أبي يوسف ومحمد بن الحسن صاحب الإمام أبي حنيفة - رحمهم الله تعالى - في كتابه أحوال الرجال

(١) من عبارات الجورجاني (رائع ساقط) و(مفتّر) و(رائع عن الحق)

انظر: أحوال الرجال ص ٥٢، ٥٢، ٦٢.

(٢) علل من الصلاح بصدور الجرح بين بعض الأقران من الأئمة بأن عين السخط تُبدي مساويها في اليأس من مخرج صححة تُغنى عنها بحجاب السخط لا أن ذلك يقع من الإمام بعددًا بقدر يعلم بطلانه.

علوم الحديث ص ٥٩١.

(٣) لسان الميران ١/ ١٦٦

(٤) ذكر أسماء من تُكَلِّم فيه وهو موثق ص ٤٦.

ونظير ذلك في التوثيق ما ذكره الحافظ الذهبي أيضاً، أنه «قد يكون نفسُ الإمام فيها واقع مدحه أو في حال شيعه أطف منه فيها كان بخلاف ذلك»<sup>(١)</sup>

٤ - لا يقل الجرح في حق من استقصت عدالته واشتهرت إمامته، ولذلك لا يُنتفت إلى كلام ابن أبي ذئب في الإمام مالك، ولا إلى كلام النسائي في أحمد ابن صالح المصري، لأن هؤلاء أئمة مشهورون صار الجراح هم كالاتي بخبر غريب لو صح لتوقرت الدواعي على نقله<sup>(٢)</sup>.

وقد صح عن ابن معين أنه يتكلم في الإمام الشافعي، ولذلك قال الحافظ الذهبي: «قد أدى ابن معين نفسه بذلك ولم يلتفت الساس إلى كلامه في الشافعي ولا إلى كلامه في جماعة من الأثبات، كما لم ينتفتوا إلى توثيقه لبعض الساس، فوإن قبل قوله دائماً في الجرح والتعديل وتقدمه على كثير من الحفاظ ما لم يخالف الجمهور في اجتهاده، فإذا انمرد بتوثيق من ليته الجمهور، أو تضعيف من وثقه الجمهور وقيلوه فالحكم لعموم أقوال الأئمة لا لمن شذ...»<sup>(٣)</sup>.

وفي مقابل ذلك لا يؤخذ بتوثيق إمامٍ لراو اتفق الأئمة على تركه ولذلك أعرضوا عن توثيق الإمام الشافعي لإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي مولاهم<sup>(٤)</sup>.

(١) الموقعة ص ٨٤

(٢) انظر طبقات الشافعية الكبرى ١٢/٢، وقاعدة في الجرح والتعديل ص ٢٤ - ٢٨

(٣) انظر: ذكر أسماء من تكلم فيه وهو مؤثق ص ٤٩

(٤) انظر: ميزان الاعتدال ٥٧/١

٥ - لا عبرة بجرح لم يصح إسناده إلى الإمام المحكي عنه

قال الحافظ ابن حجر: «ونقل ابن الخوزي من طريق الكندي<sup>(١)</sup> عن ابن المديني عن القطان أنه قال: «أنا لا أروي عنه» - يعني أبان بن يزيد العطار - وهذا مردود لأن الكندي ضعيف<sup>(٢)</sup>.

ومما يؤكد اعتبار ذلك فيما يُنسب إلى الأئمة من الأقوال، رسم الحافظ أبي الحجاج المزي لهنهجه في مقدمة كتابه (تهذيب الكمال) حيث قال: «ولم يذكر إسناده كل قول من ذلك فيما بيننا وبين قائله خوفاً للتطويل، وقد ذكرنا من ذلك الشيء بعد الشيء لئلا يخلو الكتاب من الإسناد على عادة من تقدّمنا من الأئمة في ذلك.

وما لم نذكر إسناده فيما بيننا وبين قائله فما كان من ذلك بصيغة الجزم فهو مما لا نعلم بإسناده عن قائله المحكي ذلك عنه بأساً

وما كان منه بصيغة التمرّض فربّما كان في إسناده إلى قائله ذلك نظر...»<sup>(٣)</sup>

ونظير ما تقدم أن لا يُقبل توثيق لم يصح إسناده إلى الإمام المحكي عنه، ومن ذلك ما رواه علي بن عبد العزيز النفوي عن سليمان بن أحمد قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: «ما رأيت شامياً أثبت من فرح بن فصالة».

(١) هو محمد بن يوسف بن موسى انظر تهذيب التهذيب ٩/ ٥٣٩، وتقريب التهذيب ص ٥١٥

(٢) هدى الساري ص ٣٨٧

(٣) تهذيب الكمال ١/ ١٥٣

قال الحافظ ابن حجر «لا يغتر أحد بالحكاية المروية في توثيقه عن ابن مهدي؛ فإنها من رواية سليمان بن أحمد - وهو الواسطي - وهو كذاب»<sup>(١)</sup>.

٦ - لا يلتفت إلى الجرح الصادر من المجروح إلا إذا كان الخارج إماماً له عناية بهذا الشأن وقد خلا الراوي المجروح عن التوثيق ولم تظهر قرينة تدل على تحامل الجراح في جرحه.

فمن المردود لمعارضته بتوثيق:

أ - قول أبي الفتح الأردني في أحمد بن شبيب الخطي: «منكر الحديث غير مرضي».

قال الحافظ ابن حجر: «لم يلتفت أحد إلى هذا القول بل الأردني غير مرضي»<sup>(٢)</sup>. وقال في موضع آخر: «لا عبرة بقول الأردني لأنه هو ضعيف فكيف يُعتمد في تضعيف الثقات؟»<sup>(٣)</sup>.

ب - قول عبد الرحمن بن يوسف بن خراش في عمرو بن سليم الزرقني: «ثقة في حديثه احتلاط».

قال ابن حجر: «ابن خراش مذكور بالرفص والبدعة فلا يلتفت إليه»<sup>(٤)</sup>.

(١) تهذيب التهذيب ٨ / ٢٦٢.

(٢) المصدر السابق ١ / ٣٦.

(٣) هدي السري ص ٣٨٦.

(٤) هدي الساري ص ٤٣١.



ومن أمثلة اعتماد الحافظ ابن حجر للجرح المصادر من الأزدي لعدم توثيق الراوي مايلي:

أ - قول الأزدي في إبراهيم بن مهدي بن عبد الرحمن الأُبَيّ: "يضع الحديث، مشهور بذلك، لا ينبغي أن يُخرج عنه حديث ولا يُكرَّ" (١).  
قال ابن حجر: "كذبوه" (٢).

ب - قوله في إبراهيم بن إسماعيل بن عبد الملك بن أبي مخذومة: "مجهول، ضعفه الأزدي" (٣).

٧ - لا يلتفت إلى جرح يغلب على الطر أن مصدره ضعيف.  
ومن ذلك أن عبد الرحمن بن شريح المعافري ثقة اتفاقاً، لكن شد ابن سعد فقال: "مكر الحديث".

قال الحافظ ابن حجر: "لم يلتفت أحد إلى ابن سعد في هذا فإن مادته من الواقدي في الغالب، والواقدي ليس بمعتمد" (٤).

ويمكن أن يُعرف مصدر حكم ابن سعد على الراوي من خلال نُقُوله عن المتقدمين في الترجمة، حيث يتبين بذلك مأخذ حكمه على الرواة غير المعاصرين له،

(١) تاريخ بغداد ٦/ ١٧٩، وانظر: تهذيب التهذيب ١/ ١٧٠.

(٢) تقريب التهذيب ص ٩٤.

(٣) المصدر السابق ص ٨٧، وانظر: تهذيب التهذيب ١/ ١٠٥.

(٤) هدي الساري ص ٤١٧.

وإلا فقد قال الحافظ الذهبي: "تكلم محمد بن سعد الحافظ في كتاب (الطبقات) له بكلام جيد مقبول"<sup>(١)</sup>.

لكن إذا تكلم ابن سعد في راوٍ من أهل العراق وظهر أن مصدر كلامه نقل الواقدي، تعيّن حيثُ التثبت الشديد، فقد قال الحافظ ابن حجر: "ابن سعد يقلد الواقدي، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الاسراف على أهل العراق"<sup>(٢)</sup>.

٨- يُتأنى في الأخذ بجرح الإمام المتأخر إذا عارض توثيق الأئمة المتقدمين حتى يتبين وجهه بما يجرح الراوي مطلقاً<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك أن أبان بن صالح القرشي مولاهم قد وثقه ابن معين<sup>(٤)</sup> والعجلي<sup>(٥)</sup>، ويعقوب بن شيبة<sup>(٦)</sup>، وأبو زرعة<sup>(٧)</sup>، وأبو حاتم<sup>(٨)</sup>، وقال فيه السائي: "ليس به بأس"<sup>(٩)</sup>.

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٧٢.

(٢) هدي الساري ص ٤٤٣.

(٣) إذا ورد الجرح مبهماً بغير، وإن ورد مفترقاً، بما يقتضي تضعيف الراوي في روايه معينة اختص بتلك الرواية.

(٤) انظر: تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي ص ٧٢.

(٥) انظر: معرفة الثقات ١/ ١٩٨.

(٦) انظر: تهذيب الكمال ١١/ ٢.

(٧) انظر: الجرح والتعديل ٢/ ٢٩٧.

(٨) انظر: المصدر السابق ٢/ ٢٩٧.

(٩) انظر: تهذيب الكمال ١١/ ٢.

وقال ابن عبد البر: «ضعيف»<sup>(١)</sup>. وقال ابن حزم: «ليس بالمشهور»<sup>(٢)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر: «وهذه عفة مسها وخطأ تواردا عليه، فلم يُضعف أباناً هذا أحدٌ قبلهما ويكفي فيه قول ابن معين ومن تقدّم معه»<sup>(٣)</sup>.

٩ - قد يقع الجرح بسبب الخطأ في السّح من الكتب.

قال الحافظ الذهبي في ترجمة بشر بن شعيب بن أبي حمزة الحمصي: «صدوق، أخطأ ابن حبان ذكره في الضعفاء»<sup>(٤)</sup>.

وعمدته أن البخاري قال «تركناه»، كذا نقل فوهم على البخاري إنما قال البخاري: «تركناه حياً سنة اثنتي عشرة ومائتين»<sup>(٥)</sup>.

وقد الحافظ ابن حجر: «وقال ابن حبان في كتاب الثقات»<sup>(٦)</sup>: «كان مُثقفاً» ثم عمل عملة شديدة فذكره في الضعفاء، وروى عن البخاري أنه قال: «تركناه» وهذا خطأ من ابن حبان فشا عن حذف، وذلك أن البخاري إنما قال في تاريخه: «تركناه»

(١) انظر التمهيد ١/٣١٢.

(٢) انظر المحلى ١/١٩٨ وقل في ٧/١٣٧ (ليس بالقوي).

(٣) مهذب التهذيب ١/٩٥.

(٤) لم أحد ترجمة بشر بن شعيب في السّحة المطبوعة من كتاب المجرّوحين.

(٥) ميران الاعتدال ١/٣١٨ وانظر التاريخ الكبير ٢/٧٦ وفي سخته المخطوطة من مكنه كبريتي.

(٦) قال أبو عبد الله: «ومات بعدنا».

(٦) انظر: الثقات ٨/١٤٦.

حيّاً ستة اثنتي عشرة" - يعني ومائتين -، فسقط من نسخة ابن حبان لفظة: (حيّاً) فتغير المعنى<sup>(١)</sup>

١٠ - قال الحافظ ابن حجر: "مَنْ عُرِفَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لَا يَرْوِي إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ فَإِنَّهُ إِذَا رَوَى عَنْ رَجُلٍ وَصِفَ أَنَّهُ ثِقَةٌ عِنْدَهُ، كَمَا لَكَ وَشُعْبَةُ وَالْقَطَادُ وَابْنُ مَهْدِيٍّ..."<sup>(٢)</sup>، والإمام أحمد، وبقي بن مخلد، وحرير بن عثمان<sup>(٣)</sup> وسليمان بن حرب، والشعبي<sup>(٤)</sup>. وما ذكره رحمه الله مبني على الغالب<sup>(٥)</sup> فيمن روى عنهم هؤلاء وأمثالهم وإلا فقد روى شعبة عن جابر الجعفي، وإبراهيم الهجري، ومحمد بن عبيد الله العرزمي وغير واحد ممن يضعف في الحديث<sup>(٦)</sup>، كما روى الإمام مالك عن عبد الكريم ابن أبي المخارق وهو ضعيف.

١١ - الرواة الذين أخرج لهم الشيخان أو أحدهما على قسمين:

أحدهما. من احتجّ به في الأصول.

والثاني: من خرّج له متابعة واستشهاداً واعتباراً

(١) هدي الساري ص ٣٩٣

(٢) لسان المبران ١٥ / ١

(٣) قال الحافظ الذهبي: "أبو خديش جثا بن زيد الشرعي الحمصي، ما عدت روى عنه سوى حريز، وشيوخه قد وثقوا مطلقاً"، سير أعلام النبلاء ٨٧ / ١٤

(٤) انظر فتح المعيت ٣١٤ / ١

(٥) انظر ص ٥٠

(٦) انظر غير الأثر ١٤ / ١

فالقسم الأول الذين أخرجنا لهم على سبيل الاحتجاج على قسمين:

١ - من لم يُتكلّم فيه بجرح فذاك ثقة حديثه قوي وإن لم يصرّ أحد على توثيقه، حيث اكتسب التوثيق الضمني من إخراج الشيخين أو أحدهما له على وجه الاحتجاج، وهما قد التزما بالصحة وشرط راوي الصحيح العدالة وتمام الصبغ

٢ - من تُكَلِّم فيه بالجرح فله حالتان:

أ - نارة يكون الكلام فيه تعتاً والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضاً.  
ب - ونارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا لا يَنحطُّ حديثه عن مرتبة الحسن لذاته<sup>(١)</sup>.

ويوضح ذلك قول الحافظ ابن حجر: " ينبغي أن يُراد في التعريف بالصحيح فيقال: هو الحديث الذي يتصل بإساده بنقل العدل التام الصبغ أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى انتهاء ولا يكون شاذاً ولا معطلاً.

وإنما قلت ذلك لأنني اعترت كثيراً من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يَسِمُ الحكم عليها بالصحة إلا بذلك"<sup>(٢)</sup>.

والقسم الثاني: الذين أخرجنا لهم في الشواهد والمتابعات والتعاليق. فهؤلاء تماوت درجات من أخرج له منهم في الصبغ وغيره مع حصول اسم الصديق لهم، وحيث إذا وُجد لعير الإمام في أحد منهم طعنٌ فذلك الطعن مقابل

(١) انظر الموطعة ص ٧٩ - ٨٠

(٢) المكت على كتاب ابن الصلاح ٤١٧/١

لتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا ميّز السبب، مفسراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي صسطه مطلقاً أو في صبطه لخر بعيه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح<sup>(١)</sup>.

١٢ - تُراعى اصطلاحات الأئمة فيما يطلقونه من ألقاب الجرح والتعديل ومن ذلك قول يحيى بن معين: "فلان لا بأس به" يعني ثقة.

وقوله: "فلان ليس بشيء" يعني أن أحاديثه قليلة جداً<sup>(٢)</sup>.

وكذلك مصطلحات الأئمة في كتبهم كاصطلاح الذهبي في كتابه (ميران الاعتدال) إذا كتبت (صح) أول الاسم فهي إشارة إلى أن العمل على توثيق ذلك الرجل<sup>(٣)</sup>.

١٣ - قد تختلف دلالة اللفظ جرحاً وتوثيقاً باختلاف صسطه. مثل قولهم "فلان مؤد" فإن "مؤد" بالتخفيف بمعنى هالك من قولهم "أودى فلان" أي هلك. وبالتشديد مع الهمزة "مؤد" أي حسن الأداء<sup>(٤)</sup>.

١٤ - قد يرد التوثيق والتضعيف من الأئمة مُقيدين<sup>(٥)</sup> فلا يُحكّم بواحد منهما على الراوي بإطلاق، بل بحسب ما يقتضيان معاً من جرح وتوثيق.

(١) انظر هذي الساري ص ٣٨٤

(٢) سيأتي مزيد بيان لاصطلاحات الأئمة ص: ١٨٦، ١٩٣.

(٣) لسان الميران ١ ٩

(٤) انظر تهذيب التهذيب ٣/ ٤٧١، وفتح المغيث ١/ ٣٧٧

(٥) انظر هذه القيود وأمثلتها في شرح علل الترمذي ٧/ ٧٣٣ - ٨١٦. فقد وشع الحافظ ابن رجب

الكلام فيمن ضُعِفَ حديثهم في بعض الأوقات، أو في بعض الأماكن، أو عن بعض الشيوخ

ومن صور ذلك مايلي:

أ. توثيق الراوي فيما حدث به في بلد دون آخر.

وذلك لكون الراوي حدث في مكان لم تكن معه فيه كتبه فخلط، وحدث في مكان آخر من كتبه فصبط، أو لكونه سمع في مكان من شيخ فلم يصبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط.  
ومن أمثلته.

١- معمر بن راشد الأردني حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، لأن كتبه لم تكن معه، وحديثه باليمن جيد.

٢ - قال يعقوب بن شيبة: "سمعت علي بن المديني يُصعِّفُ ما حدث به عبد الرحمن بن أبي الرناد بالعراق ويصحح ما حدث به بالمدينة".

٣ - قال الإمام أحمد -في رواية الأثرم-: "سماع عبدالرزاق بمكة من سفين مضطربٌ جداً، روى عن عبيد الله أحاديث مناكير هي من حديث العُمري. وأما سماعه باليمن فأحاديث ضحاح".

ب. توثيق الراوي فيما حدث به عن أهل إقليم دون آخر.

وذلك لكون الراوي سمع من أهل مِصرٍ أو أهل إقليم فحفظ حديثهم وسمع من أهل مِصرٍ آخر أو إقليم آخر فلم يحفظ حديثهم.  
ومن أمثلته:

١ - إسماعيل بن عيَّاش الحمصي إذا حدث عن الشاميين فحديثه جيد، وإذا حدث عن غيرهم فحديثه مضطرب.

٢ - فرج بن فضالة الحمصي (ضعيف).

قال الإمام أحمد: "ما روى عن الشاميين فصالح، وأما ما روى عن يحيى بن سعيد (الأنصاري) فمضطرب".

ج- توثيق رواية الراوي إذا جاءت من طريق أهل إقليم دون آخر  
ودلت لكون الراوي قد حدث عنه أهل إقليم فحفظوا حديثه، وحدث عنه  
غيرهم فلم يقيموا حديثه.  
ومن أمثله:

١ - زهير بن محمد الخرساني ثم المكي، يروي عنه أهل العراق أحاديث  
مستقيمة، ويروي عنه أهل الشام أحاديث منكورة.

٢ - محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، سماع الحجازيين منه صحيح، وفي حديث  
العراقيين عنه وهم كبير.

د. تصعيف ما حدث به الراوي الثقة عن بعض شيوخه.  
وذلك لكون الراوي ثقة في نفسه، لكن في حديثه عن بعض شيوخه ضعف  
بحلاف حديثه عن بقية الشيوخ.  
ومن أمثله:

١ - جرير بن حازم البصري، يُضَعَّف في حديثه عن قتادة.

٢ - جعفر بن برقان الجعفي قال الإمام أحمد "يؤخذ من حديثه ما كان عن  
غير الزهري، فأما عن الزهري فلا".



هـ- تضعيف رواية الراوي غير المتقن إذا جمع في الإسناد عدداً من شيوخه دون ما إذا أفردهم.

قال الحافظ أبو يعلى الخليلي: «داكرت يوماً بعض الحفّاظ فقلت: البحاري لم يخرج حديث حماد بن سلمة في الصحيح وهو زاهد ثقة؟ فقال: لأنه جمع بين جماعة من أصحاب أنس فيقول: حدثنا قتادة وثابت وعبد العزيز بن صهيب، وربما يخالف في بعض ذلك.

فقلت أليس ابن وهب اتفقوا عليه وهو يجمع بين أسابيد، فيقول: حدثنا مالك وعمرو بن الحارث والليث بن سعد والأوزاعي بأحاديث ويجمع بين جماعة غيرهم؟

فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ له»<sup>(١)</sup>.

قال ابن رجب: «ومعنى هذا أن الرجل إذا جمع بين حديث جماعة وساق الحديث سياقة واحدة، فالظاهر أن لفظهم لم يتفق فلا يُقبل هذا الجمع إلا من حافظ متقن لحديثه، يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم، كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك وغيره.

وكان الجمع بين الشيوخ يُكر على الواقدي وغيره ممن لا يضبط هذا كما أنكر على ابن إسحاق وغيره...»<sup>(٢)</sup>.

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ١/ ٤١٧-٤١٨.

(٢) شرح على الترمذي ٢/ ٨١٥-٨١٦.

و . توثيق حديث الراوي في وقت دون وقت .

وذلك لكون الراوي الثقة قد حلط في أواخر عمره، والرواة المحتطون متفاوتون في تحليطهم، فمنهم من حلط تخليطاً فاحشاً ومنهم من خلط تخليطاً يسيراً، ويلتحق بالمختلطين صنفان هما:

١ - من أصرَّ في آخر عمره وكان لا يحفظ جيداً، محدث من حفظه أو كان يُلقَّس فيتلقن .

٢ - من ساء حفظه لما ولي القضاء ونحوه . فمن المختلطين :

١ - صالح بن نبهان (مولى التوأمة) .

من سمع منه قديماً كمحمد بن أبي دثب، فسماعه صحيح، ومن سمع منه بعد ما اختلط كسفيان الثوري، فسماعه منه لا شيء .

٢ - سعيد بن إياس الحنبري .

من سمع منه قبل الاختلاط سفيان الثوري، وابن علقمة، وبشر - بن المفضل، ومن سمع بعد الاختلاط يزيد بن هارون .

ومن أصرَّ في أواخر عمره وكان لا يحفظ جيداً محدث من حفظه، أو كان يُلقَّس فيتلقن :

١ - عبد الرزاق بن همام الصنعائي

قال الإمام أحمد: «عبد الرزاق لا يُعْبَأُ بحديث من سمع منه وقد ذهب بصره، كان يُلقَّس أحاديث باطلة، وقد حدَّث عن الزهري أحاديث كتبناها من أصل كتابه وهو يظنر جاؤوا بخلافها» .

٢ - محمد بن ميمون الشُّكْرِي.

قال النسائي: لا يأس به إلا أنه كان ذهب بصره في آخر عمره، فمن كتب عنه قل ذلك فحديثه جيد.

ومن ساء حفظه لما ولي القضاء:

١ - شريك بن عبد الله النخعي، قاضي الكوفة<sup>(١)</sup>، ساء حفظه بعد ما ولي القضاء، فما حدث به قبل ذلك فصحيح.

٢ - حفص بن غياث السحبي قاضي الكوفة<sup>(٢)</sup>.

قال أبو زرعة: «ساء حفظه بعد ما استقضى، فمس كتب عنه من كتابه فهو صالح، وإلا فهو كذا وكذا».

وقد يرد ما يقتضي ترجيح المتأخر من مرويات الراوي على المتقدم منها ومن ذلك ما رواه الحسن بن علي الحلواني عن عفان بن مسلم أنه قال: «كان همام (بن يحيى بن دينار الأردني مولاهم) لا يكاد يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه، وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه، ثم رجع بعد فنظر في كتبه فقال: يا عفان كُتِّبَ نَخطي كثيراً فنستغفر الله»<sup>(٣)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر: «وهذا يقتضي أن حديث همام بأجرة أصبح ممن سمع منه قديماً، وقد نصّ على ذلك أحمد بن حنبل»<sup>(٤)</sup>.

(١) تولى شريك القضاء في عهد أبي جعفر المصور. انظر: التاريخ لخليفة بن خياط ص ٤٣٤

(٢) تولى حفص القضاء في عهد هارون الرشيد. انظر: المصدر السابق ص ٤٦٤.

(٣) تهذيب التهذيب ١١ / ٧٠.

(٤) تهذيب التهذيب ١١ / ٧٠.

ز - تضعيف رواية الراوي من حفظه وتوثيق روايته من كتابه - ومن أمثلته:

١ - يونس بن يزيد الأيلي.

قال أبو زرعة: «كان صاحب كتاب، فإذا حدث من حفظه لم يكن عنده شيء».

٢ - شؤيد بن سعيد الحدثاني.

قال أبو زرعة: «أما كتبه فصحيح، كت أتبع أصوله وأكتب منها فأما إذا حدث من حفظه فلا».

١٥ - يراعى سياق الكلام الذي ترد أثناءه ألفاظ الجرح والتعديل وقرائن الأحوال التي اقتضت ورودها في الراوي.

قال الحافظ ابن كثير: «والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عُرف من عباراتهم في غالب الأحوال وقرائن ترشد إلى ذلك»<sup>(١)</sup>.

فمن ذلك أنه قد يرد التوثيق والتضعيف نسبيين، فيكون ذلك مورداً للجمع بين الأقوال وللترجيح بين الرواة.

ومن أمثلته:

١ - محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، وأزهر بن سعد السمان ثقتان.

وقد قال الإمام أحمد: «ابن أبي عدي أحب إلي من أزهر»<sup>(٢)</sup>.

٢ - تقدم قول يحيى بن معين: «سعيد (المقري) أوثق، والعلاء (بن عبد الرحمن)

ضعيف»<sup>(٣)</sup>.

(١) - اختصار علوم الحديث ص ٨٩، واطر: فتح المعيث ١/ ٣٦٣

(٢) - اطر: تهذيب التهذيب ١/ ٢٠٣

(٣) - اطر: ص ٦٨

١٦ - قد يرُدُّ إطلاق التوثيق من الأئمة المتقدمين أكثر شمولاً منه عند المتأخرين وهو عند المتأخرين، أكثر تحديداً لدرجة الراوي

ومن ذلك أن بعض المتقدمين قد يُطلق لفظ (ثقة) على الثقة، وعلى الصدوق

وقد يقرنون اللفظين معاً (ثقة صدوق) عند الحكم على الراوي

ويوضح ذلك أن الحديث عند المتقدمين إما صحيح وإما ضعيف<sup>(١)</sup>.

ولذلك يُستفاد من تصنيف المتأخرين لمراتب الحفاظ الجرح والتعديل في الترجيح بين من يشتركون عند المتقدمين في مطلق القبول أو في مطلق التضعيف.

١٧ - قد يتخصص الراوي في فن من فنون الرواية بسبب ما يبدله فيه من جهد

(١) قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح: "من أهل الحديث من لا يُفرَّد نوع الحسن ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح لاندراجه في أنواع ما يُحتج به ثم إن من سبى الحسن صحيحاً لا يُكثَر أنه دون الصحيح فهذا إذا اختلف في العبارة دون المعنى"

علوم الحديث ص ١١٥-١١٦

وهال ابن تيمية "وأما قسمة الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، فهذا أول من عُرف أنه قسمه هذه القسمة أبو عيسى الترمذي، ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله وأما من قبل الترمذي من العلماء من عُرف عنهم هذا التقسيم الثلاثي لكن كانوا يسمونه إلى صحيح وضعيف، والضعيف عندهم نوعان

ضعيف ضعفاً لا يمتنع العمل به وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي، وضعيف ضعفاً يوجب تركه وهو الوهمي". مجموع المسامير ٢٣/١٨ - ٢٥.

وقال أيضاً "كان في عُرف أحمد ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين، صحيح وضعيف

والضعيف عندهم ينقسم إلى 'ضعيف متروك لا يحتج به، وإلى ضعيف حسن'.."

لأمانة جليدة في التوسل والوسيلة ص ٨٧.

في تلقيه وأدائه، فيكون حجة في ذلك الفن<sup>(١)</sup>، وأما ما سواه من فنون الرواية فقد يحتاج به فيه، وقد تقصر درجته عن الاحتجاج، وربما قصرت عن درجة الاعتبار ومن أمثلة ذلك:

١ - عاصم بن أبي النجود المقرئ المشهور.

قال الحافظ الذهبي: "كان عاصم ثباً في القراءة، صدوقاً في الحديث.

وقد وثقه أبو زرعة<sup>(٢)</sup> وجماعة<sup>(٣)</sup>، وقال أبو حاتم مخرجه الصدوق<sup>(٤)</sup>.

وقال المدارقطي: في حفظه شيء<sup>(٥)</sup>، يعني: للحديث لا للحروف.

وما زال في كل وقت يكون العالم إماماً في فن مُقَصِّرٍ أي فنون وكذلك كان صاحبه حمص بن سليمان ثباً في القراءة واهياً في الحديث وكان الأعمش بخلافه كان ثباً في الحديث ليناً في الحروف<sup>(٦)</sup>.

وقال أيضاً: "عاصم بن مهذلة الكوفي، مولى بني أسد، ثبت في القراءة، وهو في

الحديث دون الثب صدوق يهم<sup>(٧)</sup>."

(١) انظر تحقيق د. نور الدين عتر لشرح عبد الله بن محمد، ٢/ ٥٥٤.

(٢) انظر: الجرح والتعديل ٦/ ٣٤٩.

(٣) انظر: تهذيب الكمال ١٣/ ٤٧٦ - ٤٧٧.

(٤) عبارة أبي حاتم "مخرجه الصدوق" صالحي الحديث، ولم يكن بذلك الحافظ الجرح والتعديل ٦/ ٣٤٩.

(٥) مؤلات الفرق في ص ٤٩.

(٦) سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٦٠.

(٧) سير الأعلام ٢/ ٣٥٧.

وقال الحافظ ابن حجر في شأن عاصم: «صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون»<sup>(١)</sup>.

٢ - محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولا هم.

قال الحافظ ابن حجر: «إمام المعازي، صدوق يدلّس، ورعي بالتشيع والقدر»<sup>(٢)</sup>. أخرج له البخاري تعليقاً، وأخرج له مسلم في المتابعات، فهو إمام في المعازي، وأما في أحاديث الأحكام فحديثه حسن متى صرح بالسماع ولم يخالف من هو أوثق منه<sup>(٣)</sup>.

وثمة أفراد اشتهروا يقن معين لكن لا يُلتفت إلى مروياتهم فيه إذ كانوا مجروحي العدالة كأبي محنف لوط بن يحيى الأردني<sup>(٤)</sup>، وهشام بن محمد بن السائب الكلبي<sup>(٥)</sup> الكلبي<sup>(٥)</sup>.

١٨ - قد ترد ألفاظ الجرح والتعديل المنقولة من كتب المتقدمين مختصرة أو محكمة بالمعنى في كتب المتأخرين لاضطرارهم إلى جمع أكبر عدد من الرواة في كتاب واحد، فيؤثر ذلك الاختصار وتلك الحكاية للفظ الجرح والتعديل في الحكم على

(١) تقريب التهذيب ص ٢٨٥

(٢) المصدر السابق ص ٤٦٧

(٣) انظر سير أعلام لبلاء ٧/ ٤١، وهدي السري ص ٤٥٨، وفتح الباري ١١/ ١٦٣

(٤) انظر ميران، الاعتدال ٣/ ٤١٩

(٥) انظر المصدر السابق ٤/ ٣٠٤ - ٣٠٥

الراوي توثيقاً وجرحاً<sup>(١)</sup>.

ولذا يتعين توثيق تلك الأقوال من مصادرها الأصلية.

فمن أمثلة الاختصار نقل الحافظ الذهبي لعبارة أبي حاتم في حكمه على شهر ابن حوشب.

قال أبو حاتم "شهر بن حوشب أحب إلي من أبي هارون العبدى ومن بشر بن حرب، وليس بدون أبي الزبير، لا يحتج بحديثه"<sup>(٢)</sup>.

وقال الذهبي في (ميزان الاعتدال): "قل أبو حاتم: ليس هو بدون أبي الزبير ولا يحتج به"<sup>(٣)</sup>.

وقال في (الكاشف). "قال أبو حاتم: ليس بدون أبي الزبير"<sup>(٤)</sup>.

ومن الحكاية بالمعنى قول الحافظ ابن حجر "إبراهيم بن سويد بن حيان المديني وثقه ابن معين وأبو زرعة..."<sup>(٥)</sup>.

وعبارته تصدق على كلام ابن معين، حيث روى إسحاق بن منصور الكوسج

(١) انظر: التكميل ١/ ٦٤-٦٥.

(٢) الجرح والتعديل ٤/ ٣٨٣.

(٣) ٣٨٣/٢.

(٤) ١٦/٢.

(٥) هدي الساري ص ٣٨٨.



عنه قوله. «ثقة»<sup>(١)</sup>.

وأما أبو زرعة فقد قال: «ليس به بأس»<sup>(٢)</sup>.

١٩ - يتأثر الجرح والتعديل الصادران من الأئمة المتأخرين بقدر اطلاعهم على أقوال الأئمة المتقدمين في الحكم على الراوي.  
فمن أمثلة ذلك:

١ - أن عبد الله بن أبي سليمان الأموي مولاهم، قد نقل عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين توثيقه<sup>(٣)</sup>.

ولم يذكر الحافظ ابن حجر في (تهذيب التهذيب) في ترجمته<sup>(٤)</sup> سوى قول أبي حاتم: «شيخ»<sup>(٥)</sup>. وكون ابن حبان قد ذكره في (الثقات)<sup>(٦)</sup>. ثم قال الحافظ في (تقريب التهذيب) «صدوق»<sup>(٧)</sup>. ولعله لو استحضر نقل الدارمي عن ابن معين لوثقه<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: تهذيب الكمال ١٠٣/٢.

(٢) الجرح والتعديل ١٠٤/٢ وانظر: التكميل ٦٤-٦٥.

(٣) انظر تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي ترجمة رقم (٤٨٥).

(٤) انظر ٢٤٦/٥.

(٥) الجرح والتعديل ٧٥-٧٦.

(٦) انظر ٣٣/٥.

(٧) ص ٣٠٧.

(٨) انظر: تحقيق د. أحمد محمد نور سيف (تاريخ عثمان الدارمي) ص ٢٨-٢٩.

٢ - أن الزبير بن جنادة الهجري قد نقل ابن الجعيد عن ابن معين توثيقه<sup>(١)</sup>.

وذكر الحافظ ابن حجر في (تهذيب التهذيب) في ترجمته<sup>(٢)</sup> قول أبي حاتم: «شيخ ليس بالمشهور»<sup>(٣)</sup>، وأن ابن حبان قد ذكره في (الثقات)<sup>(٤)</sup> وقول الحاكم: «ثقة»<sup>(٥)</sup>. ثم قال في (تقريب التهذيب) «مقبول»<sup>(٦)</sup> ولعله لو استحصّر نقل ابن الجعيد عن ابن معين توثيقه<sup>(٧)</sup>.

٢٠ - لا يشترط في السرواة المتأخرين ما يشترط في المتقدمين من الضبط والإتقان.

قال ابن الصلاح «أعرض الناس في هذه الأعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ... الشروط في رواية الحديث ومشايخه، فلم يتقيدوا بها في رواياتهم لتعذر الوفاء بذلك .. ووجه ذلك .. كون المقصود المحافظة على حصيصة هذه الأمة في الأسانيد والمحادرة من انقطاع سلسلتها فليعتبر من الشروط .. ما يتيق بهذا الغرض على تجرده.

(١) انظر: مؤالات ابن الجعيد ترجمة رقم (٢٨)

(٢) انظر ٣/٣١٣

(٣) الخرح والتعديل ٣/٥٨٢

(٤) انظر: ٦/٣٣٣

(٥) تهذيب التهذيب ٦/٣١٤

(٦) ص ٢١٤

(٧) انظر، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف (لسؤالات ابن الجعيد) ص ٢٥

وليكتف في أهلية الشيخ بكونه مسلماً بالغاً عاقلاً غير متظاهراً بالفسق والسخف.

وفي ضبطه بوجود سماعه مثلاً بخط غير متهم، وبروايته من أصل موافق لأصل شيخه<sup>(١)</sup>.

وقد اعتبر الحافظ الذهبي الحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر: رأس سنة ثلاثمائة<sup>(٢)</sup>.

وأوضح السخاوي وجه التفرقة بين المتقدمين والمتأخرين في هذا الشأن بقوله:  
 "لما كان الغرض أولاً معرفة التعديل والتجريح وتفاوت المقامات في الحفظ والإتقان ليُتَوَصَّلَ بذلك إلى التصحيح والتحسين والتضعيف، حصل التشدد بمجموع تلك الصفات.

(١) علوم الحديث ص ٢٣٦.

(٢) قال الحافظ الذهبي - في بيان منهجه في كتابه (ميزان الاعتدال) - "وكذلك من قد نُكِّلَ منه من المتأخرين، لا أُورِدَ منهم، لأن قد تبين ضعفه، وانصح أمره من الرواة، إذ العمد في زمان ليس على الرواة بل على المحدثين والمفيدين، والدين عرمت عدالتهم وصدقهم في ضبط أسماء السامعين ثم من معلوم أنه لا بد من صون الراوي وستره، فاحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلاثمائة، ولو فتحت على نفسي تبيين هذا السبب لم سلبت معي إلا القليل، إذ الأكثر لا يدرون ما يروون ولا يعرفون هذا الشأن إما شُغِرُوا في الصبر واحبب إلى علو سندهم في الكثرة فالعمدة على من قرأهم وعلى من أثبت طباق السماع لهم". ميزان الاعتدال ١/ ٤.

ولما كان الغرض آخراً الاقتصار في التحصيل على مجرد وعود السلسلة السنية اكتفوا بما ترى.

ولكن ذلك بالنظر إلى الغالب في الموضعين، ولا فقد يُوجد في كل منهما من نمط الآخر، وإن كان التساهل إلى هذا الحد في المتقدمين قليلاً<sup>(١)</sup>.

وهذا كله يتبين أن سبب التفرقة بين المتقدمين والمتأخرين كون «العبرة في رواية المتأخرين على الكتب والأصول الصحيحة التي اشتهرت بسببها إلى مؤلفيها، بل تواتر بعضها إليهم»<sup>(٢)</sup>.

(١) فتح المغيث ١ / ٣٦١

(٢) الباعث الخبيث ص ٩٠



## البَابُ الثَّانِي

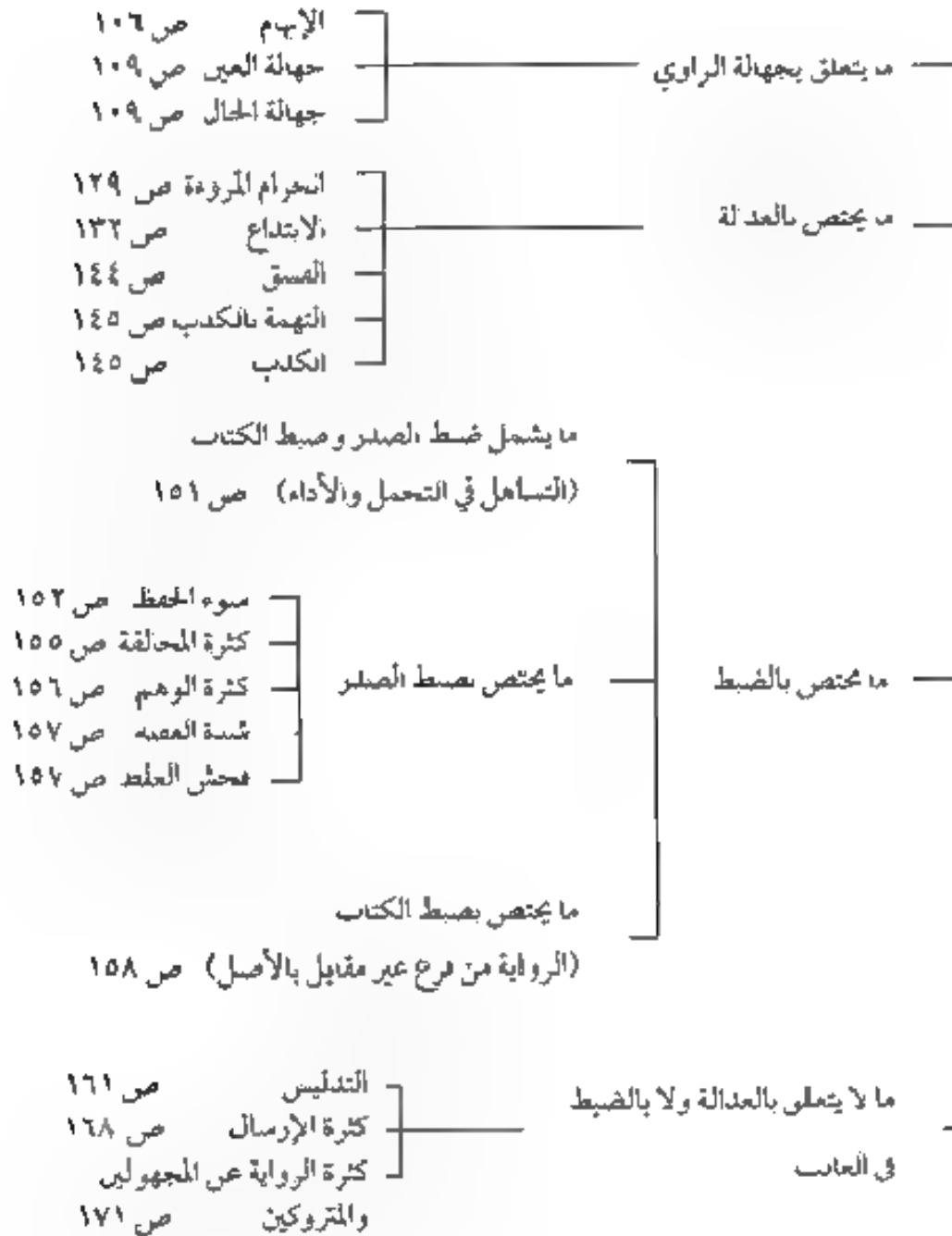
### وجوه الطعن في الراوي

وفيه أربعة فصول:

- الفصل الأول: ما يتعلق بجهالة الراوي.
- الفصل الثاني: ما يختص بالعدالة.
- الفصل الثالث: ما يختص بالضبط.
- الفصل الرابع: ما لا يتعلق بالعدالة ولا بالضبط غالباً.



## وجوه الطعن في الراوي







الفصل الأول

ما يتعلق بجهالة الراوي



القسم الأول: ما يتعلق بجهالة الراوي:

المراد بجهالة الراوي: أن لا يُعرَفَ فيه تعديل ولا تحريج معين<sup>(١)</sup>.

ويدخل تحتها (إيهام اسم الراوي، وجهالة عينه، وجهالة حاله).

وأسباب الجهالة هي:

١ - أن يُسمَّى الراوي شيخه أو يَكْبِه أو ينسبه إلى قبيلة أو بلد، أو صنعة على غير ما اشتهر به ذلك الشيخ، فيُظن أنه شيخ آخر. فتحصل الجهالة<sup>(٢)</sup>، ويكثر ذلك في تدليس الشيوخ.

٢ - أن يكون الراوي مُقَالاً من رواية الحديث فيقلُّ الأخذ عنه فلا يعرف<sup>(٣)</sup>.

٣ - أن يُتهم الراوي اسم شيخه كأن يقول: "حدثني وجل، حدثني بعضهم، أخبرنا شيخ لنا"<sup>(٤)</sup>.

٤ - أن يذكر الراوي اسم شيخه مهملاً كأن يقول: 'حدثني فلان أو ابن فلان'<sup>(٥)</sup>.

٥ - عدم نصر الأئمة على توثيق الراوي أو تضعيفه.

(١) نزهة النظر ص ٤٤.

(٢) صَفِّ الخطيب البغدادي في هذا النوع كتابه (الموضح لأوهام الجمع والتفريق) انظر نزهة النظر ص ٤٩.

(٣) صَفِّ الإمام مسلم، والحنس من سفيان في أوئلك الرواة المقلين باسم (الوحدان) انظر - المصدر

السابق ص ٤٩.

(٤)، (٥) يستدل على معرفه اسم المبهم وعدم اسم المهمل بوروده من طريق أخرى مسمى فيها انظر

نزهة النظر ص ٤٩.

فأما المجهّم من الرواة - وهو من لم يسمّ اسمه، نحو: "حدثنا رجل" - فهذا لا يقبل حديثه. وتعليل ذلك أن شرط قبول الرواية معرفة عدالة الراوي ومن أُهِّمَ اسمه لا تعرف عينه. فكيف تعرف عدالته وضبطه<sup>(١)</sup>.

لكن قد يقع الإيهام بلفظ التوثيق كأن يقول الراوي: "حدثني الثقة" فهذا محل خلاف على أقوال. أشهرها مايلي:

١ - قول الخطيب البغدادي، وأبي بكر محمد بن عبد الله الصيرفي: "أن ذلك لا يكفي في توثيق الراوي"<sup>(٢)</sup>.

وتعليده: احتمال أن يكون ذلك الراوي ثقة صد من أهمه محروفاً بعد غيره<sup>(٣)</sup>.

٢ - القول الثاني. وهو منقول عن الإمام أبي حنيفة: "أن ذلك يكفي توثيقاً للراوي"<sup>(٤)</sup>.

وتعليل ذلك: أن الموثّق مؤتمنٌ على ذلك وهو نظير الاحتجاج بالمرسل من جهة أن المرسل لو لم يحتج بالمحذوف لما حذفه، فكأنه عدله، فالقول في هذه المسألة من باب أولى، لأن الإيهام قد وقع بلفظ التوثيق الصريح (حدثني الثقة)<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر نزهة النظر ص ٤٩

(٢) انظر، الكفاية ص ١٥٥، وعلوم الحديث ص ٢٢٤

(٣) انظر المصدر السابق ص ٢٢٤

(٤) انظر فتح المعيث ٣٠٨/١

(٥) انظر، المصدر السابق ٣٠٨/١

والراجع القول الأول. وذلك لما يلي

١ - أنه لا يلزم من توثيق الراوي لشيخه أن يكون كذلك عند غيره<sup>(١)</sup>، لأن الخبر عن التوثيق كالخبر عن التصحيح والتحليل والتحريم، يمكن اختلاف أهل الديانة والإصاف فيه<sup>(٢)</sup>، بحسب ما يؤدي إليه الاجتهاد.

٢ - ولأن الإمام قد يَتَقَرَّدُ بتوثيق الراوي المتَّعِقِ على ضعفه لكونه ثقة عنه<sup>(٣)</sup>

٣ - ولأن إضراب المحدث عن تسمية شيخه ريبة توقع ترددًا في القلب<sup>(٤)</sup>

ومن ضوابط هذه المسألة ما يلي:

أ - أن ذلك الراوي الموثَّق بتلك الصيغة: (حدثني الثقة) قد يُعرف بالصَّ عليه أو بالاستقراء من عمل الإمام.

فإن كان ثقة اعْتَمِدَ في حقه ذلك التوثيق موافقةً لتوثيق الأئمة الآخرين.

ومثال ذلك:

إذا قال الإمام الشافعي: «حدثني الثقة عن الليث بن سعد» فالثقة يحسب<sup>(٥)</sup>

حسن التَّنَبُّي البكري<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: علوم الحديث ص ٢٢٤

(٢) تنقيح الأنظار ٢/ ١٧٢

(٣) انظر: فتح المعيب ٣٠٨/ ١

(٤) انظر علوم الحديث ص ٢٢٤

(٥) انظر: فتح المعيب ٣١٠/ ١، وتدريب الراوي ٣١٢/ ١

(٦) انظر: تقريب التهذيب ص ٥٨٩

وإن كان دون مرتبة الثقة اعتمد في حاله الدرجة التي تليق به.

ومثال ذلك:

إذا قال الإمام الشافعي "حدثني الثقة عن اس جريح" فمراده بالثقة مسلم اس خالده المخزومي مولا هم<sup>(١)</sup>، وهو صدوق كثير الأوهام<sup>(٢)</sup>.

ب - أن هناك فرقاً بين الإسهام بلفظ (حدثني الثقة)، والإسهام بلفظ (حدثني مَنْ لا أنهم)، فإن اللفظة الأولى (حدثني الثقة) أرفع بكثير لصراحته في التوثيق بخلاف اللفظة الثانية: (حدثني مَنْ لا أنهم)، فإنها لا تفيد بلوغ الراوي منزلة الثقة، إذ لا يلزم من عدم اتهام الراوي توثيقه من جانب الصبط وعاية العبارة نفي التهمة دون تعرض للإتقان<sup>(٣)</sup>.

ويوضح ذلك أن عبد الله بن لهيعة، وعبد الله بن جعفر بن المديني، وعبد الرحمن اس زياد الأفريقي، ضعفاء في الحفظ لا يُحتج بهم عند التفرد وليسوا بمتهمين<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر فتح المعيث ٣١٠/١، وتدريب الراوي ٣١٢/١

(٢) انظر: تقريب التهذيب ص ٥٢٩

(٣) انظر فتح المعيث ٣١١/١، وتدريب الراوي ٣١١/١

وقد رجح ابن أنسكي مساواة عبدة. (حدثني من لا أنهم) إذا صدرت من مثل الشافعي في مقام الاحتجاج لعبارة (حدثني الثقة) وإن كانت لا تساويها من حيث الدلالة اللغوية

انظر: تدريب الراوي ٣١٢/١

(٤) انظر: فتح المعيث ٣١١/١

وأما المجهول فقد تنوعت آراء العلماء في تحديد المراد به على أقوال أشهرها:

١- ما حكاه الخطيب البغدادي: «المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راو واحد»<sup>(١)</sup>.

٢- قول الخافظ ابن الصلاح: «المجهول ثلاثة أقسام:

أ- مجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً.

ب- مجهول العدالة في الباطن دون الظاهر، وهو (المستور).

ج- مجهول العين»<sup>(٢)</sup>.

٣- قول الخافظ ابن حجر: «المجهول قسمان:

أ- مجهول العين: من لم يرو عنه غير واحد ولم يُوثق.

ب- مجهول الحال (المستور) من روى عنه اثنان فأكثر ولم يُوثق»<sup>(٣)</sup>.

وحلاصة ذلك مايلي:

١- أن من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به فهو مجهول، كما حكاه

الخطيب، وهذا الصنف قسمان عند ابن الصلاح: من لم يعرف العلماء عدالته مطلقاً ومن

عرفوا عدالته الظاهرة دون الباطنة. ولاشتراك هذين القسمين في عدم العلم بعدالتهما

الباطنة، اعتبرهما ابن حجر قسماً واحداً أطلق عليه: (المستور- مجهول الحال)<sup>(٤)</sup>

(١) الكفاية ص ١٤٩

(٢) انظر علوم الحديث ص ٢٢٥-٢٢٦

(٣) انظر. برهة النظر ص ٥٠، وتقريب التهذيب ص ٧٤

(٤) انظر. فتح الميعث ١/ ٣٢٤.



٣- أن من لم يرو عنه غير واحد ولم يُوثَّق فهو مجهول العين.

وهذا الفرق المذكور بين مجهول العين ومجهول الحال هو مذهب الجمهور وهو ظاهرٌ في أن تعديل الراوي لا يحصل بمجرد الرواية عنه، بل يحصل بالتوثيق الصريح والمذهب الثاني: مذهب ابن حبان في كتابه (الثقات).

قال ابن حبان: «.. فكل من أذكره في هذا الكتاب الأول فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره إذا تعرَّى خبره عن خصال خمس، فإذا وجدَ خبرٌ منكر عن واحد من أذكره في كتابي هذا، فإن ذلك الخبر لا ينفك من إحدى خمس خصال: ١- إما أن يكون فوق الشيخ الذي ذكرت اسمه في كتابي هذا في الإِسَاد رجل ضعيف لا يُحتج بخبره.

٢- أو يكون دونه رجل واه لا يجوز الاحتجاج بروايته.

٣- أو الخبر يكون مرسلاً لا يلزمنا به الحجّة.

٤- أو يكون منقطعاً لا يقوم بمثله الحجّة.

٥- أو يكون في الإِسَاد رجل مدلس لم يبين سماعه في الخبر من الذي سمعه منه فكل من ذكرته في كتابي هذا إذا تعرَّى خبره عن الخصال الخمس التي ذكرتها فهو عدل يجوز الاحتجاج بخبره، لأن العدل من لم يُعرف منه الجرح صد التعديل، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يتبين ضده، إذ لم يُكَلَّف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإِذَا كُتِّفوا بالحكم بالمظاهر من الأشياء غير المغيَّب عنهم»<sup>(١)</sup>.

(١) الثقات ١/ ١١- ١٣

فالخصمتان الأوليان تعيدان أن المجروح لا يحتاج بخبره، بل هو سبب ضعف الخبر.  
وأما الثلاث الأخيرة فتفيد أن من سقط من الإسناد بسبب الإرسال أو الانقطاع  
أو التدليس، فلا يُحمل أمره على التوثيق، ولو حصل ذلك لَتَمَّ الاحتجاج بالخبر مع  
انقطاع إسناده في الإرسال والانقطاع واحتمال الانقطاع في التدليس ومع جهالة عين  
الساقط من الإسناد، فلم يبق إذن إلا مَنْ كان مذكوراً في سلسلة ذلك الإسناد ولم  
يُعرف فيه الجرح، فهذا عدل - على مذهب ابن حبان - حتى يتبين جرحه بشرط أن  
يكون تلميذه ثقة<sup>(١)</sup>.

«وأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء، فهم متروكون على الأحوال  
كلها»<sup>(٢)</sup>.

وقد انتقد الحافظ ابن حجر هذا المذهب فقال: «وهذا الذي ذهب إليه ابن  
حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه  
مذهب عجيب، والجمهور على خلافه.

وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب (الثقات) الذي ألفه، فيه يذكر خلقاً ممن  
نَصَّ عليهم أبو حاتم وغيره أنهم مجهولون.

(١) يوضح ذلك أن ابن حبان ذكر أبوب الأنصاري في الثقات ٦٠٦ فقال «يروي عن سعيد  
ابن جبير، روى عنه مهدي بن ميمون، لا أدري من هو؟ ولا ابن من هو؟».

انظر فتح المغيب ٣١٦/١

(٢) لسان الميرزا ١٤/١

وكان عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره<sup>(١)</sup>.

وكلام الحافظ ابن حجر هذا يُحدّد موضع الافتراق بين قول ابن حبان ومذهب الجمهور، فإين حبان يرى أن جهالة العين ترتفع عن الشيخ برواية واحد مشهور عنه وعند ذلك فالأصل في ذلك الشيخ العدالة ما لم يعرف فيه الجرح.

والجمهور على أن تفرد الواحد بالرواية عن الشيخ لا يرفع عنه جهالة العين. وأن رواية الاثنين فأكثر عنه تفيد التعريف دون التعديل، ولذلك يبقى في درجة مجهول الحال حتى يُوثّق، فقد قال الخطيب: «وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم كذلك... إلا أنه لا يشت له حكم العدالة بروايتها عنه»<sup>(٢)</sup>.

ونظراً لسعة مقتضى قاعدة التوثيق التي سلكها ابن حبان في كتابه: (الثقات) اشتهر بالتساهل في توثيق الرواة، لكن ليس ذلك على إطلاقه بل قال الشيخ عبد الرحمن ابن يحيى المعلمي: «التحقيق أن توثيقه على درجات.

الأولى أن يُصرّح به كأن يقول: (كان متقناً) أو (مستقيماً الحديث) . . أو نحو ذلك.

الثانية. أن يكون الرجل من شيوخه الذين حالسهم وخرّجهم.

الثالثة. أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث، بحيث يُعلم أن ابن حبان وقف

له على أحاديث كثيرة.

(١) لسان الميراث ١/١٤.

(٢) الكفاية ص ١٥٠

الرابعة - أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذلك الرجل معرفة جيدة.  
الخامسة: ما دون ذلك.

فالأولى لا تقلُّ عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم،  
والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يؤمنُ فيها  
الخلل<sup>(١)</sup>.

وما ذكره - رحمه الله تعالى - بالنسبة للدرجتين الأولى والثانية ظاهر جداً، حيث  
تبين أن التوثيق فيهما لم يكن على مقتضى قاعدة (العدل من لم يعرف فيه الجرح) بل  
على العلم بأحوال الرواة.

وأما بالنسبة للدرجتين الثالثة والرابعة، فالحكم بمقتصاهما على الراوي يحتاج  
إلى تثبت ونظر في تحقق ذلك بالنسبة لكل راوٍ.

وأما الدرجة الخامسة فهي موضع تساهل مُؤكِّد، كما يدل عليه قوله:  
«لا يؤمنُ فيها الخلل»

وهذا كله من حيث توثيق المجهول وعدم توثيقه.

وأما من حيث الاحتجاج به فمذهب ابن حبان قبول رواية المجهول  
والاحتجاج بها إذا لم يُعرف فيه الجرح، وكان شيعه والراوي عنه كلاهما ثقتين ولم  
يكن الحديث منكراً. هذا هو مقتضى تفصيله المتقدم<sup>(٢)</sup>.

(١) التكميل ٤٣٧/١ - ٤٣٨

(٢) انظر ص ١١٠، ومنع الميث ٣١٥/١ - ٣١٦

وأما الجمهور فيمترقون بين مجهول العين ومجهول الحال على النحو التالي.

أولاً، مجهول العين في قبول روايته مذاهب هي.

أ- مذهب الأكثرين (من الجمهور). رد رواية مجهول العين مطلقاً<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ ابن كثير: «فأما المصنف الذي لم يسم اسمه أو من سُمِّي ولا تعرف عينه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه...»<sup>(٢)</sup>.

وتعليقه: أن من جُهلَّت عينه فمن باب أولى أن تجهل حاله في العدالة والضبط.

ب- القول الثاني. قبول روايته إذا كان المنفرد بالرواية عنه لا يروي إلا عن عدل كعبد الرحمن بن مهدي<sup>(٣)</sup>.

ويمكن تعليقه: بأن في أطراد العادة بذلك توثيقاً صمئياً للراوي.

ج- قول ابن عبد البر: «قول روايته إن كان مشهوراً كأن يشتهر بالزهد أو السجدة أو الكرم، فإن اشتهر نألم فقولته من باب أولى»<sup>(٤)</sup>.

قال ابن الصلاح: «بلغني عن أبي عمر بن عبد البر الأندلسي وجدة قال: كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم مجهول إلا أن يكون رجلاً مشهوراً في غير محل العلم، كمشتهار مالك بن دينار بالزهد، وعمر بن معدى كرب بالسجدة»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر فتح المبحث ٣١٩/١.

(٢) اختصار علوم الحديث ص ٨١. وانظر تمام كلامه. ص ١١٩.

(٣) انظر فتح المبحث ٣١٦/١.

(٤) انظر المصدر السابق ٣١٦/١.

(٥) علوم الحديث ص ٤٩٦.

ويمكن تعليقه: بأن المشهور بمثل هذه الصفات يندر خصاء حاله فمثله لا يضره  
تفرد راو بالرواية عنه.

د- احتيار أبي الحسن علي بن عبد الله بن القطان: يقبل حديثه إذا زكاه - مع  
رواية الواحد - أحد أئمة الجرح والتعديل<sup>(١)</sup>.

وقد احتار الحافظ ابن حجر هذا القول وزاد عليه بقبول رواية مجهول العين  
- أيضاً - إذا وثقه من يفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك<sup>(٢)</sup>.

والراجع القول الأول ولا يعارضه القول الرابع بل يؤول إليه، لأن حصول  
التوثيق للراوي من الإمام المعتبر يرفع عنه الجهالة مطلقاً.

ثانياً: مجهول الحال وهو (المستور) في قبول روايته مذاهب هي:

أ- مذهب الأكثرين (من الجمهور): رد رواية مجهول الحال<sup>(٣)</sup>

وتوجيهه: أن رواية الراويين فأكثر عن الشيخ تعريف به لا توثيق له، ولذلك  
فتوثيقه غير معلوم.

(١) انظر نزهة النظر ص ٥٠، وفتح المغيث ١/ ٣١٧.

ومن أمثله ذلك أن أسع بن أسع يروي عن سمرة بن جندب قال الذهبي "ما علمت روى عنه  
سوى سويد بن حجير الناهلي، وثقه مع هذا يحيى بن معين فما كل من لا يُعرف لس محججه، لكن  
هذا الأصل" ميران الاعتدال ١/ ٢١١

(٢) بره النظر ص ٥٠

(٣) انظر المصدر السابق ص ٥٠.

ب- القول الثاني، يُنسب إلى بعض المحدثين كالنزار والدارقطني: قبول روايته<sup>(١)</sup>.  
فقد نقل السخاوي عن الدارقطني قوله: «مَنْ رَوَى عَنْهُ ثِقَتَانِ فَقَدْ ارْتَمَعَتْ  
جِهَاتُهُ وَثَبَّتَ عَدَالَتُهُ»<sup>(٢)</sup>.

ولعل هذا ما أشار إليه الحافظ الذهبي عند تصنيفه للحافظ الدارقطني مع  
الأئمة المتساهلين، مع تقييده لذلك بقوله: «في بعض الأوقات»<sup>(٣)</sup>.

ج- قول إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الحويي: «لَا تُطْلَقُ رَدُّ رَوَايَةِ  
الْمُسْتَوْرٍ وَلَا قَبُولُهَا بَلْ يُقَالُ رَوَايَةُ الْعَدْلِ مَقْبُولَةٌ وَرَوَايَةُ الْفَاسِقِ مَرْدُودَةٌ، وَرَوَايَةُ الْمُسْتَوْرِ  
مَوْقُوفَةٌ إِلَى اسْتِبَانَةِ حَالَتِهِ، وَلَوْ كُنَّا عَلَى اعْتِقَادٍ فِي حَلِّ شَيْءٍ فَرَوَى لَنَا مُسْتَوْرٌ تَحْرِيمُهُ،  
فَالِدِي أَرَاهُ وَجُوبَ الْإِنْكَافِافِ عَمَّا كُنَّا نَسْتَحِنُّهُ إِلَى اسْتِمَامِ الْبَحْثِ عَنْ حَالِ الرَّاوي...»<sup>(٤)</sup>.  
وقد اختار الحافظ ابن حجر القول بالتوقف كذلك. فقال: «والتحقيق أن رواية  
المستور ونحوه محال فيه الاحتمال لَا يُطْلَقُ الْقَوْلُ بِرَدِّهَا وَلَا بِقَبُولِهَا بَلْ هِيَ مَوْقُوفَةٌ إِلَى  
اسْتِبَانَةِ حَالِهِ، كَمَا جَزَمَ بِهِ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر، فتح المبحث ١/ ٣٢٠

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٢٠

(٣) انظر، ص ٧٠

(٤) الرهد ١، ٦١٥.

(٥) نزهة النظر ص ٥٠

وكلام الحافظ ابن حجر يحتمل موقفه قول إمام الحرمين في أثر ذلك التوقف ويحتمل وجهاً آخر  
وهو التوقف الذي حقيقته نوع من الرد، حيث يقتضي عدم العمل بالرواية وإن لم يُحْكَمْ بِرَدِّهَا

هل تتقوى رواية المجهول بالمتابعة؟.

قال الحافظ الدارقطني: وأهل العلم بالحديث لا يحتجّون بخبر يتفرد بروايته رجل غير معروف، وإنما يثبت العلم عندهم إذا كان راويه عدلاً مشهوراً، أو رجل قد ارتفع اسم الجهالة عنه، وارتفع اسم الجهالة عنه أن يروي عنه رجلان فصاعداً، فإذا كان هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة وصار حيثلده معروفاً<sup>(١)</sup>، فأما من لم يرو عنه إلا رجل واحد انفرد بخبر وحب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافق غيرهُ<sup>(٢)</sup>.

ومفهوم ذلك أن رواية مجهول العين تتقوى بالمتابعة، لكنه غير صريح في حصول التقوية بمتابعة مجهول مثله أو متابعة ضعيف غير متروك.

وقد خصّ الحافظ ابن حجر رواية المستور - مجهول الحال - بالدُّكر فيها يتقوى من الروايات الضعيفة دون رواية مجهول العين<sup>(٣)</sup>.

من صوابط موضوع الجهالة:

١ - أن الخلاف في قبول رواية المجهول إنما هو في حق من دون الصحابة - رضي الله عنهم - وأما الصحابة فإن جهالتهم غير قاذحة، لأنهم عدول بتعديل الله لهم<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر ما نقله السخاوي عن الدارقطني ص ١١٦.

(٢) السنن ١٧٤/٣.

(٣) انظر برهة النظر ص ٥١-٥٢.

(٤) انظر علوم الحديث ص ١٤٢.



قال الحافظ الذهبي «فأما الصحابة - رضي الله عنهم - فبساطهم مطوي وإن جرى ما جرى، وإن غلطوا كما غلط غيرهم من الثقات فما يكاد يسلم أحد من الغلط، لكنه غلط نادر لا يضر أبداً، إذ على عدالتهم وقول ما نقلوه العمل وبه ندين الله تعالى»<sup>(١)</sup>

٢- أن روايات المجهولين على درجات، ويوضح ذلك مايلي:

أ- قول الحافظ الذهبي: «وأما المجهولون من الرواة: فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم اختُصَّ حديثه وتُلَقِّي بحسن الطين إذا سلم من مخالفة الأصول ومن ركافة الألفاظ.

وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فسائق رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه وعدم ذلك.

وإن كان المجهول من أتباع التابعين فمن بعدهم، فهو أضعف خبره سيما إذا انفرد به»<sup>(٢)</sup>.

وقوله - أيضاً - : «وقولهم: (مجهول) لا يلزم منه جهالة عيسه، فإن جهل عينه وحاله فأولى أن لا يحتجوا به.

وإن كان المنفرد عنه من كبار الأثبات فأقوى لحاله ويحتج بمثله جماعة كالنسائي وابن حبان»<sup>(٣)</sup>.

(١) معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص ٤٦

(٢) تحقيق كتاب (نعمي في الصنعاء) ١ - ٢ - ل. وديوان الصنعاء وديوان ص ٣٧٤

(٣) الموطأ ص ٧٩.

ب - قول الحافظ ابن كثير: "فأما المبهمة الذي لم يسم، أو من سُمي ولا تعرف عينه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علماء، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير، فإنه يُستأنس بروايته، ويُستضاء بها في مواطن، وقد وقع في مسند الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير"<sup>(١)</sup>.

٣ - الرواة الذين احتج بهم أصحاب الصحيحين أو أحدهما يكتسبون التوثيق الضمني بذلك، وترفع عنهم به الجهالة، وإن لم ينص أحد على توثيقهم. ويوضح ذلك مايلي:

أ - قول الحافظ الذهبي: "بعد نقله لقول ابن القطان في حفص بن عُيَيل "لا يعرف له حال ولا يعرف" - : "ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذلك الرجل أو أخذ ممن عاصره ما يدل على عدالته وهذا شيء كثير، ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون ما صنفهم أحد ولا هم بمجاهيل"<sup>(٢)</sup>.

وقوله - بعد نقله لقول ابن القطان في مالك بن الحارث: "هو ممن لم تثبت عدالته" - "يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة، وفي رواية الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم..."<sup>(٣)</sup>

(١) اختصار علوم الحديث ص ٨٩

(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٥٥٦.

(٣) المصدر السابق ٣/ ٤٢٦

فقد أراد الحافظ الذهبي الاحتجاج على ابن القطان بمن في الصحيحين من أولئك الرواة وصرح بحصول توثيقهم بذلك في قوله «الثقة من وثقه كثير ولم يصغف ودونه من لم يوثق ولا ضغف فإن خُرج حديث هذا في الصحيحين فهو موثق بذلك»<sup>(١)</sup>.

ب - قول الحافظ ابن حجر: «فأما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أُخرج لهم في الصحيح؛ لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالة، فمن رجم أن أحداً منهم مجهول فكأنه نارع المصنف في دعواه أنه معروف.

ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدّم على من يدعي عدم معرفته لما مع المثبت من زيادة العلم. ومع ذلك فلا تجب في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً»<sup>(٢)</sup>.

٤ - لا يلزم من حكم بعض الأئمة بالجهالة على الراوي أن يكون مجهولاً فقد يعرفه غيره فيوثقه. ومن أمثلة ذلك مايلي:

أ - أن عبد الله بن الوليد بن عبد الله المزني قد وثقه ابن معين. فقال: «كان من خيار المسلمين»<sup>(٣)</sup>. والنسائي<sup>(٤)</sup>.

(١) الموقظة ص ٧٨

(٢) هدي الساري ص ٣٨٤

(٣) «نظر: معرّفه الرجال (روايه ابن محرز عن ابن معين) ١ / ترجمة رقم (٤٥٢)

(٤) «نظر تهذيب الكمال (مخطوط) ٧٥٢ / ٢

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»<sup>(١)</sup>. وقال علي بن المديني: «مجهول لا أعرفه»<sup>(٢)</sup>. قال الحافظ الذهبي: «قد عرفه جماعة ووثقوه فإلحزة بهم»<sup>(٣)</sup>.  
 ب- أن الحكم بن عبد الله البصري قال فيه أبو حاتم: «مجهول»<sup>(٤)</sup>.  
 قال الحافظ ابن حجر: «ليس بمجهول من روى عنه أربعة ثقات ووثقه الذُّهلي»<sup>(٥)</sup>.

ج- أن عماد بن الحسين القسطلري قال فيه أبو حاتم: «مجهول»<sup>(٦)</sup>.  
 قال الحافظ ابن حجر: «إن أراد (جهالة) العين فقد روى عنه البحاري وموسى ابن هارون الخيال والحسن بن علي المعمرى وغيرهم. وإن أراد (جهالة) الحال فقد وثقه عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: سألت أبي عنه. فذكره بخير»<sup>(٧)</sup>.  
 وأما قول ابن عدي - بعد نقله لقول ابن معين في عبد الرحمن بن عبد الله العافقي، وعبد الرحمن بن آدم حيث قال: «لا أعرفهما»<sup>(٨)</sup> - فقال ابن عدي: «إذا قال

(١) الجرح والتعديل ١٨٧/٥.

(٢) انظر: تهذيب النكاح (مخطوط) ٧٥٢/٢.

(٣) ميران الاعتدال ٥٢١/٢.

(٤) الجرح والتعديل ١٢٢/٣.

(٥) هدي الساري ص ٣٩٨.

(٦) الجرح والتعديل ٢١٥/٦.

(٧) هدي الساري ص ٤١٣.

(٨) انظر: تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي، ترجمة (٤٨١) - (٦٠٠).

قال مثل ابن معين: "لا أعرفه" فهو مجهول غير معروف، وإذا عرفه غيره لا يعتمد على معرفة غيره؛ لأن الرجال بابن معين تُسَرُّ أحوالهم<sup>(١)</sup>. فقد أجاب عنه الحافظ ابن حجر في ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي. فقال "لا يتمشى في كل الأحوال، فرب رجل لم يعرفه ابن معين بالثقة والعدالة وعرفه غيره فضلاً عن معرفة العين لا مانع من هذا.

وهذا الرجل قد عرفه ابن يونس وإليه المرجع في معرفة أهل مصر - والمغرب، وقد ذكره ابن خلفون في الثقات وقال: "كان رجلاً صالحاً جميل السيرة"....<sup>(٢)</sup>.

٥ - قد يقع التجهيل من إمام في حق أئمة مشهورين فلا يضربهم ذلك شيئاً. ومن ذلك أن أبا محمد بن حرم قد قال في كل من أبي عيسى الترمذي وإسماعيل ابن محمد الصقار: «مجهول»<sup>(٣)</sup>.

وقد علق الحافظ ابن كثير على تجهيل ابن حزم للترمذي بأن جهلته له لا تضع من قدره عند أهل العلم، بل وضعت من منزلة ابن حزم عند الحفاظ<sup>(٤)</sup>.

٦ - قال السحاوي: «قول أبي حاتم في الرجل: "إنه مجهول" لا يريد به أنه لم يرو عنه سوى واحد، بدليل أنه قال في داود بن يزيد الثقفي: "مجهول"<sup>(٥)</sup>. مع أنه قد روى عنه جماعة<sup>(٦)</sup>.

(١) الكامل في صعدة الرجال ٤/ ١٦٠٧

(٢) تهذيب التهذيب ٦/ ٢١٨.

(٣) انظر: المحلى ٩/ ٢٩٦، ٣٤٤، وقواعد في علوم الحديث ص ٢٦٨ - ٢٧٢

(٤) الندية والبهية ١١/ ٦٧

(٥) الجرح وللتعديل ٣/ ٤٢٨

(٦) أولئك الجماعة هم قتيبة بن سعيد، وهشام بن عبد الله الرزري، ومحمد بن أبي بكر المقدمي، والحكم بن المبارك الخاشني، انظر المصدر السابق ٣/ ٤٢٨

ولذا قال الذهبي عقبه: هذا القول يُوَضِّحُ لك أن الرجل قد يكون مجهولاً عند أبي حاتم، ولو روى عنه جماعة ثقات. يعني أنه مجهول الحال<sup>(١)</sup> وقول السحاوي: إن إطلاق أبي حاتم للمجهول لا يريد به أنه لم يرو عنه سوى واحد، أي. أن إطلاقه عنده أشمل من ذلك وأعم، حيث يشمل كلا النوعين وليس محصوراً في مجهول العين.

وبحصول تحديد المراد بقول أبي حاتم: "فلان مجهول" بالنظر في ترجمة ذلك الراوي. هل تمرد بالرواية عنه راو واحد فيكون مجهول العين أو روى عنه اثنان فيكون مجهول الحال؟.

٧ - من عادة الأئمة أن لا يطلقوا كلمة (مجهول) إلا في حق من يغلب على الظن كونه مجهولاً لا يُعْرَفُ مطلقاً، والغالب أن هذا الإطلاق لا يصدر إلا من إمام مطلع وأما إذا أراد الإمام أنه لا يَعْرِفُ الرجل فإنه يقول: (مجهول لا أعرفه أو لا أعرف حاله)<sup>(٢)</sup>.

٨ - جميع من ضَعَّفَ من النساء إياهن ضَعَّفَ للجهالة<sup>(٣)</sup>.

قال الحافظ الذهبي: «ما علمت في النساء من اتهمت ولا من تركوها»<sup>(٤)</sup>.

(١) تاريخ الإسلام (حوادث ووجبات ١٧١-١٨٠هـ) ص ١١٣، وفتح المغيث ٣١٨/١

(٢) انظر لسان المير ٤٣٢/١

(٣) تدريب الراوي ٣٢١/١.

(٤) ميزان الاعتدال ٦٠٤/٤.

٩- لا يُعتبر سكوت البخاري، وابن أبي حاتم عن توثيق الراوي وتضعيفه توثيقاً له ولا جرحاً فيه<sup>(١)</sup>. ويوضح ذلك مايلي:

أ- قول الحافظ ابن حجر في كلامه عن يزيد بن عبد الله بن معقل: "قد ذكره البخاري في تاريخه"<sup>(٢)</sup> فسماء يريد، ولم يذكر فيه هو ولا ابن أبي حاتم<sup>(٣)</sup> جرحاً فهو مستور<sup>(٤)</sup>.

ب- قول ابن أبي حاتم في بيان منهجه في كتابه (الجرح والتعديل): "... على أن قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من رُوِيَ عنه العلم، رحاء وحوود الجرح والتعديل فيهم، فحق ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى"<sup>(٥)</sup>.

ولذلك قال الحافظ ابن كثير في ذكره لموسى بن حير الأنصاري السلمي

(١) قال أبو زرعة بن الحافظ العراقي -في ترجمه عبدالكريم بن أبي المخارق- "قال الحافظ أبو محمد عبد الله بن أحمد الأصيلي- بن مسلم جرحه في صدر كتبه، وأما البخاري فلم يُبَيِّنْ من أمره على شيء يَدُلُّ على أنه عدله على الاحتمال، لأنه قد قال في تاريخه كل من لم أُبَيِّنْ فيه جرحاً فهو على الاحتمال، وإذا قُلْتُ، فيه نظر، فلا يُحْتَمَلُ"، البيان والتوضيح ص ١٤٤

(٢) انظر: التاريخ الكبير ٨/ ٤٤١

(٣) انظر: الجرح والتعديل ٩/ ٣٢٤

(٤) انكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٧٦٩ وانظر بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ١١٤

(٥) الجرح والتعديل ٢/ ٣٨

مولا هم: "... وذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل ولم يحك فيه شيئاً من هذا ولا هذا فهو مستور الحال»<sup>(١)</sup>.

١٠ - جهالة التعيين أن يقول الراوي: (حدثني فلان، أو فلان) ويسميها فإن كانا ثقتين فالحجة قائمة بذلك، وإن جهلت حال أحدهما مع التصريح باسمه أو أبيهم فلا حجة بذلك<sup>(٢)</sup>، لاحتمال أن يكون المحدث هو المجهول<sup>(٣)</sup>.

(١) تفسير القرآن العظيم ١/١٣٨

(٢) انظر فتح المغيث ١/٣١٩ - ٣٢٠

(٣) انظر تنزيه الراوي ١/٣٢٢





## الفصل الثاني

ما يختص بالعدالة



القسم الثاني: ما يحتص بالعدالة.

حسة أوجه هي:

- ١ - انخرام المروءة.
- ٢ - الابتداع.
- ٣ - الفسق.
- ٤ - التهمة بالكذب.
- ٥ - الكذب.

الوجه الأول: انخرام المروءة:

المروءة هي: آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات<sup>(١)</sup>.

ولما كانت المروءة تتعلق بالأخلاق والعادات صدر مرجعها إلى العرف. والأمور العرفية قلما تنضبط، بل هي تختلف باختلاف الأشخاص والبلدان فربما جرت عادة أهل بلد بمباشرة أمور، لو باشرها غيرهم لعد ذلك خرمًا للمروءة<sup>(٢)</sup> وإن كانت مباحة شرعاً، كالأكل في الأسواق والانساط في المداعبة والمزاح... ونحو ذلك.

متى يُجرح الراوي بالقدر في مروءته؟:

قال الخطيب السعدي: «الذي عدا في هذا الباب ردّ خير فاعلي المباحات إلى العالم، والعمل في ذلك بما يقوى في نفسه.

(١) المصاح المير ٢/ ٢٣٤. مادة (مرا)

(٢) انظر: فتح المغيث ١/ ٢٨٨

هنا غلب على ظنه من أفعال مرتكب المباح المسقط للمروءة أنه مطبوع على فعل ذلك والتساهل به، مع كونه ممن لا يحمل نفسه على الكذب في خبره وشهادته بل يرى إعظام ذلك وتحريمه والتنزه عنه قَبْلَ خبره.

وإن ضعفت هذه الحال في نفس العالم واتهمه عندها وجب عليه ترك العمل بخبره ورد شهادته<sup>(١)</sup>.

ومن القدرح بانتخام المروءة المنع من كتابة الحديث ممن يأخذ الآخر على التحديث، فقد مع بعض الأئمة كإسحاق بن راهويه والإمام أحمد وأبي حاتم من ذلك<sup>(٢)</sup>. وذلك لما يلي:

١ - لما في أخذ الأجر على ذلك من خرم المروءة<sup>(٣)</sup>. فقد شاع بين أهل الحديث التخلق بعلو الهمم وطهارة الشيم وتنزيه العِرْضِ عن مدّ العير إلى شيء من العَرَصِ<sup>(٤)</sup>.

٢ - ولأنه قد يُساء الظن بأخذ الأجر<sup>(٥)</sup>. قال الخطيب البغدادي: «إنما منعوا ذلك تنزيهاً للراوي عن سوء الظن به؛ لأن بعض من كان يأخذ الأجر على الرواية غَيَّرَ على تَرْيُدهِ وادعائه ما لم يسمع لأجل ما كان يُعْطَى»<sup>(٦)</sup>.

(١) الكفاية ص ١٨٢

(٢) انظر انصهر السابق ص ٢٤١

(٣) علوم الحديث ص ٢٣٥

(٤) فتح المعبث ٣٤٦/١

(٥) انظر علوم الحديث ص ٢٣٥

(٦) الكفاية ص ٢٤١

لكن قد استثنى ابن الصلاح من ذلك من اقترن أخذه للأجر بعذر ينفي عنه سوء الظن ويدفع عنه حرم المروءة، كما حصل من أبي الحسين ابن القور إذ فعل ذلك لأن الشيخ أبا إسحاق الشيرازي أهناه بجوار أخذ الأجرة على التحديث؛ لأن أصحاب الحديث كانوا يمنعون من الكسب لعياله<sup>(١)</sup>.

وقد ترخص بعض الأئمة في أحد الآخر، وذلك شيةً بأخذ الأجر على تعليم القرآن ونحوه<sup>(٢)</sup>، ومن أولئك الأئمة:

١ - أبو نعيم الفضل بن دكين.

قال الذهبي: «ثبت عنه أنه كان يأخذ على الحديث شيئاً قليلاً لفقره»<sup>(٣)</sup>.

٢ - علي بن عبد العزيز الغوي المكي.

قال الذهبي: «أما السائي فمقته لكونه كان يأخذ على الحديث، ولا شك أنه كان فقيراً مجاوراً»<sup>(٤)</sup>.

وقال أيضاً: «ثقة لكنه يطلب على التحديث ويعتذر بأنه محتاج»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر علوم الحديث ص ٢٣٥

(٢) انظر علوم الحديث ص ٢٣٥

(٣) سير أعلام النبلاء ١٥٢/١٠

(٤) تذكرة الحفاظ ٦٢٣/٢

(٥) مبرر الاعتدال ١٤٣/٣

الوجه الثاني: الابتداع:

المراد بالابتداع: اعتقاد ما حدث على خلاف المعروف عن النبي ﷺ (وأصحابه) لا بمعانلة بل بسوء شبهة<sup>(١)</sup>.

آراء العلماء في حكم رواية المبتدع:

المبتدعة على قسمين. هما:

١. القسم الأول:

مَنْ لَا يُكْفَرُ بِبِدْعَتِهِ كَالْخَوَارِجِ وَالرُّوَافِصِ غَيْرِ الْغَلَاةِ وَسِوَاهُمْ مِنَ الطَّوَائِفِ الْمُخَالِفِينَ لِأَصُولِ السُّنَّةِ خِلَافاً ظَاهِراً لَكِنَّهُ مُسْتَنَدٌ إِلَى تَأْوِيلِ ظَاهِرِهِ سَائِغٌ<sup>(٢)</sup>.

٢. القسم الثاني:

مَنْ يُكْفَرُ بِبِدْعَتِهِ الَّتِي يَكُونُ التَّكْفِيرُ بِهَا مُتَعَقِّباً عَلَيْهِ مِنْ قَوَاعِدِ هَمِجِ الْأُتَمَةِ كَمَا فِي غَلَاةِ الرُّوَافِصِ مِنْ دَعْوَى بَعْضِهِمْ حُلُولِ الْإِلَهِيَّةِ فِي عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، أَوْ فِي غَيْرِهِ، أَوْ الْإِيمَانِ بِرَجُوعِهِ إِلَى الدُّنْيَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ<sup>(٣)</sup>.

فَأَمَّا مَنْ لَا يُكْفَرُ بِبِدْعَتِهِ فَقِي قَبُولِ رَوَايَتِهِ مَذَاهِب. هِيَ :

١- مذهب طائفة من السلف - منهم محمد بن سيرين، والإمام مالك - ردّ رواية المبتدع مطلقاً<sup>(٤)</sup>.

(١) برهة النظر ص ٤٤، واجتراء الثمر في مصطلح أهل الأثر ص ٤١

(٢) انظر: هدي الساري ص ٣٨٥

(٣) انظر: هدي الساري ص ٣٨٥

(٤) انظر: الكفاية ص ١٩٤، وغفوم الحديث ص ٢٢٨، وشرح علل الترمذي ١، ٣٥٦.

ومأخذ هذا القول مايلي.

أ - أن المبتدع فاسق بدعته، فكما استوى في الكفر المتأول وغير المتأول يستوي في الفسق المتأول وغير المتأول<sup>(١)</sup>.

ب - أن أهوى والدعة لا يؤمن معهما الكذب، لا سيما فيما إذا كان ظاهر الرواية يعضد مذهب المبتدع<sup>(٢)</sup>.

ج - أن في قبول رواية المبتدع قروحاً لأمره وتوحيها بذكره<sup>(٣)</sup>.

٢ - مذهب الإمام أبي حنيفة، والإمام الشافعي، ويحيى بن سعيد القطان وعلي ابن المديني: قول رواية المبتدع مالم يُتَّهَمَ باستحلال الكذب لنصرة مذهب أو لأهل مذهب، سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن داعية إليها<sup>(٤)</sup>. ومأخذ هذا القول مايلي:

أ - أن اعتقاد حرمة الكذب تمنع من الإقدام عليه فيحصل الصدق<sup>(٥)</sup>.

ب - أن الصرورة ملجئة إلى قبول روايته، كما قال علي بن المديني «لو تركت أهل البصرة للقدر وترك أهل الكوفة للتشيع لحربت الكتب»<sup>(٦)</sup>. يعني لذهب الحديث<sup>(٧)</sup>.

(١) علوم الحديث ص ٢٢٨ وانظر فتح المعيث ١/٣٢٦.

(٢) انظر: شرح علل الترمذي ١/٣٥٧.

(٣) ترمذ البطر ص ٥٠.

(٤) انظر الكفاية ص ١٩٤، وعلوم الحديث ص ٢٢٨، وشرح علل الترمذي ١/٣٥٦، ولسان الميراث ١/١٠.

(٥) انظر: فتح المعيث ١/٣٢٧.

(٦) انظر: الكفاية ص ٢٠٦، وشرح علل الترمذي ١/٣٥٦.

(٧) الكفاية ص ٢٠٦.



٣- مذهب الكثير - أو الأكثر - من العلماء: التفصيل.

وذلك بقول رواية غير الداعية إلى بدعته ورد حديث الداعية <sup>(١)</sup>.

ومأخذ هذا القول. أن المبتدع إذا كان داعية كان عده باعث على رواية ما يشيد به بدعته <sup>(٢)</sup>، وقد يحمله ذلك على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه <sup>(٣)</sup>.

وقد تنوعت آراء الأئمة القائلين بهذا التفصيل على مايلي:

أ- من الأئمة من اكتفى بالتفصيل المذكور <sup>(٤)</sup>.

ب - ومنهم من فصل في شأن غير الداعية. فقال: إن اشتملت روايته على ما يشيد بدعته ويزيئها ويحسنها طهرأ، فلا تقبل وإن لم تشتمل على ذلك فتقبل <sup>(٥)</sup>.

ج - ومنهم من فصل في شأن الداعية فقال إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبلت، وإلا فلا تقبل <sup>(٦)</sup>.

د - فصل ابن دقيق العيد في شأن الداعية من حيث تفرده بالحديث أو عدم تفرده. فقال: "نرى أن من كان داعية لمذهبه المبتدع متعصباً له متجاهراً بإباطله أن تترك الرواية

(١) انظر علوم الحديث ص ٢٢٩

(٢) لسان الميراث ١٠/١

(٣) نزهة النظر ص ٥٠

(٤) انظر هدي الساري ص ٣٨٥

(٥) انظر المصدر السابق ص ٣٨٥

(٦) انظر المصدر السابق ص ٣٨٥

عنه إهانة له وإحداً لبذعته... اللهم إلا أن يكون ذلك الحديث غير موجود لنا إلا من جهته، فحيثُ تُقدّم مصلحة حفظ الحديث على مصلحة إهانة المُبتدع<sup>(١)</sup>.

٤ - ثمة روايات عن الإمام أحمد تُؤحي بأن الحكم بقبول رواية المُبتدع وردها يختلف بحسب نوع بدعته.

قال الحافظ ابن رجب، «قال أحمد - في رواية أبي داود -: "احتملوا من المرجئة الحديث، ويكتب عن القدرى إذا لم يكن داعية".

وقال المروزي: «كان أبو عبد الله يحدث عن المرجئ إذا لم يكن داعياً ولم تقف على مصرّ له في الخمي أنه يروي عنه إذا لم يكن داعياً، بل كلامه فيه عام، أنه لا يروي عنه".  
فيخرج من هذا: أن الدّع الغليظة كالتجهّم يرّد بها الرواية مطلقاً والمتوسطة كالقدر إنما يرّد رواية الدّاعية إليها، والخفيفة كالإرجاء هل يقبل الرواية معها مطلقاً أو يرّد عن الدّاعية؟ على روايتين<sup>(٢)</sup>.

فأما المذهب الأول، فهو كما قال ابن الصلاح: «معيد مباعدٌ للشائع من أئمة الحديث، فإن كتبهم طامحة بالرواية عن المُبتدعة غير الدّعاة، وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول<sup>(٣)</sup>.  
ويجيب عن أدلة ذلك القول بمايلي:

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح ص ٣٣٦ - ٣٣٧

(٢) شرح عمل الترمذي ١/ ٣٥٨.

(٣) علوم الحديث ص ٢٣٠.

أ- أنه لا يلزم من استواء الحكم في حق الكافر استوائه في حق الفساق من أهل القبلة.  
 ب- أن قياس الفاسق المتأول على غير المتأول قياس الفارق؛ لأن الفاسق غير المتأول قد أوقع الفسق مجانةً وعياداً. وأما المتأول فقد اعتقد ما يعتقده ديانة<sup>(١)</sup>

ج- أن تقييد قبول رواية المبتدع بكوته غير متهم باستحلال الكذب له أصل من قول الصحابة أن خبر الخوارج وشهاداتهم ومن جرى محرامهم من الفساق بالتأويل، ثم استمرار عمل التابعين والخالفين بعدهم على ذلك، إلى رأوا من تحريم الصدق وتعظيمهم الكذب وحفظهم أنفسهم عن المحظورات من الأفعال وإنكارهم على أهل الريب والطرائق المذمومة، ورواياتهم الأحاديث التي تخالف آراءهم ويتعلق بها مخالفوهم في الاحتجاج عليهم<sup>(٢)</sup>.

د- أن ما في الرواية عن المبتدعة من الترويح لأمرهم والتنويه بذكرهم يقابله ما في تركها من تقويت شطر من السنن منه ما تمرّدوا بحمله، ومنه ما توبعوا عليه، وقد اتقنوا حمله وأدأه.

وأما المذهبان الثاني والثالث فيستخلص من مجموعهما أن مقتضى الاحتياط الشديد في قبول رواية المبتدع أن لا تقبل إلا بالشروط التالية:  
 أ- أن يكون صادقاً مأموراً فيها يؤدّيه بأن لا يستحل الكذب لنصرة مذهب

(١) انظر الكفاية ص ٢٠٠ فقد نقل الخطيب ذلك لكنه لم يرضه جوازاً لعدم لصرق لديه بين المتأول

من الفساق وغير المتأول قياساً على استواء الأمرين في حق الكافر

(٢) المصدر السابق ص ٢٠١

ب- أن يكون غير داعية إلى بدعته.

ح- أن لا يكون ظاهر الحديث المروي موافقاً لمذهب المبتدع. فقد قال أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: "ومهم (يعني المبتدع) زائغ عن الحق صدوق اللهجة قد جرى في الناس حديثه إذ كان مخدولاً في بدعته مأموناً في روايته، فهؤلاء عدي ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يُعرف إذا لم يقو به بدعته فيتهم عند ذلك"<sup>(١)</sup>.

وروجه الحافظ ابن حجر هذا الشرط بقوله: "وما قاله (يعني الجوزجاني) متجه؛ لأن العلة التي لها ردّ حديث الداعية واردة فيها إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية"<sup>(٢)</sup>.

تكن الممارسة لأساليب دوي الانتقاء من الأئمة تُؤكّد "أن العبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخلقه (كما أن) المتنع لأحوال الرواة يرى كثيراً من أهل البدع موضعاً للثقة والاطمئنان وإن روى ما يوافق رأيهم، ويرى كثيراً منهم لا يوثق بأي شيء يرويه"<sup>(٣)</sup>.

ويوضح ذلك مايلي:

١- قول الحافظ ابن كثير: "وقد قال الشافعي: 'أقل شهادة أهل الأهواء إلا

(١) أحوال الرجال ص ٣٢ وانظر: لسان الميراث ١/ ١١

(٢) ترمذ الطبر ص ٥١.

(٣) الباحث الحديث ص ٨٤

الخطابية من الرافضة، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم"

فلم يُتَرَقَّ الشافعي في هذا النص بن الداعية وغيره، ثم ما الفرق في المعنى بينهما؟. وهذا البخاري قد خَرَجَ لعمران بن حطَّان الخارجي مَدَحَ عبد الرحمن ابن مُلْجَمَ قاتل علي - رضي الله عنه - وهذا من أكبر الدعاة إلى البدعة<sup>(١)</sup> لا سيما وقد جاءت الرواية عند البخاري من طريق يحيى بن أبي كثير عن عمران بن حطَّان وإنما سمع منه يحيى باليامة حال هروبه من الحجاج، حيث كان يتطلَّبه ليقتله لكونه من دعاة الخوارج<sup>(٢)</sup>.

ب - قول الحافظ الذهبي: لقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع وخذُّ الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟  
وجوابه أن البدعة على ضربين:

فدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا علو ولا تحرق، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فدوَرُ حديث هؤلاء لذهب حملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بيَّنة.

ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه، والخط على أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة.

وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضرب رحلاً صادقاً ولا مأموناً بل الكذب

(١) اختصار علوم الحديث ص ٨٣

(٢) أخرج البخاري لعمران بن حطَّان حديثاً واحداً في انتابات انظر هدي الساري ص ٤٣٣

شعارهم، والتقية والنفاق دنارهم، فكيف يُقْلُ نُقْلُ من هذا حاله؟ حاشا وكلاً  
 فالشيعة العالي في زمان السلف وعُرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة  
 ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً - رضي الله عنه - وتعرض لسبهم.  
 والغالي في زماننا وعُرفنا هو الذي يُكْفَر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين  
 أيضاً، فهذا خيال مقتر<sup>(١)</sup>.

جـ - قول الحافظ ابن حجر: «التشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي  
 على عثمان، وأن علياً كان مصيباً في حروبه، وأن مخالفه محطى مع تقديم الشيخين  
 وتفضيلهما وربما اعتقد بعضهم أن علياً أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ وإذا كان  
 معتقد ذلك ورعاً دينياً صادقاً مجتهداً، فلا ترد روايته بهذا لا سيما إن كان غير داعية  
 وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض، فلا تقبل رواية الرافضي -  
 الغالي ولا كرامة<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر الشيخ محمد بن محمد أبو شهبه - رحمه الله تعالى - توجيهاً دقيقاً لمثل  
 هذه المواطن. فقال: إذا وجد بعض الأئمة الكبار من أمثال البخاري ومسلم لم  
 يتيقّد فيمن أخرج لهم في كتابه بعض القواعد فذلك لاعتبارات ظهرت لهم  
 رجحت جانب الصدق على الكذب والبراءة على التهمة.

وإذا تعارض كلام الناقد وكلام صاحبي الصحيحين فيمن أخرج لهم الشيخان

(١) ميران الاعتدال ٥/١ - ٦

(٢) تهذيب التهذيب ٩٤/١

من أهل البدع، قدّم كلامهما واعتبارهما للراوي على كلام غيرهما لأنهما أعرف بالرجال من غيرهما»<sup>(١)</sup>.

ولعله يقصد بهذه الاعتبارات مايلي:

أ - أن يكون اتهم الراوي بالبدعة طناً، فقد اتهم عبد الوارث بن سعيد التنوري البصري بالقدر لأجل ثائه على عمرو بن عبيد، حيث قال: «لولا أنني أعلم أنه صدوق ما حدثت عنه»<sup>(٢)</sup>.

قال البخاري: «قال عبد الصمد بن عبد الوارث: مكذوبٌ على أبي وما سمعت منه يقول في القدر قط شيئاً»<sup>(٣)</sup>.

ب - أن يكون نقل الابتداع مُتَّخِذاً في ثبوته عن الراوي، فقد تكلم سعيد بن عبد العزيز التنوحي في حسان بن عطية المحاربي من أجل القول بالقدر، وأنكر ذلك الأوزاعي<sup>(٤)</sup>.

ج - أن يثبت نقل الابتداع عن الراوي ويصح رجوعه عن البدعة وتوبته منها، فقد صح رجوع بشر بن السري البصري عن النجهم<sup>(٥)</sup>.

د - أن يرى الراوي بدعة معينة يعتقدده ولا يتكلم فيها، فصلاً عن عدم

(١) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص ٣٩٦.

(٢) انظر: هدي السري ص ٤٢٢.

(٣) انظر: السدي ص ٤٢٢ وانظر: الأربع الكبير ١١٨/٦.

(٤) انظر: هدي الساري ص ٣٩٦.

(٥) انظر: سير أعلام السلاء ٣٣٣/٩، وهدي الساري ص ٣٩٣.

دعوته إليها، فقد كان عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج يرى القدر  
قال أبو داود: «لكنه كان لا يتكلم فيه»<sup>(١)</sup>.

هـ - أن لا يكون الراوي داعية إلى بدعته فقد كان عبد الأعلى بن عبد الأعلى  
البصري السامي، وهشام بن أبي عبد الله الدستوائي ويحيى بن حمزة الحضرمي يرون  
القدر ولا يدعون إليه<sup>(٢)</sup>.

ومن أخرج لهم الأئمة من غير الأصناف السابقة اعتماداً على ما عُرف عنهم من  
الصدق والأمانة، كما قال الحافظ الذهبي: «أنا بن تعلق الكوفي شيعي حلد لكنه  
صدوق فلنا صدقه وعليه بدعته»<sup>(٣)</sup>.

ز - من عدل بروايته عن الأصول إلى المتابعات والشواهد، أو لم يُخرج حديثه إلا  
مقروناً بغيره، كما أخرج البحاري حديث عباد بن يعقوب (الرواحي الكوفي)  
مقروناً<sup>(٤)</sup>.

وقد قال ابن خزيمة: «حدثنا الثقة في روايته المتهم في دينه عباد بن يعقوب»<sup>(٥)</sup>.

(١) هدي الساري ص ٤١٥

(٢) انظر: هدي الساري ص ٤١٦ - ٤٤٨ - ٤٥١

(٣) ميزان الاعتدال ٥ / ١

(٤) قال ابن حجر: «صدوق رافضي، حديثه في البحاري مقرون، تابع ابن حبان فقال يسحق الترمذي»

تقريب التهذيب ص ٢٩١

(٥) تهذيب الكمال ١٤ / ١٧٧

لكن رجع ابن خزيمة عن التحديث عنه، فقد روى الخطيب بإساده عنه أنه سئل عن أحاديث  
عباد بن يعقوب، فامتنع منها، ثم قال "قد كنت أخذتُ عنه شرطه، والآن لم أرى ألا أحدث  
عنه، لعلَّوه". الكفاية ص ٢٠٩ - ٢١٠.



وقد نقل الحافظ الذهبي عن الحافظ محمد بن البرقي قوله: «قلت ليحيى ابن معين: أرايت من يُرمى بالقدر يكتب حديثه؟ قال: نعم، قد كان قتادة وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وعبد الوارث - وذكر جماعة - يقولون بالقدر، وهم ثقات، يكتب حديثهم ما لم يدعوا إلى شيء».

قال الذهبي: هذه مسألة كبيرة، وهي القدري والمعتزلي والجهمي والرافضي - إذا عُلِمَ صدقه في الحديث وتقواه، ولم يكن داعياً إلى بدعته، فالذي عليه أكثر العلماء قبول روايته، والعمل بحديثه، وترددوا في الداعية، هل يؤخذ عنه؟ فذهب كثير من الحفاظ إلى تجنب حديثه، وهجرانه، وقال بعضهم إذا علما صدقه وكان داعية، ووجدنا عنده سنة تفرد بها، فكيف يسوغ لنا ترك تلك السنة؟ فجميع تصرفات أئمة الحديث تؤيد بأن المستدع إذا لم تُبجع بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تبح دمه، فإن قبول ما رواه سائغ.

وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي، والذي اتضح لي منها أن من دخل في بدعة، ولم يُعَدَّ من رؤوسها، ولا أمعن فيها يُقبل حديثه كما مثل الحافظ أبو زكريا بأولئك المذكورين، وحديثهم في كتب الإسلام لصدقهم وحفظهم<sup>(١)</sup>. وأما من يُكفَّر بدعته. فقد قال الحافظ ابن كثير: «لا إشكال في رد روايته»<sup>(٢)</sup>.

(١) سير أعلام النبلاء ٧/ ١٥٣ - ١٥٤

(٢) احتصار علوم الحديث ص ٨٣.

وهذا هو المختار وإلا فقد حكى الحافظ ابن حجر الخلاف في ذلك فقال مُبشيراً  
إلى البدعة المكفرة: «لا يَقْبَلُ صاحبها الجمهور». وقيل: يُقبل مطلقاً. وقيل: إن كان لا  
يعتقد حلّ الكذب لنصرة مقالته قُبِلَ.

والتحقيق: أنه لا يردّ كل مكفر ببدعته؛ لأن كل طائفة تدّعي أن مخالفها مبتدعة،  
وقد تبالغ فتكفر مخالفها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف.  
والمعتمد أن الذي تُرد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين  
بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه.

وأما من لم يكن هذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطة لما يرويه مع ورعه وتقواه  
فلا مانع من قبوله<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً: «الذي يطهر أن الذي يُحكم عليه بالكفر»

١ - من كان الكفر صريحاً قوله.

٢ - وكذا من كان (الكفر) لارم قوله وعرض عليه فالتزمه.

وأما من لم يلتزمه وناضل عنه فإنه لا يكون كافراً، ولو كان اللارم كفراً<sup>(٢)</sup>.

قال السخاوي: «وينبغي حمله<sup>(٣)</sup> على غير القطعي ليوافق كلامه الأول»<sup>(٤)</sup>.

(١) ترمه النظر ص ٥٠

(٢) فتح المبحث ٣٣٣/١ ونظر مجموع الفتاوى ٢٠/٢١٧، وانموذج المثل في صفات الله وأسمائه

الحسن ص ١٢ - ١٣

(٣) المراد من هذا الكلام الأخير.

(٤) فتح المبحث ٣٣٣/١

### الوجه الثالث: القسق:

المراد بالماسق: من عُرفَ بارتكاب كبيرة<sup>(١)</sup>، أو بإصرار على صغيرة<sup>(٢)</sup>.  
 فمن ظهر فسقه من الرواة فحديثه مردود سواء كان فسقه بالفعل أو بالقول<sup>(٣)</sup>.  
 ويُسمَّى حديثه بـ (المكر) على رأي من لا يشترط في المنكر وقوع المخالفة<sup>(٤)</sup>  
 فإن للمكر إطلاقين هما:

- ١ - ما تفرّد به ضعيف لا يحتمل صغره لفسقه أو فحش علقه أو كثرة غملته<sup>(٥)</sup>
- ٢ - ما رواه الضعيف مخلاً من هو أوثق منه أو جمعاً من الثقات<sup>(٦)</sup>.

### الوجه الرابع: التهمة بالكذب:

يتجه الاتهام بالكذب إلى الراوي في حالتين هما:

- ١ - أن يتفرّد الراوي برواية ما يخالف أصول الدين وقواعده العامة<sup>(٧)</sup>. إذا لم يكن في الإسناد من يُتهم بذلك غيره

(١) من الكبائر الكذب على النبي ﷺ لقوله عليه الصلاة والسلام «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار». وإنما أفرد بالذكر في (الوجه الخامس) نكوب القدح به في الرواي أشد في هذا الصنف

(من الرواية) انظر: نهضة النظر ص ٤٤

(٢) انظر: فتح المغيث ٢٨٧/١

(٣) انظر: نهضة النظر ص ٤٤

(٤) انظر المصدر السابق ص ٤٥

(٥) انظر المصدر السابق ص ٤٥.

(٦) انظر المصدر السابق ص ٣٥.

(٧) انظر: نهضة النظر ص ٤٤

قال الحافظ الذهبي: «أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى، لا أعرفه لكن روى عنه شيخ الإسلام الهروي حراً موضوعاً، ورواته سواء ثقات فهو المتهم به»<sup>(١)</sup>.

٢- أن يُعرف عنه الكذب في كلامه وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث البوي<sup>(٢)</sup>.  
وحديث المتهم بالكذب يسمى (المتروك)<sup>(٣)</sup>.

الوجه الخامس: الكذب:

المراد بالكذب في الحديث البوي، أن يروي راو عن النبي ﷺ ما لم يقله (ولم يفعله ولم يُقره) مُتَعَمِّداً لذلك<sup>(٤)</sup>.

والكذاب من كذب على النبي ﷺ متعمداً ولو مرة واحدة.

وحديث الكذاب يسمى (الموضوع)<sup>(٥)</sup>.

حكم رواية التائب من الكذب<sup>(٦)</sup> متعمداً<sup>(٧)</sup> في حديث رسول الله ﷺ:

اختلف العلماء في قبول رواية التائب من الكذب في الحديث النبوي على قولين هما

(١) ميزان الاعتدال ١/ ١٢٩

(٢) انظر برهنة النظر ص ٤٤

(٣) انظر المصدر السابق ص ٤٥.

(٤) انظر، برهنة النظر ص ٤٣ - ٤٤

(٥) احكم على حديث الكذاب بـ (انوضع) أي هو بطريق الطعن لعالم لا بالقطع إذ قد يصدق الكسوف لكن لأهل العلم بالحديث منكرة قوية يُستبرون بها ذلك برهنة النظر ص ٤٤

(٦) قال الحافظ الذهبي "أحمد بن عبيد الله أبو العز من كذّاب مشهور، من شيوخ ابن عساكر، أقر بوضع حديث ثم تاب وأتاب" ميزان الاعتدال ١/ ١١٨.

(٧) قد السجواني "ويلتحق بالعمد من أخطأ وصمم بعد بيان ذلك له مما يثنى بعلمه مجرد عناد وأما من كذب عليه ﷺ في مسائل الأعمال معتقداً أن هذا لا يصح ثم عرف صرره فتائب، فالظاهر - كما قال بعض المتأخرين - قبول رواياته وكذب من كذب دافعاً لصرر يسخفه من عدو وتاب منه" فتح المغيث ١/ ٣٣٥

١ - قول الإمام أحمد وأبي بكر الحميدي وأبي بكر الصيرفي<sup>(١)</sup>: "لا تقبل روايته أبداً وإن حسنت توبته"<sup>(٢)</sup>.

قال النووي: "ولم أر دليلاً لمذهب هؤلاء . ويجوز أن يوجه بأن ذلك حُجِّلَ تغليطاً ورجراً بليغاً عن الكذب عليه ﷺ لعظم مفسدته، فإنه يصير شرعاً مستمراً إلى يوم القيامة بخلاف الكذب على غيره والشهادة، فإن مفسدتها قاصرة ليست عامة"<sup>(٣)</sup>.

٢ - اختيار أبي زكريا النووي: قبول روايته إذا صحت توبته.

قال النووي: "وهذا الذي ذكره هؤلاء الأئمة"<sup>(٤)</sup> صعب مخالف لتقواعد الشرعية الشرعية.

والمختار القطع بصحة توبته في هذا وقبول رواياته بعدها إذا صحت توبته بشروطها المعروفة

وهي الإقلاع عن المعصية والندم على فعلها والعزم على أن لا يعود إليها فهذا

(١) قال الصيرفي، "كل من أسقطنا حرره من أهل النقل مكذب وجلسناه عليه لم نَعُدْ نَقْبُولُهُ تَوْبَةً تَظْهَرُ ."  
 وظاهر كلامه الإطلاق سواء كان الكذب في الحديث النبوي أو في غيره . انظر علوم الحديث ص ٢٣١  
 لكن قال الحارثي "الظاهر أن الصيرفي إن أراد الكذب في الحديث بدليل فهو (من أهل النقل)  
 وقد قبله بالحدث مما رأيه في كتابه المسمى بـ (الدلائل والأعلام) فهو "وليس يُطْعَمُ عَلَى  
 الْحَدِيثِ، لَا أَنْ يَقُولَ تَعَمَّدَتْ الْكَذِبَ فَهُوَ كَاذِبٌ فِي الْأَوَّلِ وَلَا يَقْبَلُ حَرَرَهُ بَعْدَ ذَلِكَ" التقييد  
 والإيضاح ص ١٥١

(٢) انظر علوم الحديث ص ٢٣١

(٣) شرح النووي لصحيح مسلم ١/ ٧٠

(٤) هم أصحاب القول الأول

هو الحارثي على قواعد الشرع.

وقد أجمعوا على صحة رواية من كان كافراً فأسلم، وأكثر الصحابة كانوا بهذه الصفة. وأجمعوا على قبول شهادته ولا فرق بين الشهادة والرواية في هذا<sup>(١)</sup>.

وكلام النووي يُوحى بأنه فهم من كلام الأئمة عدم قبول توبة الكاذب في الحديث النبوي، وذلك مخالف لما ورد عن الإمام أحمد. فقد صرح بقول توبته فيما بينه وبين الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

ولكن محل النزاع هنا قبول روايته بعد التوبة، فالظاهر، قبولها كما قال الصنعائي لا وجه لرد رواية الكذاب في الحديث بعد صحة توبته إذ بعد صحتها قد احتتمعت فيه شروط الرواية، فالقياس بقوله<sup>(٣)</sup>

(١) شرح لنووي لصحيح مسلم ١/ ٧٠.

(٢) انظر فتح المعبث ١/ ٣٣٥.

(٣) توصيح الأفكار ٢/ ٢٤٣.



الفصل الثالث

ما يختص بالضبط





القسم الثالث: ما يختصّ بالضبط وحده:

منه ما يشمل ضبط الصدر وضبط الكتاب معاً، ومنه ما يختصّ بكل واحد منهما.

فأما ما يشمل ضبط الصدر وضبط الكتاب معاً، فوجه واحد هو:

التساهل في سماع الحديث (التحمل)، أو إسماعه (الأداء)، وذلك كعدم المبالاة بالسوم في مجلس السماع، فإن من عُرِفَ بذلك لم تقبل روايته<sup>(١)</sup>.

ومن ضوابط هذا الوجه:

١ - أنه لا يضر في كل من التحمل والأداء النعاس الخفيف الذي لا يَحْتُلُّ معه فهم الكلام، ولا سيما من القطين، فقد كان الحافظ أبو الحجاج المزي ربما ينعس في حال إسماعه ويغلط القارئ أو يزل فيادر للرد عليه<sup>(٢)</sup>.

٢ - قد يوحد في طباق السماع التنبيه على نعاس السامع أو المُسْمِع فربما كان ذلك في حق من جُهِلَ حاله أو عُلِمَ بعدم الفهم<sup>(٣)</sup>.

وأما ما يختصّ بضبط الصدر، فخمسة أوجه هي:

١ - سوء الحفظ. ٢ - كثرة المحادثة. ٣ - كثرة الوهم

٤ - شدة الغفلة. ٥ - فُحْشُ الغلط.

(١) انظر: علوم الحديث ص ٢٣٥.

(٢) فتح المبحث ١/ ٣٥٥

(٣) المصدر السابق ١، ٣٥٥

الوجه الأول: سوء الحفظ:

المراد بسوء الحفظ: أن لا يترجح جانب إصانة الراوي على جانب خطئه<sup>(١)</sup>.  
وسوء الحفظ قسمان هما:

١ - ما يكون ملازماً للراوي، فهذا يدور الحكم على حديثه بحسب ما تقتضيه قرائن الجرح والتعديل وغيرها من القرائن، فقد توجد قرينة تقتضي قبول روايته، وقد توجد قرينة تقتضي تضعيفها.

ويوضح ذلك أن من كان صدوقاً سيء الحفظ ففي حديثه ضعف<sup>(٢)</sup> يزول بكونه أثبت من يروي عن شيخ معين إذا جاءت روايته عن ذلك الشيخ لطول ملازمته له وخبرته به حديثه.

ويزداد ضعفاً بكونه ممن سمع من شيخه المختلط بعد اختلاطه.

٢ - ما يكون طارئاً على الراوي، إما لكبره أو لذهاب بصره أو لاحتراق كتبه أو عدمها، بأن كان يعتمد عليها فرجع إلى حفظه فساء حفظه<sup>(٣)</sup>، فهذا هو ما يعرف بـ (الاختلاط)<sup>(٤)</sup>.

فالمختلط يقبل من حديثه ما حدث به قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ

(١) انظر: فرهة النظر ص ٥١

(٢) (في حديثه ضعف) أي: لا يحتاج به إلّا على من، لكن لا يحكم عليه بأنه ضعيف لأن الحكم بذلك يحتاج إلى قرينة مرجحة بضعفه.

(٣) فرهة النظر ص ٥١

(٤) الاختلاط: فساد العمل وعدم اتعاض الأقوال والأفعال، فتح الحديث ٣/ ٢٣١ ط السلفية

عنه بعد الاختلاط، أو أشكل أمره فلم يُدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده؟<sup>(١)</sup> لكن ما عُرِفَ أن المختلط حدث به بعد اختلاطه أو لم يتميز كونه حدث به قبل الاختلاط أو بعده، فهذا يتقوى بالمتابعة أو الشاهد ليرتقي بذلك إلى مرتبة الحسن لغيره<sup>(٢)</sup> ومن ضوابط موضوع الاختلاط ما يلي:

١ - أن صاحبي الصحيحين لم يخرجوا من روايات المحتلطين في صحيحهما إلا على سبيل الانتقاء بأحد أمرين:

أ - أن ترد من طريق من سمع منهم قبل الاختلاط.

ب - أو ترد من طريق من سمع بعد الاختلاط، لكن حيث يتوافق عدد من الرواة على ذلك، أو يوافقهم عليه الثقات الأثبت، كما هو الشأن فيما يُخرج في المتابعات، أو حيث يُخرج حديث الراوي مقروناً بغيره.

قال الحافظ ابن حجر في توجيه ما أخرجه البخاري من حديث سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بن دعامة "وأما ما أخرجه البخاري من حديثه عن قتادة فأكثره من رواية من سمع منه قبل الاختلاط وأخرج عمن سمع منه بعد الاختلاط قليلاً، كمحمد بن عبد الله الأنصاري، وروح بن عباد، وابن أبي عدي فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتقى منه ما توافقوا عليه"<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٥٩٤

(٢) انظر: نزهة النظر ص ٥١ - ٥٢.

(٣) هدي الساري ص ٤٠٦

وقال أيضاً في بيان وجه إخراج البخاري لسهيل بن أبي صالح السمان: «له في البخاري حديث واحد في الجهاد مقرون ببيحيى بن سعيد الأنصاري، كلاهما عن العمان بن أبي عتياش عن أبي سعيد وذكر له حديثين آخرين متامعة في الدعوات»<sup>(١)</sup>

٢ - قد يعرف كون الراوي المختلط أو الذي تعير حفته لم يحدث حال الاختلاط أو التغير بأمور منها.

أ - أن يحجبه أولاده أو بعض تلاميذه عن التحديث.

ومن ذلك: أن جرير بن حارم الأردني قد اختلط فحجبه أولاده فلم يسمع منه أحد في حال اختلاطه<sup>(٢)</sup>.

ب - أن يقع التغير في مرض الموت.

قال أحمد بن أبي خيثمة: «سمعت أبي ويحيى يقولان أنكرونا عفان (بن مسلم الصفار) في صفر لأيام حلول منه ستة تسع عشرة ومائتين، ومات بعد أيام»<sup>(٣)</sup>

قال الذهبي: «كل تعير يوجد في مرض الموت مئس بقادح في الثقة فإن غالب الناس يعترهم في المرض الحاد نحو ذلك، ويتم لهم وقت السياق وقبله أشد من ذلك وإنما المحدور أن يقع الاختلاط بالثقة فيحدث في حال اختلاطه بما يصطرب في إسناده أو متنه فيخالف فيه»<sup>(٤)</sup>.

(١) هدي الساري ص ٤٠٨

(٢) ميراث الاعتدال ١/ ٣٩٢.

(٣) تاريخ بغداد ١٢/ ٢٧٧

(٤) سير أعلام السلاء ١٠/ ٢٥٤. وقد رشح الذهبي أن وفاة عفان بن مسلم سنة ٢٢٠ هـ.

ويستعان على معرفة من سمع من المختلطين قبل الاختلاط أو بعده بالكتب المختصة بذلك، ومنها:

أ - الاغتباط بمعرفة من رُمي بالاختلاط<sup>(١)</sup> لرهان الدين الخليسي (سط ابن العجمي، ت ٨٤١هـ).

ب - الكواكب النيرات في معرفة من احتلط من الرواة الثقات<sup>(٢)</sup> لأبي البركات محمد بن أحمد بن الكيال، ت ٩٣٩هـ.

### الوجه الثاني: كثرة المخالفة:

المراد بالمخالفة أن يخالف الراوي من هو أوثق منه أو جمعاً من الثقات. ويحكم على الرواية التي وقعت فيها المخالفة بحسب ما تقتضيه قواعد مصطلح الحديث مما يلي:

- ١- إن كانت المخالفة بالمغايرة التامة في المعنى بحيث يقع التضاد بين الروایتين، فذلك (الشاذ) إن كان الراوي ثقة أو صدوقاً وهو (المنكر) إن كان الراوي ضعيفاً<sup>(٣)</sup>.
- ٢- وإن كانت المخالفة بتغيير سياق الإسناد فذاك (مدرج الإسناد).

(١) طبع ضمن مجموعة الرسائل الكيالية في الحديث، لمجد الثاني

(٢) حققه عبد نقيوم عبد رب السبي في رسالته لدرحة الماحير وشره مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، وقد اعصى المحقق بالاستدراك على مؤلف مدكر كثيراً عن فاته ذكرهم ممن سمع من المختلطين قبل الاختلاط أو بعده، ووضع محققين بكتابات أحدهما في ذكر ثيابه وثلاثين من المختلطين الثقات الذين لم يذكرهم ابن الكيال والآخر في ذكر ثلاثة عشر مختلطاً من الصنفاء

(٣) انظر نزهة النظر ص ٣٦

- ٣- وإن كانت بدمج موقوف ونحوه في مرفوع هناك (مدرج المتن)<sup>(١)</sup>
- ٤- وإن كانت بتقديم أو تأخير ف (المقلوب)
- ٥- وإن كانت بزيادة راو في الإسناد مع وقوع التصريح بالسماع في الطريق الناقصة في موضع الزيادة هناك (المزيد في متصل الأسانيد)
- ٦- وإن كانت بإبدال راو ولا مرجح لإحدى الروايتين على الأخرى، فهذا هو (المضطرب)، وقد يقع في المتن.
- ٧- وإن كانت بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق فله صورتان:  
 أ- إن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فهو (المصحف).  
 ب- وإن كان ذلك بالنسبة إلى الشكل فهو (المحرّف)<sup>(٢)</sup>
- الوجه الثالث: كثرة الوهم:
- المراد بالوهم. أن يروي الراوي على سبيل الخطأ والتوهم فيصِل الإسناد المرسل ويرفع الأثر الموقوف ونحو ذلك<sup>(٣)</sup>.
- ويعرف حصول الوهم بجمع الطرق والمقارنة بينها من حيث الوصل والإرسال ومن حيث الرفع والوقف، وتوثيق الرواة الناقلين ووجوه ضعفهم، فما ظهر الوهم فيه من الروايات فهو (المعلل)<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: نزهة النظر ص ٤٦

(٢) انظر: المصدر السابق ص ٤٧

(٣) انظر: المصدر السابق ص ٤٤، ٤٥

(٤) انظر: المصدر السابق ص ٤٤، ٤٦.

## الوجه الرابع: شدة الغفلة:

الغفلة: عدم الفطنة بأن لا يكون لدى الراوي من اليقظة والإتقان ما يميز به الصواب من الخطأ في مرويّاته.

وقد تكون غفلة الراوي شديدة بحيث توهم له أحاديث فيحدث بها على أنه من مسموعاته، ويعرف ذلك بـ (التلقين) متى كان الراوي يتلقن ما لقن سواء كان من حديثه أو لم يكن.

## الفرق بين الوهم والغفلة:

الوهم نوع من الخطأ قل أن يسلم منه أحد من الحفاظ المتقين، فضلاً عن دونهم. وإنما يؤثر في ضبط الراوي إذا كثرت منه ذلك، حيث لا تقبل روايته عندئذ إذا لم يحدث من أصل صحيح<sup>(١)</sup> بخلاف الوهم اليسير فإن أثره يقتصر على ذلك الحديث الذي حصل فيه. وأما الغفلة فهي صفة ملزمة لصاحبها، فمن اشتدت غفلته سمي حديثه منكراً<sup>(٢)</sup>.

## الوجه الخامس: فُحُش الغلط:

المعنى بفُحُش الغلط: أن يريد خطأ الراوي على صوابه زيادة فاحشة يخرج بها عن الاعتبار في المتابعة، فلا يقوى غيره ولا يقوى غيره، ويُعدّ ما تفرّد به منكراً كما هو الحال في رواية ظاهر الفسق وشديد الغفلة<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: علوم الحديث ص ٢٣٦

(٢) انظر: برهة النظر ص ٤٥

(٣) انظر المصدر السابق ص ٤٥.



وأما ما يختص بضبط الكتاب فوجه واحد هو:

التساهل برواية الحديث من فرع لم يُقَابَل بالأصل، فإن الرواية من فرع غير مُقَابَل محل خلاف على ثلاثة أقوال. هي:

١ - حزم القاصي عياض بمنع الرواية عند عدم المقابلة مطلقاً<sup>(١)</sup>.

٢ - سئل أبو إسحاق الأسفرائيني عن جواز روايته منه، فأجاز ذلك<sup>(٢)</sup>.

٣ - ذهب بعض الأئمة إلى جوازها بشروط:

فاشترط أبو بكر الإسماعيلي، وأبو بكر الرقائي: أن يُبَيَّن الراوي عبد الأداء أنه لم يُعارض بالأصل. فيقول كما قال الرقائي: «أخبرنا فلان ولم أعارض بالأصل»<sup>(٣)</sup>.  
وراد أبو بكر الخطيب شرطاً آخر هو أن يكون الراوي قد نقل من الأصل  
المعتبر<sup>(٤)</sup>.

وراد ابن الصلاح شرطاً ثالثاً هو: أن يكون الناقل للنسخة الفرع من الأصل  
صحيح النقل قليل السقط<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: الإناء ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٢) انظر: علوم الحديث ص ٣١٢.

(٣) انظر: النكاه ص ٣٥٢ - ٣٥٣، وعلوم الحديث ص ٣١٢.

(٤) انظر المصدرين السابقين في المواضع المذكورة.

(٥) انظر: علوم الحديث ص ٣١٢.

## الفصل الثالث

مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَدَالَةِ وَلَا بِالضَّبْطِ غَالِباً



القسم الرابع: ما لا يتعلق بالعدالة ولا بالضبط غالباً.

وهو ثلاثة أوجه هي:

١- التدليس<sup>(١)</sup>. ٢- كثرة الإرسال.

٣- كثرة الرواية عن المجهولين والمتروكين.

الوجه الأول: التدليس:

وهو ثلاثة أقسام هي:

١- تدليس الإسناد:

أن يروي الراوي عن لقيه ما لم يسمعه منه بصيغة تحمل السماع وعدمه<sup>(٢)</sup>  
 كأن يقول: (عن فلان) أو (أن فلاناً قال: ...).

(١) حكى ابن الصلاح عن فريق من أهل الحديث والفقه: «صار التدليس جرحاً في الراوي، وأهم قالوا: "لا تقبل روايته بحال يترى السماع أو لم يترى"، ثم احتار المتصليون بقبول ما صرح به المدلس بالسماع دون ما لم يصرح بسماعه. انظر: علوم الحديث ص ١٧١.

وإنما عبر التدليس جرحاً له من التهمة والعش، حيث عذب عن الكشف إلى الإحتيال، وكذا التشيع به لم يُغَطَّ، حيث يُوهَم السماع لما لم يسمع والعلو والحديث عنه سرياً. انظر فتح المعيت ١/ ١٨٠  
 ولا إشكال في جرح التدليس والإرسال لعدانة من فعله مُستنجلاً به بإسقاط ربه ضعيف يعتقد ضعفه ويعلم أنه كذبت عنه عرو.

(٢) انظر: تعريف أهل التقديس ص ١٦

وقد اعتبر ابن الصلاح رواية الراوي عن عاصروه ولم ينقه موهماً أنه لقيه وسمع منه: جزءاً من تدليس الإسناد وذلك هو (الإرسال الخفي)

انظر علوم الحديث ص ١٦٥، وتعريف أهل التقديس ص ١٦، والكت على كتاب ابن الصلاح ٦١٤/٢-٦١٥.

## ٢. تدليس التسوية:

أن يروي المدلس حديثاً يصرّح فيه السماع من شيخه ثم يُسقط من الإسناد راوياً ضعيفاً<sup>(١)</sup> من بين ثقتين لقي أحدهما الآخر وليس الأول منهما بمدلس، ويبقى المدلس بلفظ محتمل لسماع أول الثقتين من الآخر<sup>(٢)</sup>

فيستوي الإسناد كله ثقات<sup>(٣)</sup>.

## ٣. تدليس الشيوخ:

أن يروي الراوي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسمّيه أويكنيه أو ينسبه أو يصفه بها لا يعرف به لكيلا يعرف<sup>(٤)</sup>.

ويظهر أثر النوعين الأولين في عدم الحكم باتصال الإسناد المعنعن<sup>(٥)</sup>

وبحوه.

وأثر النوع الثالث في حصول الحكم على شيخ الراوي بالجهالة.

قال ابن دقيق العيد: «فإنه (يعني التدليس) قد يَنْجُمِي ويصير الراوي مجهولاً

(١) يرى الحفاظ من حجب أن تدليس التسوية لا يحصن بإسقاط لصعيف انظر «سكت» ٢/ ٦٢١

(٢) انظر فتح المبحث ١/ ١٩٠

(٣) يعتبر تدليس التسوية أمحش أنواع لتدليس؛ لأن قاعدة قبول المدع عن قاصرة عن كشفه، فإن شرط الحكم باتصال المدع هو (إمكان البقاء - وأن لا يكون لراوي مدلساً) ومن في ظاهر حال الإسناد.

(٤) علوم الحديث ص ٩٦٧.

(٥) انظر المصدر السابق ص ١٥٢.

فيسقط العمل بالحديث لكون الراوي مجهولاً عند السامع مع كونه عدلاً معروفاً في نفس الأمر...»<sup>(١)</sup>.

من صوابط التدليس:

أولاً: قسم الحافظ صلاح الدين العلائي المدلسين إلى خمس مراتب.  
وفائدة ذلك التقسيم الحكم على حديث كل مدلس إذا لم يصرح بالسماع بما يختص بمرتبته من أحكام.

وتلك المراتب هي:

المرتبة الأولى:

من لم يوصف بذلك إلا نادراً جداً، بحيث أنه ينبغي أن لا يُعَدَّ فيهم مثل يحيى بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة، وموسى بن عقبة.  
المرتبة الثانية.

من احتمل الأئمة تدليسه وحرَّحوا له في الصحيح وإن لم يصرح بالسماع وذلك لإمامته وقلة تدليسه في حنب ما روى. مثل سفيان الثوري<sup>(٢)</sup>.  
أو كان لا يدلس إلا عن ثقة مثل: سفيان بن عيينة.

المرتبة الثالثة:

من أكثر من التدليس فلم يَجْتَحِ الأئمة بشيء من أحاديثهم إلا بما صرَّحوا فيه

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح ص ٢١٤

(٢) قال الحافظ الذهبي "سفيان بن سعيد لحجة شت، متفق عليه مع أنه كان يدلس عن الضعفاء، ولكن له نقد ودوق ولا عبرة بغير من قال يدلس ويكتب عن أنكساب" ميراث الاعتدال ٢ ١٦٩

بالسماع، ومنهم من ردّ حديثهم مطلقاً، ومنهم من قلّله مطلقاً.

مثل: أبي الزبير محمد بن مسلم المكي.

#### المرتبة الرابعة:

من اتفق الأئمة على أنه لا يُحتج بشيء من أحاديثهم إلا بما صرحوا به بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجهولين، مثل: نقيه بن الوليد.

#### المرتبة الخامسة:

من ضَعَّفَ بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع، إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيراً، مثل: عبد الله بن هبة<sup>(١)</sup>.

ثانياً، يحكم لرواية المدلس بالاتصال وإن وردت معنة في حالين هما:  
أ - إذا وردت من طريق النقاد المحققين لسماع ذلك المدلس لما اعنته فيها ورد من طريقهم. ومن ذلك:

١ - قول شعبة: «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق السَّيِّعِي، وقتادة».

قال الحافظ ابن حجر: «فهذه قاعدة جيدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة، أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلّت على السماع»<sup>(٢)</sup>.

٢ - رواية الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر فإن الليث لم يسمع من

(١) أنظر جامع الحصيل ص ١١٣ وتعريف أهل التقديس بمراتب التصوف ص بالتدليس ص ١٣ - ١٤

(٢) تعريف أهل التقديس ص ٥٩

أبي الزبير إلا مسموعه من جابر. فقد قال سعيد بن أبي مريم: "حدثنا الليث قال جئت أبا الزبير فدفع لي كتابين فسألته. أسمعت هذا كله من جابر؟ قال لا، فيه ما سمعت وفيه ما لم أسمع. قال: فأعلم لي على ما سمعت منه، فأعلم لي على هذا الذي عندي".<sup>(١)</sup>

٣ - أن يحيى القطان لا يروي عن زهير بن معاوية عن أبي إسحاق السبيعي إلا ما كان عن سماعة أبي إسحاق من شيوخه.

قال الإسماعيلي: "القطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماعة لأبي إسحاق"<sup>(٢)</sup>. قال الحافظ ابن حجر: "وكأنه عرف ذلك بالاستقراء من صنيع القطان أو بالتصريح من قوله"<sup>(٣)</sup>.

٤ - رواية يحيى القطان عن سفيان الثوري (مع قبة تدليس سفيان)<sup>(٤)</sup>

ب - إذا كانت تلك الرواية عمن أكثر المدلس من الرواية عنه، ومن ذلك ما ذكره الحافظ الذهبي في ترجمة الأعمش: "وهو يدلس وربما دلس عن ضعيف ولا يُدْرَى به، فمتى قال: (حدثنا) فلا كلام، ومتى قال (عن) تطرَّقَ إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم (السخي) وأبي وائل (شقيق ابن سلمة) وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال"<sup>(٥)</sup>.

(١) تعريف أهل التقديس ص ٥٩

(٢) فتح الباري ٢٥٨/١ وانظر: النكت ٢٣١/٢ وفتح المغيث ١٨٣/١

(٣) المصادر السابقة في المواضع المذكورة

(٤) انظر: فتح المغيث ١٨٣/١ - ١٨٤

(٥) ميران الاعتدال ٢٢٤/٢



ثالثاً: يراعى فيما ورد من أحاديث المدلسين في أحد الصحيحين بصيغة العنونة الاحتمالات التالية:

- أ- ورودها صريحة بالسماع في موضع آخر من الصحيح نفسه، أو في الصحيح الآخر، أو في أحد دواوين السنة الأخرى من السنن والمسائيد والمعاجم والأجزاء وغيرها<sup>(١)</sup>.
- ب- كون الراوي المدلس من أهل المرتتين: الأولى أو الثانية من مراتب المدلسين<sup>(٢)</sup>.
- ج- كون الرواية من طريق بعض النقاد المحققين سماع المصحح لها<sup>(٣)</sup>.
- د- كون رواية المدلس عن أحد شيوخه الذين أكثر من الأخذ عنهم.
- هـ- ورود رواية المدلس مقرونة برواية غيره، أو ورودها في المتابعات والشواهد.
- و- احتمال اطلاع الشيخين على طريق صريحة بالسماع<sup>(٤)</sup>، لكنهما قد عدلا عنها.

(١) انظر: فتح المغيث ١/ ١٨٣- ١٨٤.

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ١٨٣- ١٨٤.

(٣) انظر: فتح المغيث ١/ ١٨٣.

(٤) قال الحافظ ابن حجر "وفي أسئلة الإمام تقي الدين العسكي للحافظ أبي الخطاب المزي وسألته عما

وقع في الصحيحين من حديث المدلس معصم. هل نقول إنها اطلعا على انصافها؟

فقال: "كذا يقولون وما فيه إلا تحسب الظن بها، وإلا ففيها أحاديث من رواية المدلسين ما يوجد من غير تلك الطريق التي في الصحيح"

قال الحافظ ابن حجر "قلت وليست بالأحاديث التي في الصحيحين بالعدة عن المدلسين كنها في الاحتجاج، فيحمل كلامهم هنا على ما كان منها في الاحتجاج فقط

أم ما كان في المتابعات فيحتمل أن يكون حصل السماح في تحريجهما وكذلك المدلسون الذين خرج حديثهم في الصحيحين ليسوا في مرتبة واحدة في ذلك، بل هم على مراتب \* الك

عن كتاب ابن الصلاح ٢/ ٦٣٦

احتصاراً أو لكونها ليست على شرطها، فإنها قد انتقيا صحيحهما من مئات الألوف من الأحاديث.

### أهم الكتب في معرفة مراتب المدلسين:

١ - تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالمدليس للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ).

اعتبر الحافظ ابن حجر تقسيم العلاني لمراتب المدلسين في كتابه (جامع التحصيل في أحكام المراسيل) أساساً لتصنيفهم فرتب هذا الجزء على ذلك حيث يذكر في كل مرتبة أسماء أصحابها، وقد بلغ مجموعهم (١٥٢) راوٍ مدلس.

لكن قد اختلف اجتهداه في عدد من أولئك المدلسين في كتابه (النكت على كتاب ابن الصلاح) وهو متأخر في التأليف عن كتابه (تعريف أهل التقديس)<sup>(١)</sup>. ومثال ذلك : أنه ذكر سليمان بن مهران الأعمش في المرتبة الثانية في كتابه (تعريف أهل التقديس)<sup>(٢)</sup>. وذكره في المرتبة الثالثة في كتابه (النكت على كتاب ابن الصلاح)<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر النكت عن كتاب ابن الصلاح ٢ / ٦٥٠

(٢) انظره. ص ٣٣

(٣) انظره. ٢ / ٦٤٠.

احلاف اجتهد الحافظ ابن حجر هنا أن كان بين المرتبتين الثالثة والرابعة فليس بمحل إشكال؛ لأن التصريح بالسماع شرط على الراجح في الثالثة، وبالاتفاق في الرابعة وبما يقع الإشكال عند اختلاف اجتهداه بين الثانية والثالثة؛ لأن الثانية محمل معانها عن الاتصال، وأما الثالثة فيشترط فيها التصريح بالسماع عن المول الراجح

٢- اتحاف ذوي الرسوخ بمن رُمي بالتدليس من الشيوخ للشيخ حماد بن محمد الأنصاري، وهو مرتب على الحروف وجامع لما في ثلاث رسائل في أسماء المدلسين للحافظ ابن حجر وبرهان الدين الحلبي والسيوطي، وقد بلغ عددهم لديه (١٦٦) راو مدلس.

### الوجه الثاني: كثرة الإرسال:

والإرسال نوعان. هما:

الإرسال الظاهر (الجلي). والإرسال الخفي.

فأولهما يُعرف بعدم المعاصرة بين الراويين<sup>(١)</sup>.

والثاني يُعرف بعدم اللقاء بينهما مع تحقق المعاصرة<sup>(٢)</sup>.

هل يجوز تعمد الإرسال؟

قال الحافظ ابن حجر: «لا يخلو المرسل أن يكون شيخ من أرسل الذي حدث

به:

١- عدلاً عنده وعند غيره.

٢- أو غير عدل عنده وعند غيره.

٣- أو عدلاً عنده لا عند غيره.

٤- أو غير عدل عنده عدلاً عند غيره.

(١)، (٢) انظر المكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٦٢٣، وفتح المبحث ١/ ١٣٣، ١٧٢، ١٧٨.

هذه أربعة أقسام:

الأول: جائز بلا خلاف.

الثاني: ممنوع بلا خلاف.

وكل من الثالث والرابع يحتمل الحواز وعدمه وتردده بينهما بحسب الأسباب الحاملة عليه<sup>(١)</sup>.

أسباب الإرسال:

الحامل لمن كان لا يرسل إلا عن ثقة على الإرسال أسباب منها:

١- أن يكون سمع الحديث عن جماعة ثقات وصح عنده فيرسله اعتياداً على صحته عن شيوخه.

٢- أن يكون نسي من حدثه به وعرف المتن فذكره مرسلًا؛ لأن أصل طريقته أنه لا يحتمل إلا عن ثقة.

٣- أن لا يقصد التحديث بأن يذكر الحديث على وجه المداكرة أو على جهة الفتوى فيذكر المتن؛ لأنه المقصود في تلك الحالة دون السند؛ ولا سيما إن كان السامع عارفاً بعمى طوى لشهرته أو غير ذلك من الأسباب.

وأما من كان يُرسل عن كل أحد فربما كان الباعث له على الإرسال ضعف من حدثه، لكن هذا يقتضي القدرح في فاعله لما يترتب عليه من الخيانة<sup>(٢)</sup>.

(١) الكتب على كتب ابن الصلاح ٥٥٧/٢.

(٢) المصدر السابق ٥٥٥/٢.

ومراسيل الرواة. من حيث قوتها. على درجات هي.

١ - أعلاها: ما أرسله صحابي ثبت سماعه<sup>(١)</sup>.

٢ - ثم مرسل صحابي له رؤية فقط ولم يثبت سماعه.

٣ - ثم مرسل المخصص.

٤ - ثم مرسل المتقن كسعيد بن المسيب.

٥ - ثم مرسل من كان يتحرى في شيوخه كالشعبي ومجاهد.

٦ - ثم مرسل من كان يأخذ عن كل أحد كالحسن.

وأما مراسيل صغار التابعين كقتادة والزهري وحميد الطويل، فإن غالب رواية هؤلاء عن التابعين<sup>(٢)</sup>.

**أهم الكتب في معرفة ذوي الإرسال.**

١ - المراسيل لعبد الرحمن بن أبي حاتم.

٢ - جامع التحصيل في أحكام المراسيل للمحافظ صلاح الدين العلائي.

(١) قال ابن الصلاح "لم تعد في أنواع المرسل وبحوه ما يسمى في أصول الفقه مرسل الصحابي مثل ما يرويه

ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ - ولم يسمعه منه؛ لأن ذلك في حكم الموصول

المسد؛ لأن روايتهم عن الصحابة، وإخانة بالصحابي غير مدحفة؛ لأن الصحابة كتبهم عدول

علوم الحديث ص ١٤١ - ١٤٢

وقال حافظ ابن حجر "إنما يعمون بدلت من أمكنه التحمل والسماع أما من لا يمكنه ذلك محكم

حديثه حكم غيره من المخصصين الذين لم يسمعوهم النبي ﷺ" النكت على كتاب ابن الصلاح ٥٤١/٢

(٢) انظر فتح البعث ١٥٢/١.

الوجه الثالث: كثرة الرواية عن المجهولين والمتروكين.

وإنما يُعَدُّ ذلك منتقداً على الراوي لما يلي:

- ١ - لعدم عنايته بانتقاء الشيوخ.
  - ٢ - وعدم الثمك من الوقوف على حال المجهولين.
  - ٣ - وعدم المائدة من روايات المتروكين في مقدم تقوية الروايات.
- ويظهر أثر عدم الانتقاء في أمور منها:

- ١ - ترحيح مرسل من يتقي شيوخه على مرسل من لا يتقيهم كما تقدم آنفاً.
  - ٢ - أن الراوي قد يُتَّهم بالكذب عند إكثاره من الرواية عمداً لا توجد لهم تراجم في كتب علم الرجال<sup>(١)</sup>. كما هو الشأن في محمد بن عمر الواقدي<sup>(٢)</sup>.
- ما يتقوى من الروايات الضعيفة:

قال الحافظ ابن حجر: «ومنى تُوبع السيء الحفظ بمعتبر - كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه - وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور والإسناد المرسل وكذا المدلس إذا لم يُعرف المحذوف منه، صار حديثهم حسناً لا لداته، بل وصعه بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابع.

(١) قال الحافظ ابن حجر: «عثمان بن عبد الرحمن بن مسلم الحراشي، المعروف بـ (الطرائفي) صدوق، أكثر رواية عن الضعفاء والمجاهيل، فصَّع بسبب ذلك، حتى نسبته ابن عمير إلى الكذب، وقد وثقه ابن معين. من التاسعة، مات سنة ٢٠٢ هـ، د، س، ق» تقريب التهذيب ص ٣٨٥

(٢) انظر. المجتمع المدني في عهد النبوة ص ٤٤

لأن مع كل واحد منهم احتمال كون روايته صواباً أو غير صواب على حد سواء، فإذا جاءت من الاعتبارين رواية موافقة لأحدهم، رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين ودل ذلك على أن الحديث محفوظ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول - والله أعلم -.

ومع ارتقائه إلى درجة القبول فهو منقطع عن رتبة الحسن لذاته، وربما توقف بعضهم عن إطلاق اسم الحسن عليه<sup>(١)</sup>.

وإنما تنقوى رواية الضعيف في ضبطه بثلاثة شروط هي:

- ١ - أن لا يكون الضعف شديداً.
- ٢ - أن تعتضد بمتانة أو شاهد من مثله أو أقوى منه.
- ٣ - أن لا يخالف رواية الأوثق أو الثقات

(١) فزهة النظر ص ٥١ - ٥٢

## البَابُ الثَّالِثُ

### من عبارات الجرح والتعديل

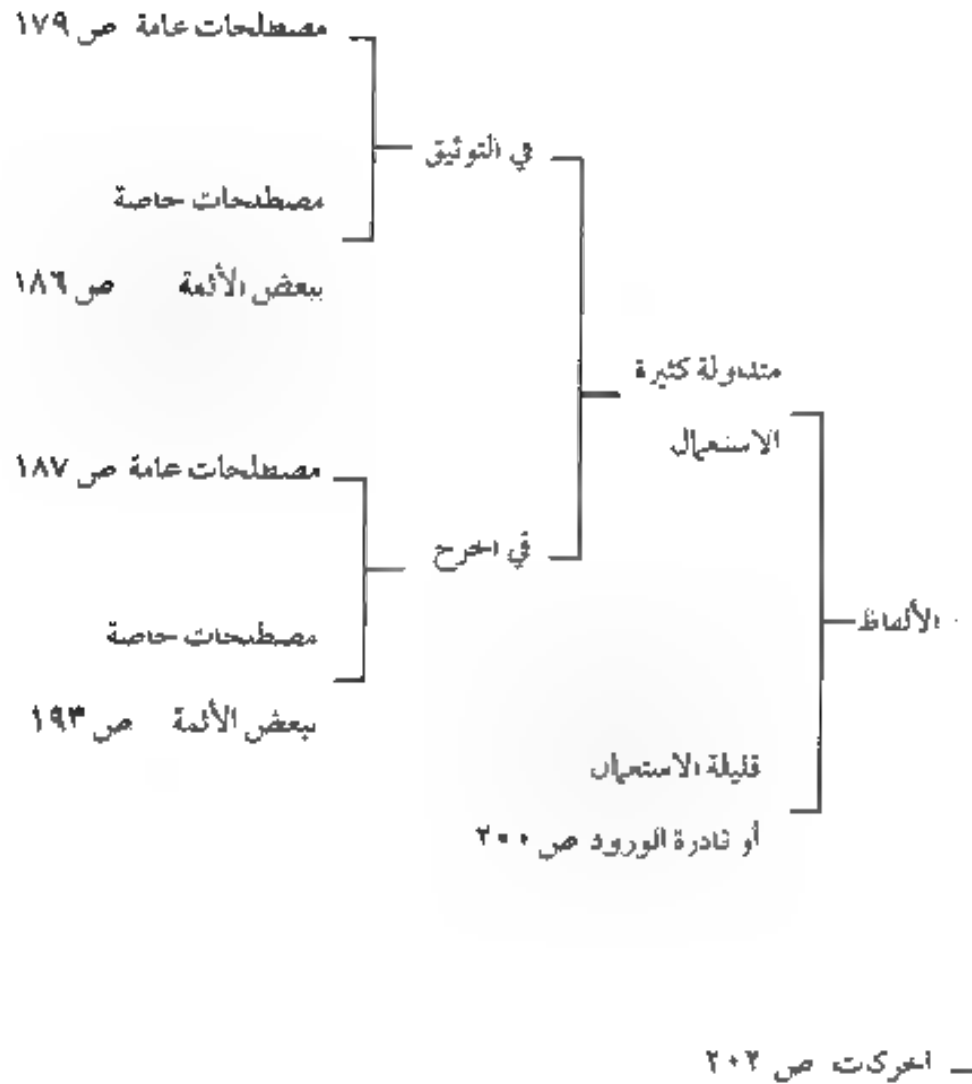
وفيه فصلان:

- الفصل الأول: معاني بعض عبارات الجرح والتعديل.
- الفصل الثاني: مراتب ألفاظ الجرح والتعديل.





## تقسيم عبارات الجرح والتعديل





## الفصل الأول

معاني بعض عبارات الجرح والتعديل



سلك أئمة الجرح والتعديل مهجين في الدلالة على جرح الرواة وتوثيقهم هما:

١ - الألفاظ. ٢ - الحركات.

أولاً: الألفاظ.

الفاظ الجرح والتعديل منها ألفاظ مشهورة متداولة كثيرة الاستعمال، ومنها ما هو قليل الوجود.

فالألفاظ المتداولة بكثرة، منها ما هو اصطلاح عام، وبعضها مصطلحات خاصة بغير الأئمة.

فمن المصطلحات العامة في التوثيق بالألفاظ:

١ - (ثقة). وهو العدل الضابط<sup>(١)</sup>. هذا هو الإطلاق المشهور.

وقد تطلق (ثقة) على غير هذا المعنى. فمن ذلك:

أ - قد يُطلق الوصف - (الثقة) على من كان مقولاً ولو لم يكن صائفاً<sup>(٢)</sup>.

ب - قد يراد بها استقامة ما بلغ الموثق من حديث الراوي لا الحكم للراوي نفسه بأنه في نفسه بتلك المتزلة<sup>(٣)</sup>.

ومما يدل على ورود كلمة (ثقة) على غير معناها المشهور أمران ذكرهما الشيخ

عبد الرحمن بن يحيى المعلمي - رحمه الله تعالى - وهما:

(١) انظر: الحدث الحديث ص ٧٧

(٢) انظر: فتح البقيث ١/ ٣٦٩

(٣) التكيل ١/ ٦٩

الأول. أن جماعة من الأئمة يجمعون بينها وبين التضعيف<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن أئمة الحديث لا يقتصرون على الكلام فيمن طالت محالستهم له وتمكنت معرفتهم به، بل قد يتكلم أحدهم فيمن لقيه مرة واحدة وسمع منه مجلساً واحداً أو حديثاً واحداً، وفيمن عاصره ولم يلقه ولكنه بلعه شيء من حديثه، وفيمن كان قلبه بمدة قد تبلغ مئات السنين إذا بلعه شيء من حديثه، ومنهم من يجاور ذلك، فابن حبان قد يذكر في الثقات من يجد البخاري سواه في تاريخه من القدماء وإن لم يعرف ما روى وعمن روى ومن روى عنه، ولكن ابن حبان يتشدد وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استكره، وإن كان الرجل معروفاً أكثراً.

والعجبي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد وابن معين، والسائي، وآخرون غيرهم يوثقون من كن من التابعين وأتباعهم إذا وحدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع أو شاهد وإن لم يرو عنه إلا واحد ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد... ومن الأئمة من لا يؤثق من تقدمه حتى يطلع على عدة أحاديث له تكون مستقيمة، وتكثر حتى يعلب على ظنه أن الاستقامة كانت ملكة لذلك الراوي.

وهذا كله يدل على أن جُلَّ اعتمادهم في التوثيق والجرح إنما هو على سير حديث

الراوي<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر الكيل ٦٩/١

(٢) المصدر السابق ٦٦/١ - ٦٧

ولا تعارض بين ما تقدم من تصنيف ابن معير والنسائي ضمن الأئمة  
المتشددين وبين ما ذكره الملعلمي هنا وذلك لأمرين هما:

١- أن التشدد هو الأصل من منهجهما.

٢- أن توثيق من لم يأت عنه إلا حديث واحد له فيه متابع أو شاهد حكم على  
ذلك الحديث بالقبول لحصول أحدهما (المتابعة أو الشاهد) فلا يلزم منه توثيق  
الراوي في كل ما رواه متفرداً به بحيث يحصل له التوثيق المطلق الذي هو محل  
التشدد.

٢- (ثقة ثقة).

قال السخاوي: «التأكيد الحاصل بالتكرار فيه زيادة على الكلام الخالي منه،  
وعلى هذا فما راد على مرتين مثلاً يكون أعلى منها، كقول ابن سعد في شعبة، "ثقة  
مأمون ثبت حجة صاحب حديث"»<sup>(١)</sup>.

قال، وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك قول ابن عيسى: "حدثنا عمرو بن دينار وكان  
ثقة ثقة بتسع مرات" وكأنه سكت لانقطاع نفسه»<sup>(٢)</sup>.

٣- (كانه مصحف): كناية عن الحفظ والإتقان<sup>(٣)</sup>.

(١) من عبارة ابن سعد "كان ثقة مأموناً ثبت صاحب حديث حجة"

الطبقات الكبرى ٢٨٠/٧

(٢) فتح المغيث ٣٦٣/١

(٣) انظر تهذيب التهذيب ١١٥/١٠



٤ - (حافظ) و (صابط). وهما لا يكفيان في التوثيق إذا لم يكونا مقرونين بلفظ (عدل).

لأن الحفظ والصبط قد يوحدان مع عدم العدالة، وقد توجد العدالة بدونهما، وقد تقترن بهما<sup>(١)</sup>.

ومن أمثلة ذلك: أن أبا أيوب سليمان بن داود الشاذكوني من الحفاظ الكبار إلا أنه كان يُتهم بشرب النيد وبالوصع حتى قال البخاري «هو أضعف عندي من كل صعيق»<sup>(٢)</sup>.  
لكن قال ابن الصلاح لما ذكر ألقاظ المرتبة الأولى من التعديل: «وكذا إذا قيل في العدل إنه حافظ أو صابط»<sup>(٣)</sup>. ومراده أن اللطيفين حيث قد أُطلقا في حق معلوم العدالة.  
وقال السخاوي: «الظاهر أن مجرد الوصف بـ (الإتقان) كذلك قياساً على الضبط إذ هما متقاربان لا يزيد الإتقان على الضبط سوى إشعاره بمزيد الصبط»<sup>(٤)</sup>.  
٥ - (حجة) وهو أقوى من (ثقة). وما يدل على ذلك:

أ - أن الأجري سأل أبا داود عن سليمان بن بنت شرحبيل فقال: «ثقة يخطئ كما يخطئ الناس قال الأجري: قلت هو حجة؟ فقال الحجة أحمد بن حنبل»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: فتح المغيث ١/ ٣٦٤

(٢) انظر تذكر الحفاظ ٢/ ٤٨٨، ومبرر الاعتدال ٢/ ٢٠٥، وفتح المغيث ١/ ٣٦٤

(٣) علوم الحديث ص ٢٣٧

(٤) فتح المغيث ١/ ٣٦٤

(٥) انظر: المنصور السابق ١/ ٣٦٥.

ب - قول عثمان بن أبي شيبة في أحمد بن عبد الله بن يونس: «ثقة وليس بحجة»<sup>(١)</sup>.

ج - قول ابن معين في محمد بن إسحاق: «ثقة وليس بحجة»<sup>(٢)</sup>.

٦ - (صدوق) وصف بالصدق على طريق المبالغة<sup>(٣)</sup>. وهو دون الثقة.

قال ابن الصلاح: «ومشهور عن عبد الرحمن بن مهدي القدوة في هذا الشأن أنه حدث فقال: حدثنا أبو خلدة»<sup>(٤)</sup>. ف قيل له: أكان ثقة؟ فقال: كان صدوقاً وكان مأموناً وكان خيراً<sup>(٥)</sup> - وفي رواية: (كان خياراً) - الثقة شعبة وسفيان<sup>(٦)</sup>. فوصف ابن مهدي أبا خلدة بما يقتضي القول ثم ذكر أن هذا اللمط (ثقة) يقال لمثل شعبة وسفيان<sup>(٧)</sup>.

٧ - (محلّه الصدق) لفظ يدل على أن صاحبه محله ومرتبته مطلق الصدق<sup>(٨)</sup>.

٨ - (مقارب الحديث) بالكسر (مقارب) اسم فاعل أي حديثه مقارب لحديث غيره<sup>(٩)</sup> من الثقات<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: فتح المغيث ٣٦٥/١.

(٢) انظر: المصدر السابق ٣٦٥/١.

(٣) فتح المغيث ٣٦٥/١ - ٣٦٦.

(٤) هو خالد بن دينار التميمي السعدي انظر الاستعانة في معرفة المشهورين من حملة النعم بالله ٦٠١/١.

(٥) علوم الحديث ص ٢٣٨.

(٦) انظر: شرح النصرة والتذكرة ٩/٢.

(٧) انظر: تدريب الراوي ٣٤٥/١.

(٨) التقييد والإيضاح ص ١٦٢.

(٩) فتح المغيث ٣٦٦/١.

وبالفتح (مقارب) اسم مفعول: أي حديثه يقاربه حديث غيره<sup>(١)</sup>.  
والمراد: يقارب الناس في حديثه ويقاربونه. أي، ليس حديثه بشاذ ولا منكر<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك ما رواه الترمذي قال: «إسماعيل بن رافع قد ضعّفه بعض أصحاب الحديث، وسمعت محمداً - يعني البخاري - يقول: هو ثقة مقارب الحديث»<sup>(٣)</sup>.

٩ - (ثُبّت) سكون الموحدة. الثابت القلب واللسان والكتاب والحجة<sup>(٤)</sup>.

١٠ - (لا بأس به) و (ليس به بأس) لفظان في مرتبة (الصدوق)<sup>(٥)</sup>.

قال الصنعاني: «فإن قيل إنه ينبغي أن يكون (لا بأس به) أبلغ من (ليس به بأس) لعراقة (لا) في النفي.

أجيب: بأن في العبارة الأخرى قوة من حيث وقوع التكررة في سياق النفي مساوت الأولى في الجملة»<sup>(٦)</sup>.

(١) التقييد والإيضاح ص ١٦٢

(٢) فتح المغيث ٣٦٧/١

(٣) سنن الترمذي، كتاب فضائل المجاهد، باب ما جاء في فضل المرتبة ٤ ١٨٩ وانظر فتح مغيث ٣٦٧/١

(٤) المصدر السابق ١ ٣٦٤ قال السجواني "وأما بالفتح فما يُثبّت فيه المحدث مسموعه مع أسماء المشاركين له فيه، لأنه كالحجة عند الشخص لسماعه وسماع غيره"

(٥) انظر فتح المغيث ٣٦٥/١.

(٦) توضيح الأفكار ٢٦٥/٢

١١ - قال ابن الصلاح: «قولهم... (فلان ما أعلم به بأسا) هو في التعديل دون قولهم: (لا بأس به)»<sup>(١)</sup>.

وقال العراقي: «(أرحو أنه لا بأس به) نظير (ما أعلم به بأسا) أو الأولى أرفع لأنه لا يلزم من عدم العلم حصول الرجاء بذلك»<sup>(٢)</sup>.

## ١٢ - (صالح) و (صالح الحديث)

ذكر ابن حجر أن «عادة الأئمة إطلاق الصلاحية حيث يريدون بها الديانة، أما حيث أريد بها الصلاحية في الحديث فيقيدونها»<sup>(٣)</sup>.

١٣ - (إلى الصدق ما هو) أي أنه ليس سعيد عن الصدق<sup>(٤)</sup>.

١٤ - (شيخ) في المرتبة الثالثة من التعديل عند ابن أبي حاتم، يكتب حديثه وينظر فيه<sup>(٥)</sup>.

قال أبو الحسن بن القطان: «...قول أبي حاتم وقد سئل عنه - يعني عبد الحميد ابن محمود - (شيخ)، هذا ليس بتضعيف، وإنما هو إخبار بأنه ليس من أعلام أهل العلم وإنما هو شيخ وقعت له روايات أخذت عنه»<sup>(٦)</sup>.

(١) علوم الحديث ص ٢٤٠

(٢) شرح التنصرة والتذكرة ٦/٢

(٣) انظر النكت عن كتاب ابن الصلاح ٢/٦٨٠، وفتح المغيث ١/٢٠٠

(٤) فتح المغيث ١/٣٦٦

(٥) الجرح والتعديل ٢/٣٧

(٦) قيل لأوطار ٣/٢١٨

لكن قال الحافظ الذهبي: "قوله - يعني أنا حاتم - : (شيخ)، ليس هو عبارة جرح... ولكنها أيضاً ما هي عبارة توثيق وبالإستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة"<sup>(١)</sup>.

### ومن المصطلحات الخاصة ببعض الأئمة في التوثيق بالألقاب:

١ - قال ابن الصلاح: "وحاء عن أبي جعفر أحمد بن منان قال كان عبد الرحمن بن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف، وهو رجل صدوق. فيقول: رجل صالح الحديث"<sup>(٢)</sup>.

قال السخاوي: "وهذا يقتضي أنها - يعني صالح الحديث - هي والوصف صدوق عند ابن مهدي سواء"<sup>(٣)</sup>.

٢ - قال ابن معين: "إذا قلت: ليس به بأس فهو ثقة"<sup>(٤)</sup>.

لكن لا يلزم من ذلك تساوي اللفظين، فقد قال العراقي: "لم يقل ابن معين إن قولي: (ليس به بأس) كقولي: (ثقة) حتى يلزم منه التساوي بين اللفظين، إنما قال: إن من قال فيه هذا فهو ثقة، وللثقة مراتب فالتعير عنه بقولهم: (ثقة) أرفع من التعبير عنه بأنه (لا بأس به) وإن اشتركا في مطلق الثقة"<sup>(٥)</sup>.

(١) ميران الاعتدال ٢/ ٣٨٥

(٢) علوم الحديث ص ٢٣٩

(٣) فتح المبحث ١/ ٣٦٦

(٤) علوم الحديث ص ٢٣٨، وانظر لسان الميران ١/ ١٣

(٥) شرح السيرة والتذكير ٧/ ٢ وانظر تحقيق التاريخ لاس معين برواية الدوري ١/ ١١٣.

ويطير ذلك ما ورد عن عبد الرحمن بن إبراهيم (دُحَيْم) حيث سأله أبو زرعة الدمشقي: «ما تقول في علي بن حوشب الفراري؟ فقال: (لا بأس به)، قال أبو زرعة: فقلت ولم لا تقول (ثقة) ولا تعلم إلا خيراً؟ قال قد قلت لك إنه ثقة»<sup>(١)</sup>.

٣ - قال مكِّي بن عبدان: «سألت مسلم بن الحجاج عن أبي الأزهر (أحمد بن الأزهر) فقال: أكتب عنه». قال الحاكم: «هذا رسم مسلم في الثقات»<sup>(٢)</sup>.

### ومن المصطلحات العامة في الجرح بالألفاظ:

١ - (ليس بالقوي) تنفي القوة مطلقاً وإن لم تثبت الصعف مطلقاً<sup>(٣)</sup>.

و(ليس بالقوي) تنفي الدرجة الكاملة من القوة<sup>(٤)</sup>.

قال الحافظ الذهبي: «وقد قيل في جماعات: (ليس بالقوي) واحتج به، وهذا النسائي قد قال في عدة: (ليس بالقوي) ويخرج لهم في كتابه. قال: قولنا (ليس بالقوي) ليس بجرح مُفسِد»<sup>(٥)</sup>. وبالإستقراء إذا قال أبو حاتم: (ليس بالقوي) يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت»<sup>(٦)</sup>.

(١) تريح أبو زرعة الدمشقي ١/ ٣٩٥ وانظر: شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ٧-٨.

(٢) تهذيب الكمال ١/ ٢٥٨. وانظر: حاشية الرمع والتكميل ص ١٤٩.

(٣) التكميل ١/ ٢٣٢.

(٤) المصدر السابق ١/ ٢٣٢.

(٥) الموقظة ص ٨٢.

(٦) المصدر السابق ص ٨٣.

- ٢ - (للضعف ما هو). أي: ليس بعيد عن الضعف<sup>(١)</sup>.
- ٣ - (تغيّر بأخـرة) اختل صبطه وحفظه في آخر عمره وآخر أمره وقد ورد هذا اللفظ بألفاظ متنوعة هي:
- أ - تغيّر بآخـره (بمد همزة وكسر الخاء والراء بعدها ضمير العائب).
- ب - تغيّر بآخـرة (بمد همزة وكسر الخاء وفتح الراء بعدها تاء مربوطة).
- ج - تغيّر بآخـرة (بفتح همزة والحاء والراء بعدها تاء مربوطة)<sup>(٢)</sup>.
- ٤ - (تعرّف وتُنكّر) (بصيغة الخطاب للمفرد المذكّر) أي: يأتي مرة بالمناكير ومرة بالمشاهير<sup>(٣)</sup>.
- ٥ - (نزكوه) (بفتح النون والزاء) أي: طعنوا فيه<sup>(٤)</sup>.
- ٦ - (روى مناكير) أي: روى أحاديث مكرة. ولا يلزم من هذا اللفظ ردّ مرويات الراوي كلها. وذلك لما يلي:
- أ - أن العبارة مشعرة بأن ذلك ليس وصفاً لارماً لجميع مروياته<sup>(٥)</sup>.
- قال ابن دقيق العيد: قولهم ' (روى مناكير) لا يقتضي - بمجرد ترك روايته حتى تكثّر المناكير في روايته وينتهي إلى أن يقال فيه: (منكر الحديث)؛

(١) فتح البعث ١/ ٣٧٤

(٢) انظر - قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ٢٤٩ هامش (٣)

(٣) تعريب الراوي ١/ ٣٥٠

(٤) فتح البعث ١/ ٣٧٤.

(٥) انظر المصدر السابق ١/ ٣٧٥

لأن (منكر الحديث) وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة<sup>(١)</sup>.

ب- أن الإمام أحمد قد قال في محمد بن إبراهيم التيمي: "يروي أحاديث منكر" فلم يلزم من ذلك رد مروياته، بل هو ممن اتفق عليه الشيخان وإليه المرجع في حديث: "إنما الأعمال بالنيات"<sup>(٢)</sup> لا سيما وأن الإمام أحمد وجماعة من المحدثين يطلقون (المكر) على الحديث المرد الذي لا متابع له<sup>(٣)</sup>.

ج- أن ذلك اللفظ قد يُستعمل في الثقة إذا روى الماكير عن الضعفاء ومن ذلك: أن الحاكم سأل الدارقطني عن سليمان بن بنت شرحبيل فقال: "ثقة. قال الحاكم: قلت أليس عنده مناكير؟ قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء، فأما هو فهو ثقة"<sup>(٤)</sup>.

٧- (واه بمرة). أي قولاً واحداً لا تَرُدُّ فيه<sup>(٥)</sup>

٨- (ليس بثقة ولا مأمون). لم يَظنَّ به الجرح الشديد.

وإذا قيل: (ليس بثقة) فإلتبادر جرح شديد لكن إذا كان هناك ما يُشعرُ بأنها استعملت في المعنى الآخر جُمِلَتْ عليه<sup>(٦)</sup>.

(١) فتح المبحث ٣٧٥/١

(٢) انظر: المصدر السابق ٣٧٥/١

(٣) انظر: هدي الساري ص ٤٣٧.

(٤) سؤالات الحاكم الساموري لدارقطني ص ٢١٧-٢١٨ وانظر فتح المبحث ٣٧٥/١

(٥) فتح المبحث ٣٧٣/١ وانظر: تدريب الراوي ٣٥٠/١

(٦) التكميل ٧٠/١



٩ - (يسرق الحديث). أن ينمرد المحدث بحديث فيجئ السارق ويدّعي أنه شارك هذا المحدث في سماع هذا الحديث من الشيخ، أو يكون الحديث عُرفَ براوٍ فيضيفه لراوٍ غيره ممّن شاركه في طبقته<sup>(١)</sup>. وقد ذكر الحافظ الذهبي أن ذلك أهون من وضع الحديث واحتلاقه في الإثم<sup>(٢)</sup>.

١٠ - (متروك).

أ - قال أحمد بن صالح: «لا يُترك حديث الرجل حتى يَجْمَعَ الجميع على ترك حديثه قد يقال (فلان ضعيف) فأما أن يقال: (فلان متروك) فلا، إلا أن يَجْمَعَ الجميع على ترك حديثه»<sup>(٣)</sup>.

ب - قال ابن مهدي: «قيل لشعبة: مَنْ الذي يترك حديثه؟ قال: إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر طَرَحَ حديثه، وإذا أكثر الغلط طَرَحَ حديثه وإذا اتهم بالكذب طَرَحَ حديثه، وإذا روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه فلم يستهم نفسه عليه طَرَحَ حديثه، وأما غير ذلك فارو عنه»<sup>(٤)</sup>.

وأما قولهم: (تركه فلان) فلا يلزم منه ترك الراوي مطلقاً.

وذلك لما يلي:

(١) فتح المغيث ١/ ٣٧٢.

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٧٢.

(٣) علوم الحديث ص ٢٤٠.

(٤) لسان الميراث ١/ ١٢. وانظر فتح المغيث ١/ ٣٧٢.

أ - لاحتمال أن يكون ترك الإمام لذلك الراوي بسبب شبهة لا توجب الحرج<sup>(١)</sup>.

ب - لأن هذه العبارة قد تستعمل في غير الترك الاصطلاحي المعروف، فقد قال علي بن المديني في عطاء بن أبي رباح: «كان عطاء احتلط بأحرقة، تركه ابن جريح، وقيس بن سعد».

قال الحافظ الذهبي: «لم يَغْنِ عليُّ بقوله: (تركه هذان) الترك العرفي ولكنه كبير وضعفت حواسه، وكانا قد تكفيا منه وتفقهها وأكثرها عنه فبطلاً فهذا مراده بقوله: (تركاه)»<sup>(٢)</sup>.

وقال في موضع آخر: «لم يَغْنِ الترك الاصطلاحي، بل عنى أهما بطلاً الكتابة عنه، وإلا فعطاء ثبت رَضِيَّ»<sup>(٣)</sup>.

١١ - (متهم بالكذب). يطلق هذا اللفظ على الراوي في حالين هما:

أ - إذا تفرّد برواية ما يخالف أصول الدين وقواعده العامة، ولم يكن في الإسناد من يتهم بذلك غيره<sup>(٤)</sup>.

ب - إذا عرف عنه الكذب في كلامه وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث السوي<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر، مجموع الفتاوى ٣٤٩/٢٤ - ٣٥٠، حاشية الرفع والتكميل ص ١٤١.

(٢) سير أعلام النبلاء ٨٧/٥.

(٣) ميراث الاعتدال ٧٠/٣.

(٤)، (٥) انظر، ص ١٤٥.

## ١٢ - (كذاب).

الإطلاق المشهور لهذا اللفظ يصرف إلى من كذب على النبي ﷺ ولو مرة واحدة<sup>(١)</sup>.

وثمة إطلاق آخر فقد قال ابن الوزير: «ومن لطيف علم هذا الباب أن يُعَلَّمَ أن لفظة (كذاب) قد يُطلقها كثير من المتعثرين في الجرح على من يهمل ويخطئ في حديثه وإن لم يثبت أنه تعمّد ذلك ولا تبين أن خطأه أكثر من صوابه ولا مثله... وهذا يدل على أن هذا اللفظ من جملة الألفاظ المطلقة التي لم يُفسّر سبها، ولهذا أطلقه كثير من الثقات على جماعة من الرفعاء من أهل الصدق والأمانة، فاحذر أن تغترّ بذلك في حق من قيل فيه من الثقات الرفعاء، فالكذب في الحقيقة اللغوية ينطلق على الوهم والعمد معاً، ويحتاج إلى تفسير إلا أن يدل على التعمد قرينة صحيحة»<sup>(٢)</sup>.

١٣ - يَسْتَعْمَلُ الأئمة للتضعيف السُّبِّي عبارات، منها: (فلان أوثق منه)، و(ليس مثل فلان) و(فلان أحب إليّ منه)<sup>(٣)</sup>.

بحلاف قولهم (غيره أوثق منه) فإنه كناية عن جرح الراوي؛ لأنها مفضلة بينه وبين راوٍ مبهم غير معين، مع تفضيل ذلك المبهم عليه، فتَصَدَّقُ العبارة في صورتها على تفضيل كل راوٍ عليه، ولهذا كانت جرحاً مطلقاً<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر ص ١٤٥

(٢) الروض الباسم ص ٨٢. وانظر حاشية الرفع والتكميل ص ١٦٨

(٣) انظر حاشية الرفع والتكميل ص ١٨٠ - ١٨١

(٤) انظر المصدر السابق ص ١٨٠ - ١٨١

ومن المصطلحات الخاصة ببعض الأئمة في الجرح بالآلفاظ

١ - قال السخاوي: «رَوَيْنَا عَنْ الْمُرِّي قَال: سَمِعَ الشَّافِعِي يَوْمًا أَنَا أَقُول: فُلَانٌ كَذَّابٌ. فَقَالَ لِي "يَا إِبْرَاهِيمُ أَكُنْ أَلْفَاظَكَ أَحْسَنَهَا، لَا تَقُلْ: كَذَّابٌ، وَلَكِنْ قُل: (حَدِيثُهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ)".»

وهذا يقتضي أنها حيث وجدت ' في كلام الشافعي تكون من المرتبة الأولى: ' وهي أشد مراتب الجرح.

٢ - قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن يونس بن أبي إسحاق قال: (كذا وكذا)

قال الحافظ الذهبي: هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيراً فيما يحبيه به والده، وهي بالاستقراء كناية عما فيه لين<sup>(١)</sup>.

٣ - (منكر الحديث) وهو لفظ يختلف المراد به بحسب اصطلاح قائله، فمن ذلك:

أ - ما ذكره الحافظ ابن حجر أن «هذه اللفظة يُطلقها الإمام أحمد على من يُعرب على أقرانه بالحديث، عرف ذلك بالاستقراء من حاله»<sup>(٢)</sup>.

(١) المراد: عبارة (حديثه ليس بشيء).

(٢) فتح البعث ١/ ٣٧٣

(٣) هيران الاعتدال ٤/ ٤٨٣

(٤) هدي الساري ص ٤٥٣

ب - صرح البخاري بصطلاحه حيث قال: «من قلت فيه» (منكر الحديث) فلا تجل الرواية عنه»<sup>(١)</sup>.

ج - نقل السخاوي عن العراقي قوله: «كثيراً ما يطلقون المنكر على الراوي، لكونه روى حديثاً واحداً»<sup>(٢)</sup>.

د - قال ابن دقيق العيد: «(منكر الحديث) وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه»<sup>(٣)</sup>.

#### ٤ - من اصطلاحات ابن معين:

أ - قال ابن معين: «إذا قلت (هو ضعيف) فليس بثقة، لا تكتب حديثه»<sup>(٤)</sup>.

ب - وإذا قال: (يكتب حديثه) فالمراد أنه من جملة الصنفاء الذين يكتب حديثهم<sup>(٥)</sup>.

ج - إذا قال (ليس بشيء) فالمراد أن أحاديث الراوي قليلة<sup>(٦)</sup> وقد يريد بذلك الجرح الشديد<sup>(٧)</sup>. وإنما يُعرف ذلك بتسع الأقوال الأخرى لابن

(١) ميران الاعتدال ٦/١، وانظر. لسان الميراث ١/٢٠.

(٢) فتح المبحث ١/٣٧٥.

(٣) المصدر السابق ١/٣٧٥.

(٤) علوم الحديث ص ٢٢٨.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ١/٢٤٢ - ٢٤٣.

(٦) انظر - هدي لسري ص ٤٢١.

(٧) انظر طبعة التكميل ص ٥٥.

لاسن معين وأقوال غيره من الأئمة في ذلك الراوي، فإذا كان الراوي الذي قال فيه ابن معين، (ليس شيء) قليل الحديث، وقد وثقه ابن معين في الروايات الأخرى أو وثقه الأئمة الآخرون تعيّن حمل كلمة ابن معين على معنى قلة الحديث لا الجرح. وأما إذا وجدنا راوياً كأبي العطوف الجراح بن المنهال، قال فيه ابن معين: (ليس شيء) وقد اتفق الأئمة على جرحه جرحاً شديداً فذلك قرينة على أن مراد ابن معين موافق لمراد الأئمة<sup>(١)</sup>.

#### ٥. من اصطلاحات البخاري:

أ- قال الحافظ الذهبي: «البحاري قد يطلق على الشيخ (ليس بالقوي) ويريد أنه ضعيف»<sup>(٢)</sup>.

ب- تقدم قول البخاري «من قلت فيه: (منكر الحديث) فلا تجلّ الرواية عنه»<sup>(٣)</sup>.

ج- قال الذهبي: «قول البخاري: (سكتوا عنه) طاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء أنها بمعنى (تركوه)»<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن كثير: «البحاري إذا قال في الرجل (سكتوا عنه) أو (فيه نظر) فإنه يكون في أدنى المسارل وأردئها عنده ولكنه لطيف العبارة في التحريح»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر طليعة السكيل ص ٥٥

(٢) الموقظة ص ٨٣

(٣) انظر: الصمحة السابعة

(٤) الموقظة ص ٨٣

(٥) اختصار علوم الحديث ص ٨٩

د - قوله (فيه نظر) يقتضي الطعن في صدق الراوي<sup>(١)</sup> غالباً  
 قال الحافظ الذهبي في ترجمة عبد الله بن داود الواسطي: "قد قال البخاري: (فيه  
 نظر) ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً"<sup>(٢)</sup>.  
 وقال في ترجمة عثمان بن فائد: "قُلْ أن يكون عند البخاري رحل فيه نظر إلا  
 وهو متهم"<sup>(٣)</sup>.  
 وقال أيضاً، "وكذا عاداته إذا قال: (فيه نظر) بمعنى أنه متهم أو ليس بثقة، فهو  
 عنده أسوأ حالاً من الضعيف"<sup>(٤)</sup>.  
 وكلام الحافظ الذهبي دقيق جداً لأنه قيّد الموضع الأول بقوله. (غالباً)، وقال  
 في الثاني: (قُلْ أن يكون). وقال في الثالث: (بمعنى أنه متهم أو ليس بثقة).  
 ويشهد لذلك أن أفراداً من الرواة قد قال البخاري في كل منهم: (فيه نظر)  
 وهم من المختلف فيهم جرحاً وتعديلاً.  
 فقد ورد تعديلهم من أئمة متشددين، كما ورد تصعيفهم، لكنه من جهة الضغط  
 لا من جهة العدالة، ومن أولئك الرواة.

(١) التتكيل ١/ ٢٠٥

(٢) ميراث الاعتدال ٢/ ٤١٦

(٣) المصدر السابق ٣/ ٥٢

(٤) الموقظة ص ٨٣

- ١ - حرب بن سريج بن المنذر المنقري<sup>(١)</sup>.
- ٢ - يحيى بن سليم أبو بلج الفزاري الواسطي<sup>(٢)</sup>.

(١) أقوال الأئمة في شأن هذا الراوي هي

- أ - قال أبو الوليد الطبرسي: "كان جازماً لم يكن به بأس، ولم أسمع منه شيئاً".
- ب - قال ابن معين، "ثقة".
- ج - قال الإمام أحمد: "ليس به بأس".
- د - قال أبو حاتم، "ليس بقوي، يُكره عن الثقات".
- هـ - قال ابن حبان: "يخطئ كثيرٌ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد".
- و - قال ابن عدي، "ليس بكثير الحديث، وكان حديثه عرائف وأمرادات، وأرجو أنه لا بأس به".
- ز - قال الدارقطني "صالح".

انظر تهذيب الكمال ٥، ٥٢٣، وتهذيب ٢/ ٢٢٤

(٢) أقوال الأئمة في شأن هذا الراوي هي

- أ - قال يزيد بن هارون "قد رأيت أد تلج وكان حراً لنا وكان يتحد الحماة يستأنس بهن وكان يذكر الله تعالى كثيراً".
  - ب - قال ابن سعد وابن معين والسمائي والدارقطني "ثقة".
  - ج - قال الإمام أحمد: "روى حديثاً مكرراً".
  - د - قال الخوزجاني وأبو الفتح الأزدي "كان ثقة".
  - هـ - قال أبو حاتم "صالح الحديث لا بأس به".
  - و - قال يعقوب بن سفيان "كوفي لا بأس به".
  - ز - ذكره ابن حبان في الثقات وقال "يخطئ".
  - ح - نقل ابن عبد البر وابن الخوزي أن ابن معين صممه.
- انظر تهذيب التهذيب ١٢/ ٤٧



هـ - قوله. (في حديثه نظر) يُشعرُ بأن الراوي صالح في نفسه<sup>(١)</sup>، وإنما الخلل في حديثه لغفلة أو سوء حفظ<sup>(٢)</sup>.

٦ - من اصطلاحات أبي حاتم:

أ - قوله: (فلان لا يُحتج به)

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي هو وحصين بن عبد الرحمن وعطاء بن السائب قريب بعضهم من بعض، محلهم عندنا محل الصدق، يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم.  
قلت لأبي: ما معنى: (لا يحتج بحديثهم)؟ قال: كانوا قوماً لا يحفظون فيحدثون بها لا يحفظون فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن تيمية: «وأما قول أبي حاتم. (يكتب حديثه ولا يحتج به) فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أن شرطه في التعديل صعب،

(١) هذا مقصود انسحق بين النعمان (فيه نظر) و(في حديثه نظر) نكر قال الحافظ الذهبي "قال (البخاري): إذا قلت، فلان (في حديثه نظر) فهو متهم وه".

سير أعلام النبلاء ٤٤١/١٢.

وأما قوله (في إسناده نظر) فقد أكثر منه البخاري في تاريخه الكبير وقد ذكر ابن عدي قول البخاري في أوامير بن عبد الله الرعي: (في إسناده نظر)

قال ابن عدي: "يريد أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود، وعائشة وغيرهم لا لأنه ضعيف عنه" الكامل في ضعفاء الرجال ٤٠١/١ وانظر هدي الساري ص ٣٩٢.

(٢) السكيت ٢٠٥/١.

(٣) الجرح والتعديل ١٣٣/٢

والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في اصطلاح جمهور أهل العلم»<sup>(١)</sup>.

ب - قوله: (يكتب حديثه).

قال الحافظ الذهبي «قول أبي حاتم هذا ليس بصيغة توثيق ولا هو بصيغة إهدار»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: «قوله (يكتب حديثه). أي. ليس هو بحجة»<sup>(٣)</sup>.

٧. من اصطلاحات الدارقطني.

أ - قال حمزة السهمي سألت أبا الحسن الدارقطني قلت له، «إذا قلت:

(فلان لئِنْ) أيش تريد به؟ قال. لا يكون ساقطاً متروك الحديث ولكن يكون

محروفاً بشيء لا يُسقطُ عن العدالة»<sup>(٤)</sup>.

ب - قوله: (فلان أعور بين عميان) أي. أن ذلك الراوي وإن كان فيه ضعف م

فهو أحسن حالاً ممن معه من الضعفاء في ذلك الإسناد»<sup>(٥)</sup>.

ج - (فلان يُعتبر به) أي. أنه من جملة الضعفاء لكنه صالح للاعتبار بحديثه»<sup>(٦)</sup>.

و (فلان لا يعتبر به) أي: أنه ضعيف جداً لا يصلح للاعتناء»<sup>(٧)</sup>.

(١) مجموع الفتاوى ٢٤ / ٣٥٠. وانظر: حاشية الرمع والتكميل ص ١٤٤

(٢) ميراث الاعتدال ٤ / ٣٤٥

(٣) المصدر السابق ٢ / ٣٨٥

(٤) سؤالات حمزة بن يوسف السهمي لندار قطني ص ٧٢ وانظر علوم الحديث ص ٢٣٩

(٥) انظر: التكل ١ / ٣٦١

(٦) انظر: اختصار علوم الحديث ص ٥٠

(٧) انظر المصدر السابق ص ٥٠

وأما الألفاظ قليلة الاستعمال أو نادرة الوجود<sup>(١)</sup> فمنها:

١ - (الميزان) كناية عن قوة الحفظ والضبط<sup>(٢)</sup>.

قال الثوري: «حدثني الميزان عبد الملك بن أبي سليمان.

وقال ابن المبارك: عبد الملك ميزان»<sup>(٣)</sup>.

٢ - (سداد من عيش).

قال الجوهري: «وأما قولهم (فيه سداد من عور)<sup>(٤)</sup>، و(أصبت به سداداً من

عيش) أي: ما تُسدُّ به الحُلَّة»<sup>(٥)</sup>.

هو إطلاق هذا اللفظ على الراوي يوحى بأنه في أدنى مراتب التوثيق.

٣ - (كان فسلاً) بفتح الفاء وسكون السين.

الفسل في اللغة: الرذل النذل الذي لا مروءة له ولا حلد<sup>(٦)</sup>.

٤ - (ليس من جمال المحامل)<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر حمله من هذه الألفاظ في كتاب (شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال)

للمذكور/ سَعْدِي الهاشمي. هذا اعتمدت عليه في هذا المبحث والمبحث التالي له

(٢) انظر: حاشية الرفع والتكميل ص ١٥٧

(٣) تهذيب التهذيب ٦/ ٣٩٧

(٤) قول العرب (سداد من عور) بكسر السين وفتح العين وحر الحلة راء معجمة

(٥) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ٣٥٣، ولسان العرب ٣/ ٢٠٧. مادة (سداد)

(٦) لسان العرب ١١/ ٥١٩ مادة (فسل)

(٧) المحامل جمع (محمل) بكسر الميم الأولى وسكون الحاء وفتح الميم الثانية قال بن سيده المحمل

"ثَقَانٌ عَلَى الْبَعْرِ يَحْمِلُ فِيهَا الْعَدِيلَانِ" لسان العرب ١١/ ١٧٨ مادة (حمل)

جَمَلُ المحامل هو الجمل القوي الشديد الذي يقدر على حمل الرحلين العديدين لمسافات بعيدة<sup>(١)</sup>، هو صف الرجل بأنه (جمل محامل)، كناية عن القوة، وقولهم: (ليس من جمال المحامل) كناية عن الضعف لضعفه يسير، ولذلك ذكرها السخاوي في المرتبة التي تلي مراتب التوثيق من مراتب التحريج<sup>(٢)</sup>.

٥ - (لا يكتب عنه إلا زُخفاً) أي من أراد أن يتكلف الكتابة عنه فلا بأس كالذي يمشي زحفاً<sup>(٣)</sup>.

٦ - (مؤد) بالتحفيف بمعنى: هالك من قولهم - (أودى فلان) إذا هلك. (مؤدة) بالتشديد مع الهمزة. أي: حسن الأداء<sup>(٤)</sup>.

٧ - (هو على يدي عدل) كناية عن الهالك فهو تصعيف شديد<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر. شرح الفاظ الجريح النادرة، أو قليلة الاستعمال ص ١٤

(٢) انظر: فتح المعيث (مخطوط ٤٨/٢)

(٣) حاشية الجرح والتعديل للمعلمي ٢١٦/٣

(٤) انظر: ص ٨٣.

(٥) اعتر العراقي هذه الجملة بوثيقاً بـ (روي) فقد ذكر (سبحوي) عن شعبة ابن حجر أن العرومي كان يطن بها هكذا - بكسر الهمزة الأولى، بحيث تكون البعثة لمواحدة، ويرفع اللام وتنوينها - وقد استشكل الحفاظ ابن حجر كونها لتوثيق لقول أبي حاتم في ترجمة جبارة بن دعس (ضعيف الحديث) وقوله لما سأله ابنه عنه. (هو على يدي عدل) فقد استعمل هذه العبارة في حق روي ضعفه ثم تحقق بن حجر من كونها لمخرج (شديد بعد وفوه) على أصل العبارة عند العرب

انظر. الجرح والتعديل ٥٥٠/٢، وفتح المعيث ١/٣٧٧-٣٧٨

(٦) فتح المعيث ١/٣٧٨

وأصل ذلك مثل عند العرب حيث كان أحد التسابعة (ملوك اليمن) إذا أراد قتل أحد دفعه إلى واليه على شرطته واسمه (عدل) من بني سعد العشيرة فمن وُصِفَ على يديه فقد تحقق هلاكه<sup>(١)</sup>.

٨- (يُزْرَفُ فِي الْحَدِيثِ).

قال اس أبي حاتم: "يعني يكذب"<sup>(٢)</sup>.

٩- (يُفْجَحُ الْحَدِيثُ) كناية عن الوضع<sup>(٣)</sup>.

١٠- (حَاطَبٌ لَيْلٍ) كناية عن عدم الانتقاء وعمّا يعتري الكثير من عدم

الإتقان<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: الحركات.

عَمِدَ بَعْضُ الْأُئِمَّةِ إِلَى التَّعْيِيرِ - أحياناً - بحركات تنبئ عن أحكامهم على بعض

الرواة.

وأغلب ما يوحد تفسير المراد بتلك الحركات عن طريق تلاميذ أولئك الأئمة

لحضورهم تلك المحاليس العلمية التي صدرت فيها، وقد يُفسَّرُها الحفاظ ذوو

التبعية والاستقراء<sup>(٥)</sup>.

(١) فتح البعث ١/٣٧٨.

(٢) الجرح والتعديل ٧/٢٧١.

(٣) شرح الصاطي للتجريح المدرة أو فلبية الاستعمال ص ٨١.

(٤) انظر: المصدر السابق ص ٩١.

(٥) انظر: المصدر السابق ص ٩٩.

فمن تلك الحركات:

### ١ . تحريك الأيدي.

قال علي بن المديني: «سمعت يحيى بن سعيد، وذكر عمر بن الوليد الشنّي فقال بيده بحركها. كأنه لا يقوّيه. قال علي: فاسترحمت أنا، فقال: ما لك؟ قلت: إذا حركت يدك فقد أهلكته عندي قال: ليس هو عدي عن أعتد عليه ولكنه لا بأس به»<sup>(١)</sup>.

### ٢ . تحريك الرأس:

قال عبد الله بن علي بن المديني. «مثل أبي عن سويد الأنباري فحرك رأسه وقال ليس بشيء...»<sup>(٢)</sup>.

### ٣ . تحميض الوجه:

قال علي بن المديني: «سألت يحيى بن سعيد عن سيف بن وهب فحمّض<sup>(٣)</sup> يحيى وجهه. وقال: كان سيف هالكاً من الهالكين»<sup>(٤)</sup>.

(١) الجرح والتعديل ١٣٩/٦

(٢) تاريخ بغداد ٢٢٩/٩

(٣) قال ابن منظور " حلاّ حامض المزاد، في العصب إذا قسد وتغيّر عداوة وفؤاد حمض، ونفس حمصة تصرف من الشيء أول ما تسمعه وتحمض الرجل تحوّل من شيء إلى شيء"

لسان العرب ٧/ ١٤٠ مادة (حمض)

(٤) الجرح والتعديل ٢٧٥/٤

٤ . تكلّح الوجه<sup>(١)</sup>:

قال البردعي: «ذكرت لأبي ررعة عمرو بن عثمان الكلابي، فكلّح وجهه وأساء الشاء عليه»<sup>(٢)</sup>.

## ٥ . الإشارة إلى اللسان:

ومن ذلك أن البردعي سأل أبا ررعة عن رباح بن عبد الله. فقال: «كان أحمد ابن حنبل يقول: وأشار أبو ررعة يده إلى لسانه. أي: أنه كذاب...»<sup>(٣)</sup>.

(١) الكلوح تكلّح في عوس. انظر: لسان العرب ٢ / ٥٧٤ مادة (كلح)

(٢) الصنعاء ص ٧٥٩

(٣) أحوية أبي ررعة على أسنة البردعي ص ٣٦٠

## الفصل الثاني

### مراتب الفاظ الجرح والتعديل





### مراتب الجرح والتعديل:

اعتنى عبد الرحمن بن أبي حاتم بتقسيم مراتب الجرح والتعديل، ثم تتابع العلماء من بعده على جمع الألفاظ المشهورة وتصنيفها إلى مراتب تتحلّى بها درجة كل راوٍ.

فمنهم تكلم في ذلك ابن الصلاح، والذهبي، والعراقي، والسحاوي، حيث تكلم كل منهم بحسب اجتهاده.

وقد أودع الحافظ ابن حجر مقدمة كتابه (تقريب التهذيب) تصنيفاً خاصاً بمراتب الرواة في ذلك الكتاب.

فأما ابن أبي حاتم فقد ذكر تقسيماً مجملاً لمراتب الرواة، وتقسيماً آخر مفصلاً لمراتب ألفاظ الجرح والتعديل.

فقال في تقسيمه المجمل لمراتب الرواة:

### مراتب الرواة:

١ - "فمنهم الثبت الحافظ الورع المتقن الجليل الناقد للحديث فهذا الذي لا

يُختلف فيه ويُعتمد على حرحه وتعديله ويُحتج بحديثه وكلامه في الرجال.

٢ - ومنهم العدل في نفسه الثبت في روايته الصدوق في نقله الورع في ديه

الحافظ لحديثه المتقن فيه، فذلك العدل الذي يُحتج بحديثه ويُوثق في نفسه.

٣ - ومنهم الصدوق الورع الثبت الذي يهيم أحياناً - وقد قبله الجهابذة النقاد -

فهذا يُحتج بحديثه.

٤ - ومنهم الصدوق الورع المغضى العائب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يُحتج بحديثه في الحلال والحرام.

٥ - وخامسٌ قد ألصق نفسه بهم ودلّسها بينهم ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولى المعرفة منهم الكذب، فهذا يترك حديثه وتطرح روايته<sup>(١)</sup>.

فالمرتبة الأولى خاصة بالأئمة والمراتب الأخرى لسائر الرواة.

ثم قسّم مراتب ألقاظ التعديل إلى أربع مراتب هي:

- ١ - إذا قيل للواحد إنه (ثقة)، أو (متقن ثبت)، فهو ممن يُحتج بحديثه.
- ٢ - وإذا قيل له: إنه (صدوق)، أو (محمّد الصدوق)، أو (لا بأس به) فهو ممن يُكتَب حديثه ويُنظر فيه وهي المرتبة الثانية.
- ٣ - وإذا قيل (شيخ)، فهو بالمرتبة الثالثة يُكتَب حديثه ويُنظر فيه إلا أنه دون الثانية.

٤ - وإذا قيل، (صالح الحديث)، فإنه يُكتَب حديثه للاعتبار<sup>(٢)</sup>.

ولا تعارض بين ما ذكره في مراتب الرواة «أن الصدوق الورع الثبت الذي يسمّ أحياناً - وقد قبله الجهابذة النقاد - يُحتج بحديثه»، وبين قوله:

(١) مقدمه الجرح والتعديل ص ١٠.

(٢) الجرح والتعديل ٣٧/٢.

إذا قيل له (صدوق) أو (محلل الصدق)، أو (لا بأس به) فهو ممن يُكْتَبُ حديثه ويُنظر فيه. وذلك لأمر:

١ - لأن الاحتجاج بمن ذكره في مراتب الرواة مُقَيَّدٌ بمن قد قبله الجهابذة النقاد.

٢ - ولأنه قد صرح في الأولى بالاحتجاج، وفي (صالح الحديث) وهي المنزلة الرابعة، بأنه يُكْتَبُ حديثه للاعتبار، فمقيت المرتبان الثانية والثالثة محل نظر، ولا شك أن من قبله الجهابذة النقاد من أهلها للاحتجاج، فهو ممن يُنَحَّضُ حديثه، وإنما يُعرف قولهم له بتتبع أقوال أهل النقد في الراوي، من جهة توثيقهم له، أو من جهة تصحيحهم وتحسينهم لما تفرَّد به.

٣ - أن الحافظ ابن الصلاح قد علّق على حكم ابن أبي حاتم، حيث قال: "فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه" بقوله: هذا كما قال؛ لأن هذه العبارات لا تُشعرُ شريطة الصبط فيُنظر في حديثه ويُختبر حتى يعرف صبطه...

وإن لم يُستوفَ النظر المُعرّف لكون ذلك المحدث في نفسه ضابطاً مطلقاً، واحتجنا إلى حديث من حديثه اعترفنا ذلك الحديث ونظرنا هل له أصل من رواية غيره؟<sup>(١)</sup>

فأفاد ذلك أن النظر المذكور هو لمعرفة ضبط الراوي مطلقاً، أي كونه تام الضبط، أو خفّ ضبطه يسيراً لكنه صالح للاحتجاج، وإنما يُعرف ذلك بأمر منها:

- ١ - مقارنة مروياته بمرويات الثقات الأثبات.
  - ٢ - قبول الجهادية النقد له بتوثيقهم إياه، أو تصحيحهم وتحسينهم لما تفرّد به.
  - ٣ - إخراج الشيخين له في الأصول من صحيحيهما.
  - ٤ - معرفة كونه لا يروي من الحفظ، بل يعتمد على الكتاب.
- ونحو ذلك من القرائن المرجّحة لجانب الاحتجاج.
- فإن لم يُستَوْفِ النظر المفيد لكونه ضابطاً مطلقاً لم يحتج بشيء من حديثه إلا ما كان له أصل من حديث غيره.
- فكلام ابن الصلاح يقتضي أمرين هما على الترتيب كمايلي
- أ - النظر في سائر مرويات الراوي الصدوق لمعرفة درجة ضبطه.
- ب - من لم يُستَوْفِ النظر المذكور في حقه، فلا مدّ من الطر في أي حديث نحتاجه من حديثه. أله أصل من حديث غيره أم لا؟
- وهراتب الجرح عند ابن أبي حاتم أربع أيضاً. وهي
- ١ - «إذا أحباوا في الرجل بـ (لَيِّن الحديث) فهو ممن يُكتب حديثه ويُنظر فيه اعتباراً.
  - ٢ - وإذا قالوا (ليس بقوي). فهو بمنزلة الأولى في كَسَةِ حديثه إلا أنه دونه.
  - ٣ - وإذا قالوا (ضعيف الحديث). فهو دون الثاني لا يُطرح حديثه بل يُعتبر به.
  - ٤ - وإذا قالوا (متروك الحديث) أو (داهب الحديث) أو (كذاب) فهو ساقط الحديث لا يُكتب حديثه. وهي المنزلة الرابعة»<sup>(١)</sup>.

(١) الجرح والتعديل ٢/ ٣٧.

وهذا التقسيم قد جعل المراتب الثلاث الأولى للاعتبار، لكن بعضها أرفع من بعض وأقوى.

كما أنه جعل المتروك والكذاب في درجة واحدة لاشتراكهما في حكم المرتبة المذكورة (لا يكتب حديثه)، وإلا فإنه من المعلوم أن منزلة الكذاب هي أدنى المنازل وفوقها منزلة المتهم بالكذب، وفوق ذلك المتروك.

ما زاده ابن الصلاح من ألفاظ الجرح والتعديل.  
زاد ابن الصلاح ألفاظاً أخرى على ما ذكره ابن أبي حاتم. وذلك على النحو التالي:

١ - ما نُصَّ على دخوله في المرتبة الأولى من مراتب التعديل، حيث قال: "وكذا إذا قيل: (ثبت) أو (حجة).

وكذا إذا قيل في العدل: إنه (حافظ أو ضابط)»<sup>(١)</sup>.

٢ - ما ذكره من الألفاظ دون تصنيف لكن صنفها العراقي في كتابه: (التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُعلّق من كتاب ابن الصلاح)، وذلك على النحو التالي:

أ - ألفاظ من المرتبة الرابعة من مراتب التوثيق. وهي:

(فلان روى عنه الناس)، (فلان وسط)، (فلان مقارب الحديث)، (فلان ما أعلم به بأساً).

ب - ألفاظ من المرتبة الأولى من مراتب الجرح. وهي:

(١) علوم الحديث ص ٢٣٧.

(فلان ليس بذاك)، (فلان ليس بذاك القوي)، (فلان فيه ضعف)، (فلان في حديثه ضعف).

ومن المرتبة الثانية: (فلان لا يُحتج به)، (فلان مضطرب الحديث)

ومن المرتبة الثالثة: (فلان لا شيء)، (فلان مجهول)<sup>(١)</sup>.

مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي.

قَسَمَ الحافظ الذهبي مراتب التعديل إلى أربع مراتب. وقسم مراتب الجرح إلى خمس مراتب، لكن نقل السخوي أن مراتب الجرح عند الذهبي ست مراتب بزيادة مرتبة (ضعيف).

قال الذهبي في الصط التعليل "فأعلى العبارات في الرواة المقولين:

١ - (ثبت حجة)، و(ثبت حافط)، و(ثقة متقن)، و(ثقة ثقة).

٢ - ثم (ثقة).

٣ - ثم (صدوق)، و(لا بأس به)، و(ليس به بأس).

٤ - ثم (محلّ الصدق)، و(جيد الحديث)، و(صالح الحديث)، و(شيخ وسط)،

و(شيخ حسن الحديث)، و(صدوق إن شاء الله)، و(صويلح) ويحو ذلك<sup>(٢)</sup>.

ثم ذكر ألفاظ الجرح مُبْتَدَأً بالأشد منها فما دونه، لكن ترتيبها مع الابتداء

بالأخف على النحو التالي:

(١) انظر: علوم الحديث ص ٢٤٠، والتفصيل والإيضاح ص ١٦١

(٢) ميران الاعتدال ٤ / ١

١ - (يُضَعَّفُ)، (فيه ضَعْفٌ)، (قد ضُعِفَ)، (ليس بالقوي)، (ليس بحجة)، (ليس بذلك)، (تُعرف وتُكر)، (فيه مقال)، (تُكْتَم فيه)، (لَيْسَ)، (سيء الحظ)، (لا يُحتج به)، (اختلف فيه)، (صدوق لكنه مبتدع).

٢ - (ضعيف)، (ضعيف الحديث)، (مضطرب)، (مكره)<sup>(١)</sup>.

٣ - (واهٍ بمرّة)، (ليس بشيء)، (ضعيف جداً)، (ضَعُفوه)، (ضعيف واهٍ)، (منكر الحديث)

٤ - (متروك)، (ليس بثقة)، (سكتوا عنه)، (ذاهب الحديث)، (فيه نظر)، (هالك)، (ساقط).

٥ - (متهم بالكذب)، (متفق على تركه).

٦ - (دخال)، (كذاب)، (وضاع)، (يصع الحديث)<sup>(٢)</sup>

وهذا التقسيم دقيق جداً في تحديد مراتب الألفاظ، كما يشهد بذلك تفريقه بين (صدوق) و(صدوق إن شاء الله) و(صدوق لكنه مبتدع)

وقد حكم الحافظ الذهبي على ما ذكره من أنفاظ الجرح بقوله.

”ويحو ذلك من العبارات التي تدلّ بوضعها على أطراح الراوي بالأصالة أو

على ضعفه، أو على التوقف فيه، أو على حواز أن يُحتج به مع لَيْسَ ما فيه“<sup>(٣)</sup>

(١) انظر فتح المعيث ٣٧٦/١

(٢) ميزان الاعتدال ٤/١

(٣) انظر. ميزان الاعتدال ٤/١



ولعله أراد بقوله: «تدلُّ بوضعها على أطراح الراوي بالأصالة»: ثلاث مراتب هن: الرابعة، والخامسة، والسادسة.

وبقوله: «أو على ضعفه» المرتبتين الثانية والثالثة.

وبقوله: «أو على التوقف فيه، أو على جواز أن يُحتج به مع لين ما فيه»، المرتبة الأولى، لكثرة ما يحصل في حق أهلها من توقف أهل العلم عن الحكم عليهم بالصعف المطلق، أو من تجويزهم للاحتجاج بأولئك؛ لأن صعفهم يسير. ومعلوم أن التردد يقع كثيراً في حق ذوي المرتبة الأخيرة من التعديل والمرتبة الأولى من الجرح.

ما راده العراقي على تقسيم الذهبي، وما خالفه فيه.  
أولاً: الزيادات:

أ - في مراتب التعديل:

١- زاد في المرتبة الأولى قولهم: (ثقة ثبت).

٢- وفي المرتبة الثالثة قولهم: (مأمون)، (خيار).

٣- وفي المرتبة الرابعة قولهم: (رووا عنه)، (إلى الصديق ما هو)، (شيخ)،

(مقارب الحديث)، (أرجو أنه لا بأس به)، (ما أعلم به بأساً)'.<sup>(١)</sup>

ب - في مراتب الجرح:

١- راد في المرتبة الأولى قولهم: (في حديثه ضعف)، (ليس بذاك القوي)،

(١) شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ٣- ٦.

(ليس بالمتين)، (ليس بعمدة)، (ليس بالمرضي)، (للضعف ما هو)، (فيه خُتِفَ)،  
(طعنوا فيه)، (مطعون فيه)، (لَيْزَ الحديث)، (فيه لَيْزٌ)، (تكلموا فيه).

٢- وفي المرتبة الثانية قولهم: (واه)، (حديثه منكر).

٣- وفي المرتبة الثالثة قولهم: (رُدَّ حديثه)، (ردوا حديثه)، (مردود الحديث)،  
(طرحوا حديثه)، (مُطَرَّح)، (مُطَرَّح الحديث)، (إرم به)، (لا شيء)، (لا يساوي  
شيئاً).

٤- وفي المرتبة الرابعة قولهم: (داهب)، (متروك الحديث)، (تركوه)، (لا يُعتبر  
به)، (لا يعتبر بحديثه)، (ليس بالثقة)، (غير ثقة ولا مأمون).

٥- وفي المرتبة السادسة قولهم: (يكذب)، (وضع حديثاً)<sup>(١)</sup>.

ثانياً: المخالفات:

١- ذكر (لا يُحتج به)، و(ضعفوه) في المرتبة الثانية من الجرح.

وهما لمظان مختلفا المرتبة عند الذهبي. ف (لا يُحتج به) في مرتبة: (فيه ضعف)  
و(ضعفوه) في مرتبة: (ضعيف جداً).

٢- ذكر قولهم: (متهم بالكذب - أو الوضع) في مرتبة (المتروك)<sup>(٢)</sup>.

وقد أفردها الذهبي في مرتبة مستقلة مع (متفق على تركه).

(١) انظر، شرح التبصرة والتذكرة ١١/٢ - ١٢.

(٢) المصدر السابق ١١/٢ - ١٢.

مراتب الجرح والتعديل عند الحفاظ ابن حجر:

١- الصحابة.

٢- مَنْ أَكَّدَ مَدْحَهُ

إما بأفعل التفضيل كـ (أوثق الناس)

أو بتكرير الصفة لفظاً كـ (ثقة ثقة)، أو معنى كـ (ثقة حافظ)

٣- مَنْ أَفْرَدَ بِصِفَةٍ كـ (ثقة)، أو (متقن)، أو (ثبت)، أو (عدل)

٤- مَنْ قَصَرَ عَنْ دَرَجَةِ الثَّالِثَةِ قَلِيلاً (صدوق)، أو (لا بأس به)، أو (ليس به بأس).

٥- مَنْ قَصَرَ عَنْ دَرَجَةِ الرَّابِعَةِ قَلِيلاً: (صدوق سيء الخط)، (صدوق يهمل)، أو

(له أو هام)، أو (يخطئ)، أو (تعيّر بأجرة).

ويلتحق بذلك: مَنْ رُمِيَ بِسُوءٍ مِنَ الْمَدْعَةِ كَالْتَشْيِيعِ وَالْقَدْرِ وَالنَّصَبِ وَالْإِرْجَاءِ

والتجهيم.

٦- مَنْ لَيْسَ لَهُ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا الْقَلِيلُ وَلَمْ يَشْتَ فِيهِ مَا يُتْرَكُ حَدِيثُهُ مِنْ أَحْلَاهِ.

(مقبول) حيث يتابع وإلا (قليل الحديث).

٧- مَنْ رَوَى عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ وَلَمْ يُوثَّقْ: (مستور) أو (مجهول الحال)

٨- مَنْ لَمْ يَوْحِدْ فِيهِ تَوْثِيقٌ لِمُعْتَبَرٍ، وَوُجِدَ فِيهِ إِطْلَاقُ الضَّعْفِ وَلَوْ لَمْ يَمْسُرْ (ضعيف).

٩- مَنْ لَمْ يَرَوْعْ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَلَمْ يُوثَّقْ: (مجهول).

١٠- مَنْ لَمْ يُوثَّقِ التَّهْ صُغْفٌ مَعَ ذَلِكَ بِقَادِحٍ: (متروك)، أو (متروك

الحديث)، أو (واهي الحديث)، أو (ساقط).

١١ - من اتهم بالكذب.

١٢ - من أطلق عليه اسم الكذب والوضع<sup>(١)</sup>.

مراتب ألفاظ التعديل عند السخاوي:

المرتبة الأولى: ما أتى بصيغة أفعل: أوثق الخلق، أثبت الناس، أصدق من أدركت من البشر.

وَيُلْحَقُهَا: إليه المنتهى في التثبت،

ويحتمل أن يُلْحَقَ به: لا أعرف له نظيراً في الدنيا.

المرتبة الثانية: لا يُسأل عن مثله.

المرتبة الثالثة: ثقة ثبت، ثبت حجة، ثقة ثقة.

المرتبة الرابعة: ثقة، ثبت، كأنه مُصَحَّف، متقن، حجة، وكذا إذا قيل لعدل: حافظ، ضابط.

المرتبة الخامسة: ليس به بأس، لا بأس به، صدوق، مأمون، خيار.

المرتبة السادسة: محله الصدق، رَوَاهُ عَنْهُ، رَوَى النَّاسُ عَنْهُ، يُرَوَّى عَنْهُ، إِلَى

الصدق ما هو، شيخ وسط، وسط، شيخ، مقارب الحديث،

صالح الحديث، يُعْتَمَرُ بِهِ، يَكْتُبُ حَدِيثَهُ، حَيْدَ الْحَدِيثِ، حَسَنَ

الحديث، ما أقرب حديثه، صويلح، صدوق إن شاء الله،

أرجو أن ليس به بأس<sup>(٢)</sup>.

(١) تقريب التهذيب ص ٧٤.

(٢) انظر فتح المعيث ١/ ٣٦٢-٣٦٨.

### مراتب ألفاظ الجرح عند البخاري:

المرتبة الأولى: فيه مقال، فيه أدنى مقال، ضَعَفَ، فيه ضَعْفٌ، في حديثه ضَعْفٌ، تُعْرِفُ وتُتَكِرُ، ليس بدالك، ليس بذاك القوي، ليس بالمُتَيْنِ، ليس بالقوي، ليس بحجة، ليس بعمدة، ليس بمأمون<sup>(١)</sup>، ليس من إبل القباب، ليس من رجال المحاميل<sup>(٢)</sup>، ليس من جمّازات المحاميل، ليس بالمرضي، ليس بمحمدونه، ليس بالحافظ، غيره أوثق منه، في حديثه شيء، فلا بل مجهول<sup>(٣)</sup>، فيه جهالة، لا أدري من هو، للضعف ما هو، فيه خُلْفٌ، طعنوا فيه، مطعونٌ فيه، نكوه، سيء الحفظ، لَيْنٌ، لَيْنُ الحديث، فيه لَيْنٌ، تكلموا فيه، سكتوا عنه، فيه بَطَرٌ (من غير البخاري).

المرتبة الثانية: ضعيف، مكر الحديث، حديثه مكر، له ما يُنكر، له مساكير، مضطرب الحديث، وإياه ضَعَّفوه، لا يُجْتَحَبُ به.

المرتبة الثالثة: رُدَّ حديثه، ردوا حديثه، مردود الحديث، ضعيف جداً، وإياه مرّة، تالف، طرخوا حديثه، إرم به، مُطْرَحٌ، مُطْرَحُ الحديث،

(١) إن كان المراد به من جهة العدالة مدحها في هذه المرتبة محل نظر

(٢) انظر. فتح البعث (مخطوط ٤٨ / ٢).

(٣) المجهول عند ابن حجر قسماً مجهول الخال، وهو فوق الضعيف والمجهول العين وهو فوقه، فوق المتروك

لا يكتب حديثه، لا يُحِلُّ كَتَبُهُ حديثه، لا تُحِلُّ الرواية عنه،  
ليس شيء، لا شيء، لا يساوي فلساً، لا يساوي شيئاً.

المرتبة الرابعة: يسرق الحديث، متهم بالكذب، متهم بالوضع، ساقط، هالك،  
ذاهب، ذاهب الحديث، متروك، متروك الحديث، تركوه،  
مجمع على تركه، هو على يَدَي عدل، مُؤَدٍّ، لا يعتبر به، لا يعتبر  
بحديثه، ليس بالثقة، ليس بثقة، غير ثقة ولا مأمون، سكتوا  
عنه، فيه نظر (من البخاري).

المرتبة الخامسة: كذاب، يضع الحديث، يكذب، وضاع، دُخِلَ، وضع  
حديثاً.

المرتبة السادسة: أكذب الناس، إفيه المنتهى في الوضع، ركن الكذب<sup>(١)</sup>.

الحكم في مراتب التعديل عند السخاوي:

قال السخاوي: «ثم إن الحكم في أهل هذه المراتب الاحتجاج بالأربع الأولى منها.  
وأما التي بعدها فإنه لا يُتَحَجَّ بأحد من أهلها لكون أفعالها لا تُشعر بشريعة  
الضبط، بل يُكتب حديثهم ويحتبر<sup>(٢)</sup>».

(١) انظر فتح المعيث ١/ ٣٧١-٣٧٥

وقد ذكر السخاوي -سجاً لنظم ألفية العرب- مراتب «سجريح» متداً بأسوء الألفاظ  
(أكذب الناس) وذكر أن الأسب ترتيبها عن هذا النحو مذکور هنا، لتكون مراتب القسمين  
(التعدين) (السجريح) متطمة في سلك واحد بحيث يكون أولها الأعلى من التعدين وآخرها الأدنى  
من التجريح انظر فتح المعيث ١/ ٣٧١

(٢) «محدوف» ما نفيه من كلام ابن الصلاح. وقد تقدم ذكره في ص ٢٠٩

وأما السادسة فالحكم في أهلها دون أهل التي قبلها، وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوصوح أمرهم فيه<sup>(١)</sup>.

وما ذكره - رحمه الله - بالنسبة للمرتبة الخامسة مأخوذ من كلام ابن الصلاح كما نقله بعد ذلك، لكننا نجد الأئمة يُحْسِنون حديث (الصدوق) كما هو الشأن في محمد بن عمرو ابن علقمة<sup>(٢)</sup>، ومحمد بن إسحاق<sup>(٣)</sup> ونحوهما.

وأما المرتبة السادسة فالظاهر أن الحكم فيها يخضع لما يدور حول الراوي من القرائن في تلك الرواية، فربما كان الراوي (صدوقاً يحظى) لكن هو أوثق من يروي عن ذلك الشيخ لطول ملازمته له وجبرته بحديثه فيتقوى بذلك.

قال ابن تيمية - رحمه الله -: «الراوي إما تُقبَل روايته مطلقاً أو مقيداً.

فأما المقبول إطلاقاً فلا بُدَّ أن يكون مأمون الكذب بالمظنة وشرط ذلك العدالة وحُلُوه عن الأعراض والعقائد الفاسدة التي يُظَنُّ معها جوار الوضع، وأن يكون مأمون السهو بالحفظ والضبط والإتقان.

وأما المقيد فيختلف باختلاف القرائن ولكل حديث دوق ويختص بنظر ليس للأخر<sup>(٤)</sup>.

(١) فتح المعيت ١/٣٦٨.

(٢) ميزان الاعتدال ٣/٦٧٣.

(٣) انظر سير أعلام النبلاء ٧/٤١، وفتح الباري ٩/١٨١، هذا حسَّ الحافظ ابن حجر إسناده حديث أخرجه أبو داود، لحاكم من طريقه.

(٤) انظر، مجموع الفتاوى ١٨/٤٧.

الحكم في مراتب الجرح عند السحاوي:

المرتبتان الأولى والثانية: تخرج أحاديث أصحابها للاعتبار، حيث تصلح في المتابعات والشواهد؛ لأن صيغ تلك المرتبتين تُشعرُ بصلاحية المتَّصِّبِ بها لذلك وعدم مفاقمتها له.

لكن يُستثنى من ذلك لفظ (منكر الحديث) لأن الحكم فيه يختلف بحسب اصطلاح قائله.

وأما المراتب الأربع الأخيرة: فلا تصلح أحاديث أصحابها للاعتبار مطلقاً<sup>(١)</sup>

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) انظر فتح المعيث ١/ ٣٧٥.



تاریخ

مراتب الفاظ العمل

حكم هذه المراتب	المستوى	المرتبة	زناجات العراقي	اللهم	المرتبة	ما والا	ابن الصلاح	ابن أبي حاتم	المرتبة
حكم هذه المراتب	مما أنسى نصيبه (العسل) أرتق مطلق أثبت الناس - أفصح من أدركت من البشر ويدعو به إليه المنتهى في الشيء. ويحتمل أن يدحق به - لا أعرف له نظير في الدنيا لا يتأهل عن مثله.	١							
		٢							
		٣	ثقة ثبت	ثقة حجة - ثقة حافظ	١	ثقة - حجة -			
		٤	ثقة ثقة	ثقة ثقة	٢	ثقة - حجة - وكذا إذا قيل في العسل - حافظ -			
		٥	ثقة ثبت ثقة	ثقة ثقة	٣	ثقة - حجة - وكذا إذا قيل في العسل - حافظ -			
حكم هذه المراتب	صديق - لا بأس به ليس به بأس - مأثور - حيار	٥	مأثور حيار	صديق - لا بأس به - ليس به بأس	٣			صديق - عنه الصديق - لا بأس به	٢

## توزيع الأقسام

الدرجة	أبو أبي حاتم	ما زاده ابن الصلاح	الدرجة	المصنف	زيادات المرواني على المصنف	الدرجة	المستخرج	حكم هذه المرواني
٢	شيخ			عنه المصنف - عبد الطهيت - شيخ - وسط - شيخ حسن الطهيت - صديق ابن شاه الله - صديح	إلى الصديق ما هو - أوجو أنه لا بأس به - ما أعلم به بأساً - دوى عنه - مقارب الطهيت	٦		أحاديث أمشاط هذه المرواني على نظر لاني هذه الأمشاط متجانسة بين الاحتجاج وهذه، فكثيراً ما يكتفهم بالصديق أو الحسن على ما نُقِر به هولاً - لا يفت ذلك من فرائض ترقى بها، وكثيراً ما ينتلج لأئمة في الحكم على أصحابهم
٤	صالحي الطهيت -	دوى عنه الناس - وسط - مقارب الطهيت - ما أعلم به بأساً	٤	عنه المصنف - عبد الطهيت - شيخ - وسط - شيخ حسن الطهيت - صديق ابن شاه الله - صديح	إلى الصديق ما هو - شيخ وسط - وسط - شيخ - مقارب الطهيت - صالحي الطهيت - يسر به - يكتف حديثه - جيد الطهيت - ما أقرب حديثه - صديح - صديق إبن شاه الله - أوجو أن ليس به بأس - حسن الطهيت			

## مصادر الفاظ المخرج والتعديل:

- \* ابن أبي حاتم (المخرج والتعديل ٢/ ٣٧)
- \* ابن الصلاح (علوم الحديث ص ٢٣٧ - ٢٤٠، تحقيق بنت الشاطئ)
- \* تصنيف المرواني للألفاظ عند ابن الصلاح (النفيد والإيضاح ص ١٦٩)
- \* الذهبي (ميران الاعتدال ١/ ٤)
- \* زيادات المرواني على المصنف، وخالفاته له (شرح البصرة والتذكرة ٢/ ١٢ - ١٣)
- \* السخاوي (فتح الميث ١/ ٣٦٣ - ٣٧٨، تحقيق الأعظمي)

## توزيد بلفاسم

### مراتب الفاظ الجرح

حكم هذه المراتب	السخاوي	المرتبة	زيادات العراقي	علامات	الدهلي	المرتبة	ما زاده	ابن أبي حاتم	المرتبة
يؤخذ عليه كونه قد دخل في هذه مرتبة السخاوي. هما: ١- رديس سأموت) قويا في الأصل سمع نداء المصالح ولكن إذا ظهر أن مرادها لي راو معنى كونه يس يسأمون، خطأ فثبت الفاظ حبيته في مرتبة الأولى كما قال السخاوي ٢- (مجهول) فإن المجهول غسان أ- مجهول، الخال وهو فوق الضعيف ب- مجهول القوي وهو دون الضعيف وهو أبوك لي فسكنهم ابن حجر وهذان لمرتبان (الأول والثاني) صديقان للاعتبار. و هذا (مكر شديد) فإن حكمه بحسب اصطلاح فائدة	فيه مقال. فيه أمي مقال. ضحك. فيه ضعف. في حديثه ضعف ليس بذلك. ليس بذلك القوي. ليس بالقوي ليس بأبوك. ليس بحجة. ليس بعمد ليس بساموت. ليس بالرخي. ليس بصادق. ليس بهفاظ. غيره أولئك منه. قُتِرَ ونُكِرَ. في حديثه شيء. فيه كس. لئ الغالب. لئ. مجهول فيه جهالة. لا تجري ما هو. للضعف هو هو فيه ضحك. ضحك. فيه تركه. مضمون فيه مجهول. الضحك. تكديرا فيه. ليس من أول القباب. ليس من حال الجاهل. ليس من عاراف الجاهل. سكتوا عنه. فيه نظر (من غير الجاهل)	٢	واو. حديثه مكر	لا يخرج به. ضعفه.	ضعيف الجهل. مضطرب الجهل مكر (٥) منه	٢	لا يخرج به. مضطرب الجهل.	ليس بقرى	٢





## **دراسات في الجرح والتعديل**

إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبَّيحي الحمداني الكوفي

ترجمته وأقوال أئمة الجرح والتعديل فيه

- دراسة تحليلية -



## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد، فإن المرحلة الجامعية بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية تُيسّر للطالب معرفة المصادر الأصلية لتراجم الرواة وجرحهم وتعديلهم، وتسبب له القول في كيفية الرجوع إليها والإفادة منها وتبيين له الاطلاع على قواعد الجرح والتعديل وضوابط تعارضهما، وتُبين له الأسلوب الأمثل في تطبيقها

ولذا فإن الطالب الجامعي بحاجة إلى نموذج يحتذي منهجه ويسلك سبيله في كيفية الإفادة من المصادر، وتنظيم المعلومات والموازنة بينها واستخلاص نتائجها، فرأيت أن الإسهام باليسير من الجهد لتحقيق هذا العرص يفي بعض المقصود ويلبي شيئاً من الهدف المنشود، فأعددت هذه الدراسة بعنوان:

"إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني الكوفي. ترجمته وأقوال الأمة الجرح والتعديل فيه. دراسة تحليلية" وقسمتها إلى فصلين:

### الفصل الأول: الترجمة (عرض ودراسة)

وفيه ثمانية مباحث هي:

المبحث الأول: اسمه ونسبه ونسبته وكنيته.

المبحث الثاني: مولده (تاريخه ومكانه).

المبحث الثالث: شيوخه.

المبحث الرابع: طبقاته.

المبحث الخامس: من يُحكم على روايته عنهم بالانقطاع.



المبحث السادس: الرواة عنه.

المبحث السابع: وفاته.

المبحث الثامن: مَنْ أخرج له من أصحاب الكتب الستة.

الفصل الثاني: أقوال أئمة الجرح والتعديل (عرض وتحليل).

وفيه ستة مباحث هي:

المبحث الأول: أقوال الأئمة المتشددين.

المبحث الثاني: أقوال الأئمة المعتدلين.

المبحث الثالث: أقوال الأئمة المتساهلين.

المبحث الرابع: أقوال الأئمة الآخرين (من لم تُدرس مناهجهم

في الجرح والتعديل)

المبحث الخامس: ثناء آباء إسرائيل عليه.

المبحث السادس: أقوال الأئمة المتأخرين.

يلي ذلك حاتمة الدراسة وفهرسان لمصادرها وموضوعاتها.

هأمل أن يجد طالب علم الحديث الشريف في هذه الدراسة منهجاً يرتضيه وأثراً

يقتضيه، وأن تجد هذه الدراسة من رجال العلم ما يُقَوِّمُ خطأها ويُسَدُّ خللها

وما توفيقني إلا بالله عليه توكلتُ وإليه أنيب.

إِفْطِيحُ الْإَوَّلِ

الترجمة

( عرض ودراسة )

موسم بهار

## المبحث الأول: اسمه ونسبه ونسبته وكنيته

إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق<sup>(١)</sup> - عمرو بن عبد الله<sup>(٢)</sup> - الشَّيْبِي<sup>(٣)</sup>  
الهمداني<sup>(٤)</sup> الكوفي<sup>(٥)</sup> يُكنى أبا يوسف<sup>(٦)</sup>.

## المبحث الثاني: مولده (تاريخه ومكانه)

قال أبو عبد الله البخاري: قال لي أحمد بن أبي الطَّيِّب<sup>(٧)</sup> عن وكيع<sup>(٨)</sup>: «وُلِدَ  
إسرائيل سنة مائة»<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) انظر الطبقات الكبرى ٦/ ٣٧٤، وطبقات خليفة بن خياط ص ١٦٨، وتاريخه ص ٤٣٧.  
(٢) انظر: الطبقات الكبرى ٦/ ٣١٣، وطبقات خليفة بن خياط ص ١٦٢.  
(٣) الشَّيْبِي: نفع ابنين المهمة وكسر الباء نسبة إلى سبيع بن صعب بن معاوية بن كثر بن مالك  
ابن جشم بن حاشد بن جشم بن حيوان بن نوف بن همدان انظر الأساب ٧/ ٣٥  
(٤) طبقات خليفة بن خياط ص ١٦٨، والتاريخ الكبير ٥٦/ ٢  
(٥) انظر الطبقات الكبرى ٦/ ٣٧٤، وطبقات خليفة بن خياط ص ١٦٨، والتاريخ الكبير ٥٦/ ٢،  
ومعرفة النشأت ١/ ٢٢٢  
(٦) الطبقات الكبرى ٦/ ٣٧٤، وسؤالات ابن الجندب لاس معين ص ٧٧، وطبقات خليفة بن خياط  
ص ١٦٨، والخرج والتعديلات ٢/ ٣٣٠  
(٧) هو أحمد بن أبي الطَّيِّب سليمان العدادي، المعروف بـ (المروزي)، صدوق حافظ، صنفه أبو حاتم وقد أدركه  
ولم يكتب عنه، وكتب عنه أبو زرعة الرازي فذكره حافظاً صدوقاً من الطبقة العاشرة، مات سنة ٢٣٠ هـ  
انظر الخرج والتعديلات ٢/ ٥٢، وتهذيب الكمال وتحقيقه ١/ ٣٥٧-٣٥٩، وتقريب التهذيب ص ٨٠  
(٨) هو ابن الجراح، الإمام المشهور. انظر تهذيب الكمال ١/ ٣٥٨  
(٩) التاريخ الكبير ٥٦/ ٢، وإسناده حسن

وقال أيضاً: «حدثني أحمد بن سليمان قال. سمعت وكيعاً يقول: «وُلِدَ إسرائيل والحسن بن صالح مقتل قتيبة»<sup>(١)</sup> بخراسان».

وهذا السياق الأخير معارض لما ورد في السياق الأول لأن مقتل قتيبة اس مسلم سنة ٩٦ هـ<sup>(٢)</sup> والظاهر أن الوهم قد حصل في تحديد سنة مقتل قتيبة، حيث ظن الراوي أنه سنة مائة، ولم يقع في تاريخ مولد إسرائيل والحسن ابن صالح، لأن البخاري - رحمه الله - ساق الإسناد نفسه في ترجمة الحسن ابن صالح فقال: «قال لي أحمد بن أبي الطيب عن وكيع: ولد سنة مائة»<sup>(٣)</sup>.

وروى أبو عبيد الأجرى عن أبي داود ما يوافق الجزء السالم من الوهم فقال «قال أبو داود: «وُلِدَ إسرائيل بخراسان»<sup>(٤)</sup>.

(١) هو ابن مسلم الباهلي القائد المشهور

(٢) التاريخ الصغير ١٢٦/٢، بالإسناد المذكور آنفاً

(٣) انظر: تاريخ خليفة بن خياط ص ٣١٣، وتاريخ الرسل والملوك ٥٠٦/٦.

(٤) التاريخ الكبير ٢٩٥/٢ ويوافق ذلك ما رواه الخطيب بإساده بن هرون بن حاتم عن دُئس بن حميد

حميد قال: «وُلِدَ إسرائيل بن يوسف سنة مائة» تاريخ بعدد ٢٤/٧. وانظر تهذيب الكمال

٥٢٤/٢. لكن دُئس بن حميد قد قال فيه أبو حاتم: «ضعيف الحديث» الحرح والتعديل ٤٤٦/٣

وانظر: ميراب الاعتدال ٢٣٢ وراوي عنه هارون بن حاتم أصعب منه قد كتب عنه أبو زرعة

وأبو حاتم ثم تركا الرواية عنه، ولا مثل عنه أبو حاتم قال «أسأل الله السلامة» الحرح والتعديل

٨٨/٩. وانظر ميزان الاعتدال ٢٨٢/٤

(٥) سؤالات الأجرى أبو داود ١٦٠/٣ ١٦١

## المبحث الثالث: شيوخه

روى إسرائيل بن يونس عن تسعة وستين شيخاً، يمكن تصنيفهم على ثمان مراتب، هي:

## أولاً: مرتبة (ثقة) وما فوقها

- ١- إبراهيم بن عبد الأعلى الجعفي مولا هم الكوفي.
- ٢- أشعث بن أبي الشعثاء المحاربي الكوفي.
- ٣- الرُّكَيْن بن الربيع بن عميلة الفزاري الكوفي.
- ٤- زياد بن علاقة الثعلبي الكوفي<sup>(١)</sup>، رُمي بالنصب.
- ٥- زيد بن جبير الطائي الكوفي.
- ٦- سعيد بن مسروق الثوري الكوفي.
- ٧- سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي مولا هم الكوفي الأعمش<sup>(٢)</sup>.
- ٨- صرار بن مروة الشيباني الكوفي.
- ٩- عاصم بن سليمان الأحول<sup>(٣)</sup> البصري.
- ١٠- عبدالعزيز بن رُفيع الأسدي المكي، ريل الكوفة.
- ١١- عبد الكريم بن مالك الجزري الحنّاني.

(١) انظر رجال صحيح مسلم ١/ ٧٤

(٢) انظر: رجال صحيح البخاري ١/ ٩٥.

(٣) انظر 'انصهر السابق في الموضوع المذكور

- ١٢ - عبد الملك بن عمير<sup>(١)</sup> اللخمي الكوفي، تغيّر حمظه.
- ١٣ - عثمان بن عاصم الأسدي<sup>(٢)</sup> الكوفي.
- ١٤ - عثمان بن عبد الله بن مؤهب التيمي مولا هم المدني.
- ١٥ - عثمان بن المغيرة الثقفي مولا هم الكوفي.
- ١٦ - علي بن بديمة الجزري الحراfi، رُمي بالتشيع.
- ١٧ - عمرو بن عبد الله النسيبي أبو إسحاق<sup>(٣)</sup> - جد إسرائيل - تغيّر بأخرة<sup>(٤)</sup>، ويُقال: اختلط<sup>(٥)</sup>.
- ١٨ - فرات بن أبي عبد الرحمن القزّاز<sup>(٦)</sup> الكوفي.
- ١٩ - مجرأة بن زاهر<sup>(٧)</sup> الأسملي الكوفي.
- ٢٠ - محمد بن جُحادة الأودي الكوفي.
- ٢١ - مُحارق بن خليفة الأحمسي الكوفي.
- ٢٢ - مسلم بن عمران البطّين الكوفي.
- ٢٣ - المغيرة بن مِقْسَم<sup>(٨)</sup> الضبي مولا هم الكوفي.

(١) انظر رجال صحيح مسلم ٧٤ / ١

(٢) هو أبو حصين. انظر رجال صحيح البخاري ٩٥ / ١

(٣) انظر التاريخ الكبير ٥٦ / ٢

(٤) انظر: ميران الاعتدال ٢٧٠ / ٣

(٥) انظر: تقريب التهذيب ص ٤٢٣.

(٦) انظر: رجال صحيح مسلم ٧٤ / ١

(٧) انظر التاريخ الكبير ٥٦ / ٢

(٨) انظر رجال صحيح مسلم ٧٤ / ١.

- ٢٤- المقدام بن شريح<sup>(١)</sup> الحارثي الكوفي.
- ٢٥- منصور بن المعتمر<sup>(٢)</sup> السلمي الكوفي.
- ٢٦- موسى بن أبي عائشة الهمداني مولا هم الكوفي.
- ٢٧- هشام بن عروة بن الزبير المدني.
- ٢٨- هلال بن أبي حميد الجهني مولا هم الوران الكوفي.
- ٢٩- الوليد بن العيزار العبدي الكوفي.
- ٣٠- يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق الشيبعي.
- ٣١- أبو الحويرية الجرمي الكوفي.
- ٣٢- أبو العنيس الكوفي الأصغر.
- ٣٣- أبو يعفور العبدي الكوفي.
- ثانياً: مرتبة (صدوق) و (لا بأس به)
- ١- آدم بن سليمان القرشي مولا هم الكوفي.
- ٢- آدم بن علي العجلي الكوفي.
- ٣- إسماعيل بن شميع الحنفي الكوفي، تُكَلِّم فيه لسدعة الخوارح.
- ٤- حجاج بن دينار الأشجعي مولا هم الواسطي.
- ٥- سعد أبو محاهد الطائي الكوفي.

(١) انظر رجال صحيح مسلم ١/ ٧٥

(٢) انظر رجال صحيح البخاري ١/ ٩٥



- ٦- سمالك بن حرب<sup>(١)</sup> الذهلي البكري الكوفي، تغيّر بأخرة.
  - ٧- عبّاد بن منصور الناجي البصري، رُمي بالقدر . تغيّر بأخرة.
  - ٨- عبد الله بن شريك العامري الكوفي، يتشيع.
  - ٩- عبد الله بن المختار البصري.
  - ١٠- عثمان الشحام العدوي البصري.
  - ١١- عمار بن معاوية الدهني البجلي مولا هم الكوفي، يتشيع.
  - ١٢- ميسرة بن حبيب النهدي الكوفي.
- ثالثاً. مرتبة (صدوق مبيء الحفظ) أو (صدوق لئّن الحفظ) أو (... زئما وهم) أو (... يهم) أو (... له أوهام) أو (... يُخطئ) أو (... كثير الخطأ)
- ١- إبراهيم بن مهاجر<sup>(٢)</sup> البجلي الكوفي.
  - ٢- إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدي<sup>(٣)</sup> القرشي مولا هم الكوفي، رُمي بالتشيع.
  - ٣- شبيب بن بشر البجلي الكوفي.
  - ٤- صالح بن رستم المزني مولا هم البصري.
  - ٥- طارق بن عبد الرحمن البجلي الكوفي.
  - ٦- عاصم بن بهدلة الأسدي مولا هم الكوفي.
  - ٧- عبد الله بن عَصَم الحنفي اليمامي نزيل الكوفة.

(١) انظر التاريخ الكبير ٥٦/٢

(٢) انظر، تاريخ بغداد ٢٠/٧

(٣) انظر، رجال صحيح مسلم ٧٤/١

- ٨- عبد الأعلى بن عامر الثعلبي الكوفي.
  - ٩- عيسى بن أبي عزة الكوفي.
  - ١٠- معاوية بن إسحاق بن طلحة التيمي الكوفي.
- رابعاً: مرتبة (مقبول) وهم المقلّون من الرواية.
- ١- حماد بن عبد الرحمن الأنصاري الكوفي.
  - ٢- زيد بن عطاء بن السائب الثقفي الكوفي.
  - ٣- يوسف بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري الكوفي.
- خامساً: مرتبة (مجهول)
- ١- قرظة. (غير منسوب).
  - ٢- أبو حوئل<sup>(١)</sup> العامري.
- سادساً: مرتبة (لن الحديث)
- ١- عامر بن شقيق بن حمزة الأسدي الكوفي.
  - ٢- أبو يحيى القتات الكوفي.
- سابعاً: مرتبة (ضعيف الحديث)
- ١- إسماعيل بن سلمان الأزرق<sup>(٢)</sup> التيمي الكوفي.
  - ٢- ثوير بن أبي فاختة الكوفي، رمي بالرفض.
  - ٣- جابر بن يزيد الجعفي الكوفي. رافضي.

(١)، (٢) انظر 'التاريخ' - رويه عباس الدوري عن ابن معين ٢٨/٢.

٤- عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي مليكة التيمي المدني.

٥- علي بن سالم بن شوال.

٦- عمر بن عبد الله بن يعلى<sup>(١)</sup> الثقفي الكوفي.

ثامناً. مرتبة (متروك)

عمر بن خالد القرشي مولا هم الكوفي الواسطي<sup>(٢)</sup>.

بيان عدد شيوخ إسرائيل بن يونس بالنسبة إلى مراتبهم وبلدانهم

المرتبة	البلدان	كوفيون	بصريون	مديون	خرانيون	واسطيون	غير مسويين	المجموع
ثقة	٢٨	١	٢	٢				٣٣
صدوق	٨	٣				١		١٢
صدوق سيء الخط	٩	١						١٠
مقبول	٣							٣
مجهول							٢	٢
لن الحديث	٢							٢
ضعيف الحديث	٤			١			١	٦
متروك						١		١
المجموع	٥٤	٥	٣	٢	٢	٢	٣	٦٩

(١) انظر: التلويح - رواية عباس الدوري عن ابن معين: ٢٨/٢

(٢) نظر تراجم هؤلاء الشيوخ في (الطبقات الكبرى) و (تهذيب الكمال) و (تقرير التهذيب)

خلاصة الجدول<sup>١</sup>

١- عدد شيوخ إسرائيل من الكوفيين (٥٤) وعن سواهم (١٥) وذلك يُفسّر-  
سكوت المصادر التي ترجمت له عن ذكر رحلاته وقت الطلب والتحمل، فكأن  
إسرائيل قد اكتفى بالأخذ عن شيوخ بلده الكوفة وما حاورها كالبصرة والوافدين  
إليها وعثر لقيهم في رحلته لأداء فريضة الحج.

٢- عدد من يُحتجّ بحديثه (٤٥) ومن يُحتمل الاحتجاج أو الاعتبار (١٣) ومن يصلح  
للاعتبار فقط (١٠) ومن لا يصلح للاعتبار (١) وهذا يسى عن حُسن انتقاء إسرائيل لشيوجه.

## المبحث الرابع: طبقته

تنوّعت آراء الأئمة في تحديد طبقة إسرائيل بن يونس بحسب مصطلح كل إمام  
في تقسيمه الطبقي<sup>(١)</sup>.

فقد عدّه محمد بن سعد في الطبقة السادسة من طبقات الكوفيين بعد  
الصحابة<sup>(٢)</sup>.

وذكره خليفة بن خياط في الطبقة السابعة من أهل الكوفة<sup>(٣)</sup>.

وذكره ابن حبان في طبقة أتباع التابعين<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر دراسة مُفصّلة وأهمية للتنظيم على الطبقات في (بحوث في تاريخ السّنة المشرفة)

(٢) الطبقات الكبرى ٣٧٤/٦

(٣) الطبقات ص ١٦٨

(٤) الثقات ٧٩/٦، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٦٩

وكذلك الشأن عند الحافظ الذهبي فقد تنوع اجتهاده في ذلك بحسب مصطلحه في كل كتاب من كتبه التي صنّفها على التقسيم الطبقي، فقد ذكره في الطبقة السابعة عشرة في تاريخ الإسلام<sup>(١)</sup>، وفي الطبقة الخامسة من الحفّاط<sup>(٢)</sup>، وفي الطبقة السابعة من الأعلام النبلاء<sup>(٣)</sup>، وفي الطبقة الخامسة من المحدثين<sup>(٤)</sup> (طبقة معمر والثوري).

ويجمع هذا التنوع قدرٌ مشتركٌ من الاتفاق وهو كون إسرائيل من أتباع التابعين كما صرح به ابن حبان وراي الأمر وصوحاً تصنيف الحافظ ابن حجر حيث قال: «من السابعة»<sup>(٥)</sup> وهم كبار أتباع التابعين<sup>(٦)</sup>.

**المبحث الخامس: مَنْ يُحْكَمُ عَلَى رِوَايَتِهِ عَنْهُمْ - إِنْ وَجَّهَتْ - بِالْإِنْقِطَاعِ**  
قال أبو حاتم: «إسرائيل لم يسمع من حبيب بن أبي ثابت، ولا من سلمة ابن كهيل، ولا من زبيد ولا من طلحة بن مُضَرِّف»<sup>(٧)</sup>.

(١) تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات ١٦١-١٧٠هـ) ص ٧٤

(٢) تذكرة الحفاظ ١/ ٢١٤

(٣) سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٥٥.

(٤) المعين في طبقات المحدثين ص ٥٩.

(٥) تقريب التهذيب ص ١٠٤

(٦) المصدر السابق ص ٧٥

(٧) المراسيل ص ١٤

وهؤلاء الأربعة كوفيون قد أدركهم إسرائيل، فإن مولده سنة ١٠٠ هـ ووفاته طلحة بن مُضَرَّف سنة ١١٢ أو سنة ١١٣ هـ، ووفاته حبيب بن أبي ثابت سنة ١١٩ هـ، ووفاته زُبيد بن الحارث وسلمة بن كُهَيْل سنة ١٢٢ هـ<sup>(١)</sup>. وجرّم أبي حاتم بعدم سماع إسرائيل منهم يقتضي الحكم على ما قد يوحد من روايته عنهم بالانقطاع من قبيل الإرسال الخفي.

### المبحث السادس، الرواة عنه.

عدد الرواة عن إسرائيل بن يونس خمسة وخمسون راوياً، يمكن تصنيفهم على خمس مراتب فيما يلي:

#### أولاً: مرتبة (ثقة) وما فوقها

- ١ - أحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعي الكوفي.
- ٢ - آدم بن أبي إياس العسقلاني، أصله خراساني، نشأ ببغداد.
- ٣ - إسماعيل بن جعفر<sup>(٢)</sup> الأنصاري الرُّقِّي مولا هم المدي.
- ٤ - الأسود بن عامر الشامي (شاذان)<sup>(٣)</sup> نزيل بغداد.
- ٥ - حجاج بن محمد المصيصي، ترمذي الأصل، سكن بغداد، ثم تحوّل إلى المصيصية.

(١) نظر الطبقات الكبرى ٣٠٩/٦، ٣١٠، ٣١٦، ٣٢٠ وصفات حلقه من حياط ص ١٥٩ ١٦٢

١٦٣

(٢)، (٣) نظر تاريخ بغداد ٢٠/٧.

- ٦- الحسين بن محمد التميمي المروزي، سكن بغداد.
- ٧- سليمان بن داود الطيالسي البصري.
- ٨- شهاب بن سوار<sup>(١)</sup> الفزاري مولا هم المدائني. رُمي بالإرجاء.
- ٩- شعيب بن حرب المدائني. نزيل مكة.
- ١٠- عبد الله بن صالح العجلي<sup>(٢)</sup> الكوفي، برل بغداد، وحدث بها.
- ١١- عبد الرحمن بن مهدي<sup>(٣)</sup> العنبري مولا هم، البصري.
- ١٢- عبدالرزاق بن همام الحميري مولا هم، الصنعائي، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع.
- ١٣- عبدالعزيز بن أبي رزمة اليشكري مولا هم المروزي
- ١٤- عبدالملك بن عمرو العقدي البصري.
- ١٥- عبدالواحد بن واصل السدوسي مولا هم، البصري، نزيل بغداد
- ١٦- عبيد الله بن موسى<sup>(٤)</sup> العبسي مولا هم الكوفي، كان يتشيع
- ١٧- عثمان بن عمر<sup>(٥)</sup> بن فارس، البصري، أصله من بخارى.

---

(١) انظر: رجال صحيح البخاري ٩٥ / ١

(٢) انظر: تاريخ بغداد ٢٠ / ٧.

(٣) انظر: المصدر السابق في الموضع المذكور.

(٤) انظر: رجال صحيح البخاري ٩٥ / ١.

(٥) انظر: رجال صحيح مسلم ٧٥ / ١

- ١٨- علي بن الجعد الجوهري البغدادي، رُمي بالتشيع.
- ١٩- عمرو بن محمد العنقزي الكوفي.
- ٢٠- عيسى بن يونس بن أبي إسحاق. أخو إسرائيل.
- ٢١- الفضل بن دكين<sup>(١)</sup> التيمي مولا هم، الكوفي.
- ٢٢- القاسم بن يزيد الجرمي الموصلبي.
- ٢٣- مالك بن إسماعيل<sup>(٢)</sup> النهدي مولا هم الكوفي.
- ٢٤- محمد بن عبد الله بن الربير<sup>(٣)</sup> الأسدي مولا هم الكوفي.
- ٢٥- محمد بن كثير العبدي البصري.
- ٢٦- محمد بن محبوب القرشي الدلال البصري.
- ٢٧- محمد بن يوسف الفضي مولا هم الثوري<sup>(٤)</sup>، نزيل قيسارية.
- ٢٨- المعافى بن عمران الأزدي الفهمي الموصلبي.
- ٢٩- معاوية بن عمرو الأزدي البغدادي، كوفي الأصل.
- ٣٠- موسى بن إسماعيل المنقري مولا هم الشوكي البصري.

---

(١) انظر، المخرج والتعديل ٣٣٠ / ٢

(٢) هو أبو غسان انظر: المصدر السابق في الموضع المذكور

(٣) هو أبو أحمد الربيري انظر: رجال صحيح مسلم ٧٥ / ١.

(٤) انظر. رجال صحيح البخاري ٩٥ / ١



- ٣١- الضر بن شميل<sup>(١)</sup> المازني البصري، نزيل مرو.
- ٣٢- هشام بن عبد الملك الباهلي مولا هم الطيالسي البصري.
- ٣٣- وكيع بن الجراح<sup>(٢)</sup> الرؤاسي الكوفي.
- ٣٤- يحيى بن آدم<sup>(٣)</sup> الأموي مولا هم الكوفي.
- ٣٥- يحيى بن أبي بكير العسدي الكرماني، كوفي الأصل، سكن بغداد.
- ٣٦- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة<sup>(٤)</sup> الهمداني مولا هم الكوفي.
- ٣٧- يزيد بن زريع العيثي البصري.
- ثانياً: مرتبة (صدوق)
- ١- أحمد بن خالد الوهبي الحمصي.
- ٢- إسحاق بن منصور<sup>(٥)</sup> السلولي مولا هم الكوفي. تُكْتَم فيه للتشيع.
- ٣- أسد بن موسى الأموي المصري. فيه نصب.
- ٤- خلف بن تميم التميمي الكوفي. نزيل المصيصة.
- ٥- سلم بن قتيبة الشعيري الخراساني، نزيل البصرة.
- ٦- عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي البصري.

(١) انظر رجال صحيح البخاري ٩٥ / ١.

(٢) انظر الجرح والتعديل ٣٣٠ / ٢.

(٣) انظر رجال صحيح البخاري ٩٥ / ١.

(٤) انظر رجال صحيح مسلم ٧٥ / ١.

(٥) انظر المصدر السابق في الموضوع المذكور.

- ٧- محمد بن سابق<sup>(١)</sup> التميمي مولا هم الكوفي، نزيل بغداد.
- ثالثاً: مرتبة (صدوق يهم) أو ( ... له أوهام) أو ( ... كثير الأوهام)
- ١- خالد بن عبد الرحمن الخراساني، نزيل ساحل دمشق.
- ٢- خالد بن يزيد الأسدي الكاهلي الكوفي.
- ٣- زافر بن سليمان الإيادي، سكن الري ثم بغداد.
- ٤- عبد الله بن رجاء الغداني، البصري.
- ٥- عبد الوهاب بن عطاء الخفاف العجلي مولا هم البصري، نزيل بغداد
- ٦- قبيصة بن عقة<sup>(٢)</sup> السوائي الكوفي.
- ٧- محمد بن يزيد القرشي الخراساني.
- ٨- مصعب بن المقدام<sup>(٣)</sup> الخثعمي مولا هم الكوفي.
- رابعاً: مرتبة (مقبول) وهم المقلون من الرواية.
- عبد الرحمن بن مصعب الأزدي القطان الكوفي.
- خامساً: مرتبة (ضعيف)
- ١- حماد بن واقد العيشي البصري.
- ٢- عبد الرحمن بن عثمان الثقفي البكرابي البصري<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: تاريخ بغداد ٧ / ٢٠.

(٢) انظر: الحرح والتعديل ٢ / ٣٣٠.

(٣) انظر: رجال صحيح مسلم ١ / ٧٥.

(٤) انظر: ترجمهم في (تهذيب الكمال) و(تقريب التهذيب).

## بيان عدد الرواة عن إسرائيل بن يونس بالنسبة إلى مراتبهم وبلدانهم

البلدان	المرتبة	ثقة	صديق	صدوق له أوهام	مقبول	ضعيف	المجموع
مكة	١	١					١
أدينة	١	١					١
البصرة	٩	٢	١			٢	١٤
بغداد	٨	١	٢				١١
خران			١				١
حصص		١					١
ساحل دمشق			١				١
صعاء	١						١
قسارتة	١						١
الكوفة	١١	١	٣		١		١٦
المدائن	١						١
مرو	٢						٢
مصر		١					١
النجبة		١					١
الموصل	٢						٢
المجموع	٣٧	٧	٨		١	٢	٥٥

## خلاصة الجدول

١ استأثرت مدن العراق بالرواية عن إسرائيل بن يونس، فالرواية عنه من بلده الكوفة (١٦) راوياً، ومن البصرة (١٤) راوياً، ومن بغداد (١١) راوياً،

ومن الموصل (٢) راويان. فهؤلاء ثلاثة وأربعون راوياً.  
ولذلك قال ابن حبان: «يروي عنه أهل العراق»<sup>(١)</sup> وما ذلك إلا لتقارب  
المدينتين (الكوفة والبصرة) ولكون إسرائيل قد دخل بغداد وحدث بها<sup>(٢)</sup>. وأما  
الرواية عنه من سائر أقطار الإسلام فهم (١٢) راوياً.  
٢ - عدد الرواة الذين في درجة الاحتجاج (٤٤) راوياً، ومنْ يُحتمل الاحتجاج  
أو الاعتبار (٩) رواية ومنْ يصلح للاعتبار فقط (٢) راويان.

### المبحث السابع: وفاته

ورد في تحديد سنة وفاة إسرائيل ثلاثة أقوال:  
أحدها: ما نقله ابن سعد والخاري ويعقوب بن سميان عن شيخهم  
أبي نعيم الفضل بن دكين قال: «مات إسرائيل سنة ستين ومائة»<sup>(٣)</sup>. وورد ذلك  
أيضاً من قول عثمان بن محمد بن أبي شيبة<sup>(٤)</sup>.  
الثاني: قول محمد بن سعد وخليفة بن خياط: «توفي بالكوفة سنة اثنتين وستين  
ومائة»<sup>(٥)</sup>.

(١) الثقات ٧٩/٦

(٢) تاريخ بغداد ٢٠/٧

(٣) الطبقات الكبرى ٣٧٤/٦، والتاريخ الكبير ٥٦/٢، والتاريخ الصغير ١٢٥/٢، والمعركة والتاريخ ١٤٧/١

(٤) انظر رجال صحيح البخاري ٩٦/١، ولتعديل والتحريج ٤٠٣.١ ويوافق ذلك قول قعب

ابن المحرر فيما رواه الخطيب بإسناده إليه انظر تاريخ بغداد ٢٤/٧، وتهذيب الكمال ٥٢٤/٢

(٥) الطبقات الكبرى ٣٧٤/٦، وتاريخ حليمة ص ٤٣٧.

الثالث: ما رواه الخطيب قال: "أخبرنا ابن الفضل"<sup>(١)</sup> حدثنا جعفر ابن محمد بن بصير الخندي"<sup>(٢)</sup> حدثنا محمد بن عبد الله بن سليمان الحصري"<sup>(٣)</sup> قال: مات إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق سنة إحدى وستين، ويقال: اثنتين وستين ومائة"<sup>(٤)</sup>.

وقد رجح الحافظ الذهبي القول الثاني<sup>(٥)</sup>، فكأنه نظر لاتفاق المؤرخين محمد ابن سعد وحليفة بن خياط.

وأما الحافظ ابن حجر فقال: "مات سنة ستين (ومائة) وقيل: بعدها"<sup>(٦)</sup> وهذا ترجيح للقول الأول لأن قائله أبا يعيم أحد تلامذة إسرائيل من أهل بلده الكوفة، وقد كانت وفاة إسرائيل فيها.

(١) هو محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل الأرقم القطان قال الخطيب "كتبنا عنه وكان ثقة" توفي سنة خمس عشرة وأربع مائة، انظر: تاريخ بغداد ٢/ ٢٤٩-٢٥٠

(٢) ورد في إسناده بلع (الخندي) والتصويب من برخته في تاريخ بغداد ٧/ ٢٢٦ ٢٣١ فقد ذكر الخطيب أنه شيخ الصوفية، وأنه كان ثقة صادقاً ديناً فاضلاً، ثم ساق من حكاياته في التصوف ما ينقص ثناءه عليه توفي سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة.

(٣) هو محدث الكوفة الحافظ المعروف بـ (مطين) توفي سنة سبع وتسعين ومائتين.

(٤) تاريخ بغداد ٧/ ٢٤ وفي هذا الموضع نقل الخطيب هذا القول عن دُبَيْس بن جند أيضاً.

انظر ما تقدم ص ٢٣٤ هامش (٤)

(٥) انظر تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات ١٦١-١٧٠هـ) ص ٧٧، وتذكرة الحفاظ ١/ ٢١٤، والكاشف ١/ ١١٦، وميران الاعتدال ١/ ٢٠٩

(٦) تقريب التهذيب ص ١٠٤

## المبحث الثامن من أخرج له من أصحاب الكتب الستة

أخرج الأئمة الستة كلهم لإسرائيل بن يونس في كتبهم الأمهات<sup>(١)</sup>، وقد اتفق الشيخان على الإخراج له عن ثلاثة من شيوخه هم:

١- جده أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي الكوفي، تغير بأخرة.

٢- المغيرة بن مقسم الضبي مولا هم الكوفي.

٣- منصور بن المعتمر السلمي الكوفي.

وانفرد البخاري عن مسلم بالإخراج له عن اثني عشر هم:

١- سعد أبو مجاهد الطائي الكوفي.

٢- سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي مولا هم الكوفي.

٣- عاصم بن سليمان الأحول البصري.

٤- عثمان بن عاصم الأسدي الكوفي.

٥- عثمان بن عبد الله بن موهب التيمي مولا هم المدني.

٦- عثمان بن المغيرة الثقفي مولا هم الكوفي.

٧- مجرة بن زاهر الأسلمي الكوفي.

٨- مخارق بن خليفة الأحسي الكوفي.

(١) انظر ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ١/ ٧٠، ورجال صحيح البخاري ١/ ٩٥، وتسميه من

أخرجهم البخاري ومسلم ص ٧٨، ورجال صحيح مسلم ١/ ٧٤، والتعديل والتجريح من حرج له

بخاري في الجامع الصحيح ١/ ٤٠٢، والجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٤٢، وهديب الكنان

- ٩- موسى بن أبي عائشة الهمداني مولا هم الكوفي.
- ١٠- هشام بن عروة بن الزبير المدني.
- ١١- أبو الجويرية الجرهمي الكوفي.
- ١٢- أبو يعفور العبدي الكوفي.
- وانفرد مسلم عن البخاري بالإخراج له عن ستة هم:
- ١- إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّي القرشي مولا هم الكوفي.
- ٢- زياد بن علاقة الثعلبي الكوفي.
- ٣- يساك بن حرب الذهلي البكري الكوفي، تعيّر بأخرة
- ٤- عبد الملك بن عمير اللخمي الكوفي، تعيّر حفظه.
- ٥- فرات بن أبي عبد الرحمن القزّاز الكوفي.
- ٦- المقدام بن شريح الحارثي الكوفي<sup>(١)</sup>.

(١) انظر عهديت الكمال ٢/ ٥١٥-٥١٧، وتراجع هؤلاء أنشيوخ في الكتاب نفسه.

## الفصل الثاني

### أقوال أئمة الجرح والتعديل

( عرض وتحليل )





## المبحث الأول: أقوال الأئمة المتشيعين

## ١ - شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠ هـ)

أولاً: توثيقه لإسرائيل في روايته عن جده أبي إسحاق

قال ابن عدي: «حدثنا محمد بن محمد القماح، ثنا عبد الرحمن بن خالد، ثنا حجاج<sup>(١)</sup>، قلنا لشعبة: حدثنا حديث أبي إسحاق. قال: سئلوا عنها إسرائيل، فإنه أثبت فيها مني<sup>(٢)</sup>».

هذه الرواية إقرار صريح من شعبة بأن إسرائيل أثبت منه في حديث أبي إسحاق، وذلك توثيق يسبي مقيد، يتجلى سببه بما رواه ابن أبي حاتم من قول إسرائيل «كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن»<sup>(٣)</sup>. ولذا قال الحافظ الذهبي «نعم، شعبة أثبت منه إلا في أبي إسحاق»<sup>(٤)</sup>.

(١) إسناده حسن، رجاله هم:

- محمد بن محمد القماح الباهلي قال ابن يونس: «كان صاحب حديث، ثقة ثباتاً متفلاً، من أهل الصيانة»

توفي في ربيع الآخر سنة أربع عشرة وثلاثمائة. انظر: تاريخ بغداد ٣/ ٢١٤.

- عبد الرحمن بن خالد هو القماح، صدوق، توفي سنة إحدى وخمسين ومائتين

، انظر: تقريب التهذيب ص ٣٣٩، وتهذيب التهذيب ٦/ ١٦٦.

- حجاج هو بن محمد البصري، ثقة ثباتاً، لكنه احتل في آخر عمره ما قدم بغداد قبل موته، توفي

سنة ست ومائتين. انظر: تقريب التهذيب ص ١٥٣، وتهذيب الكمال ٥/ ٤٥١-٤٥٦

(٢) تكامل في صحف الرجال ١/ ٤١٣

(٣) الخرج ولتعديل ٢/ ٣٣٠، وانظر: نهج الكمال ٢/ ٥١٨-٥١٩

(٤) ميراث الاعتدال ١/ ٢٠٩، وسأني ما انتهى إليه اجتهد الحافظ الذهبي في ذلك ص ٣١٦

ثانياً: اعتماده على خط إسرائيل

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «أنا صالح بن أحمد بن حنبل، ثنا علي -يعني ابن المديني- قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي<sup>(١)</sup> قال: قال إسرائيل: كتب إليّ شعبة: أكتب إليّ بحديث إبراهيم بن عبد الأعلى بخطك، فعمتُ إليه بها»<sup>(٢)</sup>.

٢- يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ)

أولاً: تضعيفه لإسرائيل

قال العقيلي: «حدثنا زكريا بن يحيى قال: حدثنا محمد بن المثنى<sup>(٣)</sup> قال: ما سمعت يحيى بن سعيد يحدث عن إسرائيل وكان عبد الرحمن يحدث عنه»<sup>(٤)</sup>.  
ورواه ابن عدي بالإسناد نفسه بلفظ: «ما سمعت يحيى بن سعيد يحدث عن إسرائيل ولا شريك وكان عبد الرحمن يحدث عنهما»<sup>(٥)</sup>.

(١) إسناده صحيح

- صالح بن أحمد بن حسن صلوات الله عليه قاله عبد الرحمن بن أبي حاتم الجرح والتعديل ٤، ٣٩٤.  
- وفيه رجال الإسناد أثمة مشهورون

(٢) الجرح والتعديل ٢/ ١١٢

(٣) إسناده صحيح، رجاله هم

- زكريا بن يحيى الساجي، ثقة فيه، توفي سنة سبع وثلاثمائة، انظر: تهذيب التهذيب ص ٢١٦،  
وسير أعلام السلا ١٤/ ١٩٧.

- محمد بن المثنى العنزي الرمي، ثقة ثبت، توفي سنة اثنين وخمسين ومائتين  
انظر: تهذيب التهذيب ص ٥٠٥، وتهذيب التهذيب ٩/ ٤٢٥.

(٤) الصنعاء ١/ ١٣١

(٥) الكامل في صنفاء الرجال ١/ ٤١١.

وهذا اللفظ «ما سمعت يحيى حدث - أو يُحدث - عن إسرائيل» ليس صريحاً في التصعيف، وأوضح منه ما رواه العقيلي قال: «حدثنا محمد بن عيسى قال حدثنا عمرو بن علي<sup>(١)</sup> قال كان يحيى لا يحدث عن إسرائيل ولا عن شريك، وكان عبد الرحمن يحدث عنهما»<sup>(٢)</sup>.

ودلك أن لفظ (كان لا يحدث عن فلان) يفيد العدول عن الرواية والتحديث قصداً بخلاف لفظ (ما سمعته يحدث عن فلان) فإنه لا يلزم من عدم سماع التلميذ قصداً الإمام ترك التحديث عن الرواي وورد التفسير الصريح من أئمة آخرين ببيان قصد القطان ترك التحديث عن إسرائيل وذلك فيما يلي:

أ- ما رواه العقيلي عن محمد بن عيسى، ورواه ابن عدي عن الدولابي، كلاهما عن العباس بن محمد الدوري عن يحيى بن معين<sup>(٣)</sup> قال: «كان يحيى بن سعيد لا

(١) في هذا الإسناد محمد بن عيسى وهو الهاشمي كما صرح العقيلي بهذه النسبة في (الصنعاء ١ / ٢٨٠) قال الخطيب، كان ثقة وقال الخافظ ابن حجر: مقبول. مات سنة أربع وتسعين ومائتين تاريخ بغداد ٢ / ٤٠١، وتقریب الهدی ص ٥٠١

وأم عمرو بن علي فهو الفلاس الصيرفي الهاملي الخافظ المشهور، توفي سنة تسع وأربعين ومائتين انظر تقریب التهذيب ص ٤٢٤، وتذكرة الحفاظ ٢ / ٤٨٧ وهذه الرواية شواهد من طريق الدوري عن ابن معين

(٢) الصنعاء ١ / ١٣١

(٣) في إسناد العقيلي محمد بن عيسى وهو الهاشمي المذكور آنفاً.

وفي إسناد ابن عدي شجحه محمد بن أحمد بن حماد الدولابي الإمام الخافظ قال فيه الدارقطني "يتكلمون فيه، ومائتين من أمره إلا خير" وقال ابن يونس "كان أبو بشر من أهل الصفة، وكان يُصغف" انظر، سير أعلام النبلاء ١٤ / ٣١٠.

يروى عن إسرائيل ولا عن شريك، وكان يستضعف عاصم الأحول، وكان يروي عن من دونهم مجالد بن سعيد<sup>(١)</sup>

وقد تابعهما على جزء من الرواية عبد الرحمن بن أبي بكر الرازي فيما رواه ابن عدي، وكذلك أحمد بن سعيد السوسي فيما رواه الخطيب. كلاهما عن عباس ابن محمد الدوري قال: «سمعت يحيى بن معين يقول: ... كان يحيى القطان لا يحدث عن إسرائيل ولا عن شريك»<sup>(٢)</sup>.

فقول ابن معين: «وكان يروي عن من دونهم مجالد بن سعيد» انتقاد منه لموقف القطان من إسرائيل وشريك مع روايته عن مجالد بن سعيد فأفاد ذلك أن القطان قد ترك الرواية عن إسرائيل قصداً.

ب- ما رواه ابن عدي قال: «أخبرنا أحمد بن الحسين الصوفي، ثنا ابن عمار الموصلي:»<sup>(٣)</sup> كان يحيى بن سعيد لا يعبأ بإسرائيل»<sup>(٤)</sup>.

(١) النصفاء ١/ ١٣١، والكمال ١/ ٤١١-٤١٢

(٢) الكامل ١/ ٤١٦، وتاريخ بغداد ٧/ ٢١ وانظر: تهذيب الكمال ٢/ ٥٢٠

(٣) إسناده صحيح، رجاله هم

- أحمد بن الحسين الصوفي الصغير قال فيه الذهبي: "ثقة بن شاء الله، لقيه بعضهم"، توفي في آخر سنة ثنتين وثلاثمائة انظر: تاريخ بغداد ٤/ ٩٨-٩٩، وميراث الاعتدال ١/ ٩٢-٩٣، وسير أعلام النبلاء ١٥٤-١٥٣

- الموصلي هو محمد بن عبد الله بن عمار، ثقة حافظ، توفي سنة اثنتين وأربعين ومائتين

انظر تهذيب التهذيب ص ٤٨٩، وتهذيب الكمال ٢٥/ ٥٠٩-٥١٣

(٤) الكامل ١/ ٤١٢

ويروى ذلك ما رواه الخطيب قال: أخبرنا علي بن طهجة الخري، أخبرنا محمد بن إبراهيم الطرسوسي،

ثانياً: موازنته بين إسرائيل وأبي بكر بن عيَّاش

روى العقبلي وابن أبي حاتم وابن عدي من طريق صالح بن أحمد بن حنبل وروى الخطيب البغدادي من طريق حنبل بن إسحاق كلاهما عن علي بن المديني قال: «سمعت يحيى بن سعيد يقول: إسرائيل فوق أبي بكر بن عيَّاش»<sup>(١)</sup> فهذا توثيق نسبي يقارن ما قاله القطان نفسه في أبي بكر بن عيَّاش، ففيها رواه الخطيب البغدادي:

قال: «أخبرنا أبو نعيم الحافظ، حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن الصواف، حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة حدثنا علي بن المديني»<sup>(٢)</sup> قال: قال يحيى بن سعيد:

- أخبرنا محمد بن محمد بن داود الكرجي، حدثنا عبد الرحمن بن يوسف بن حراش قال: «إسرائيل، كان يحيى يعني ابن سعيد القطان - لا يرصاه، وكان ابن مهدي يرصاه» تاريخ بغداد ٢١/٧.

في إسناده محمد بن محمد بن داود الكرجي لم يتبين لي من حانه سوى أنه حدث بطوس وورل طرسوس، انظر الأنساب ٣٧٩/١٠، وتبصير ابنه ١٢٠٩/٣.

وعبد الرحمن بن يوسف بن حراش حافظ رافعي انظر تاريخ بغداد ٢٨٠/١٠، وتذكرة الحافظ ١/٦٨٤، وسير أعلام النبلاء ١٣/٥٠٨.

(١) لصعفاء بلعقلي ١٣١، و الحرج و التعديل ٣٣٠/٢، والكامل ٤١٢/١، وتاريخ بغداد ٢٢/٧ و انظر: نهديب الكمال ٥١٩/٢.

(٢) رجال هذا الإمام هم

- أبو نعيم هو الأصهباني الحافظ المشهور، توفي سنة ثلاثين وأربعمائة

- لصواف، أثنى عليه الدارقطني فقال "ما رأيت عيَّاشي مثل أبي علي الصواف ورحل آخر مصر"،

وقال محمد بن أبي الفوارس "كان ثقة مأموناً، من أهل التحرز، ما رأيت مثله في التحرز" توفي سنة

لو كان أبو بكر بن عياش بين يدي ما سألته عن شيء<sup>(١)</sup>.

- وقال: «أخبرنا عبد الله بن أحمد السوذي حابي - بأصمهان - أخبرنا أبو بكر ابن المقرئ، حدثنا محمد بن الحسن بن علي بن بحر، حدثنا أبو حفص عمرو ابن علي<sup>(٢)</sup> قال: كان يحيى بن سعيد إذا دُكرَ عنده أبو بكر بن عياش كلَّح<sup>(٣)</sup> وجهه<sup>(٤)</sup>».

وبهاتين الروايتين يتبين تضعيف القطان لأبي بكر بن عياش تضعيفاً شديداً بما ورد في الرواية الأولى من اللفظ وبما ورد في الرواية الثانية من حركة الانفعال (كلَّح وجهه).

= تسع وخمسين وثلاثمائة انظر تاريخ بغداد ٢٨٩/١، وسير أعلام النبلاء ١٦/١٨٤

ابن أبي شيبة، حافظ مكثم فيه، أنصم ابن عدي، توفي سنة سبع وسعين ومائتين  
قل حافظ السخاوي 'ضعيف لكنه من أئمة هذا الشأن'

انظر: الكامل ٢٢٩٧/٦، وتاريخ بغداد ٤٢/٣، والمتكلمون في الرجال ص ١٠٠.

(١) تاريخ بغداد ٣٧٨/١٤

(٢) في هذا الإسناد أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن عبي السوذي حابي - كما صرح الخطيب باسمه ثم في تاريخ بغداد ٢٨٤/٩ ولم أقف له على ترجمه

وكحدث محمد بن الحسن بن علي بن بحر، لم أجد فيه توثيقاً سوى قول تلميذه أبي بكر بن المقرئ  
"الشيوخ الصالح"، انظر: المعجم ٢٨٠/١.

وروايتا الخطيب هاتان وإن كانتا ضعيفتي الإسناد - تعضدان من جهة المعنى

(٣) الكلُّوح: تكثُر في عبوس. انظر: لسان العرب ٥٧٤/٢ مادة (كلح)

(٤) تاريخ بغداد ٣٧٨/١٤

فليس ضعف إسرائيل عنده بالضعف الشديد وإن ترك الرواية عنه لتشدده،  
فإن الفرق ظاهر بين حال من يكتفي الإمام المتشدد بترك الرواية عنه ويقول في  
شأنه: «هو فوق فلان» وبين حال من يكلح وجهه عند ذكره، ويقول في شأنه:  
«لو كان بين يدي ما سألته عن شيء»<sup>(١)</sup>.

ومع ذلك فقد علّق الحافظ الذهبي على موقف القطّان بقوله: «ولم يصح يحيى  
بن سعيد شيئاً في تركه الرواية عنه وروايته عن مجالد»<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: سبب عدوله عن الرواية عن إسرائيل

ورد في بيان سبب عدول القطّان عن الرواية عن إسرائيل روايتان:

الرواية الأولى ما روى الخطيب من طريق أبي داود قال: «قلت لأحمد بن حنبل  
إسرائيل إذا تفرّد بحديث يحتجّ به؟ قال: إسرائيل ثبت الحديث كان يحيى يحمل عليه  
في حال أبي يحيى القتّات . قال: روى عنه مناكير، قال أحمد: ما حدث عنه يحيى  
شيء»<sup>(٣)</sup>.

وقد نصّ المزي على أن المراد هنا يحيى القطّان، حيث قال: «... كان يحيى  
-يعني القطّان- يحمل عليه»<sup>(٤)</sup>.

(١) قال الحافظ بن حجر: «أبو بكر بن عيّاش ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتبه صحيح»

تقريب التهذيب ص ٦٢٤

(٢) سير أعلام النبلاء ٣٥٨/٧

(٣) تاريخ بغداد ٢٣/٧. ونظر تهذيب الكمال ٥١٩/٢ ٥٢٠

(٤) المصدر السابق ٥٢٠/٢



فكان عدول يحيى عن إسرائيل لروايته مساكير عن أبي يحيى القتات، ومثل هذا السبب لا يقتضي تصعيف الراوي أو ترك الرواية عنه مطلقاً، لاسيما مع ورود التصريح من يحيى نفسه بأن الحمل ليس على إسرائيل وحده وذلك فيها رواه عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: (١) صالح بن أحمد بن حنبل قال: قال علي بن عيسى ابن المديني - قيل ليحيى بن سعيد القطان: روى إسرائيل عن أبي يحيى القتات ثلاثمائة، فقال: لم يؤت منه، أي منهما جميعاً) (٢).

وقرر الشيخ عبد الرحمن المعلمي - رحمه الله تعالى - ذلك بقوله: «أراد القطان أب السكرة جاءت من جهة الرجلين معاً فأبو يحيى لضعفه خلط فيها، ثم رادها إسرائيل تحديداً لأنه لم يتق حفظها عن أبي يحيى» (٣).

لكن وردت الرواية من الطريق نفسه بلفظ آخر وذلك فيما رواه ابن عدي من طريق صالح بن أحمد بن حنبل، حدثني علي بن المديني قال: « . وقيل ليحيى إن إسرائيل روى عن إبراهيم بن مهاجر ثلاثمائة، وعن القتات ثلاثمائة، قال: لم يؤت منه أي منهما جميعاً» (٤). قال الحافظ الذهبي: «يشير إلى ابن مهاجر والقتات» (٥).

(١) الجرح والتعديل ٤٣٢ / ٣

(٢) انظر تعليق المعلمي على (الجرح والتعديل ٤٣٣ / ٣)

(٣) الكامل ٤١٢ / ١ وانظر تهذيب الكمال ٣٤ ٤٠٢ ٤٠٣ واللمعة (وقال علي بن المديني "قيل ليحيى بن سعيد القطان روى إسرائيل عن أبي يحيى القتات ثلاثمائة، قال: لم يؤت منه، أي منهما جميعاً" وقد تعقده الحافظ ابن حجر بأنه لم يورد الرواية سياقها التام انظر تهذيب التهذيب ٢٧٨ / ١٢).

(٤) سير أعلام السلاء ٣٦٠ / ٧

وقال الحافظ ابن حجر مُعلقاً على قوله «أُتي منها جميعاً» «يعني من أبي يحيى ومن إبراهيم، فقد لاح لك أن القطان ليس في كلامه هذا ما يوهن إسرائيل»<sup>(١)</sup>.  
وعلى هذا الوجه من الرواية برئت ساحة إسرائيل من تلك المناكير لصعف شيخه اللدين رواها عنها وأورد الحافظ ابن حجر هذه الرواية في ترجمة إسرائيل من كلام يحيى بن معين في موضعين:

١ قال في تهذيب التهذيب: «قال ابن أبي خيثمة: قيل ليحيى -يعني ابن معين- روى عن إبراهيم بن المهاجر ثلاثمائة، وعن أبي يحيى القنات ثلاثمائة. فقال: لم يؤت منه أُتي منها جميعاً»<sup>(٢)</sup>.

ثم قال الحافظ: «فهذا ردٌ لتضعيف القطان له بذلك»<sup>(٣)</sup>.

٢ - وقال في هدي الساري مبيناً وجه حمل القطان عليه: «وقد بحثت عن ذلك فوجدت الإمام أبا بكر بن أبي خيثمة قد كشف علة ذلك وأماها بما فيه الشفاء لمن أنصف، قال ابن أبي خيثمة في تاريخه: قيل ليحيى بن معين: إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القنات ثلاثمائة، وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاثمائة -يعني مناكير- قال: «لم يؤت منه أُتي منها جميعاً» قلت: وهو كما قال ابن معين، فتوجه أن كلام يحيى القطان محمول على أنه أنكر الأحاديث التي حدثه بها إسرائيل عن أبي يحيى فظهر أن الكرامة

(١) تهذيب التهذيب ١٢ / ٢٧٨

(٢) ١ / ٢٦٣

(٣) تهذيب التهذيب ١ / ٢٦٣

من قَتَله، وإنما هي من قَتَلَ أبي يحيى كما قال ابن معين، وأبو يحيى ضَعَمه الأئمة القَادِ  
 فالحمل عليه أولى من الحمل على مَنْ وثَقوه، والله أعلم<sup>(١)</sup>  
 والذي يظهر لي أن الكلام لقطان، وذلك لما يلي:

أ- ورود الرواية سياقها التام عن القطان عند ابن عدي بالإسناد الذي روى  
 به ابن أبي حاتم القصّة نفسها ناقصة السياق.

ب- أن المقارنة بين نقلي الحافظ ابن حجر حيث قال "قال ابن أبي حيثمة في  
 تاريخه. "قيل ليحيى بن معين:...."، وقال: "قال ابن أبي حيثمة: "قيل ليحيى  
 -يعني ابن معين : ... " توحي بأن أصل العدة في التاريخ "قيل ليحيى" فقط.  
 فسلك بها الحافظ ابن حجر الحدة عند حكايته للرواية لكون ابن أبي حيثمة إما يروي  
 عن ابن معين، وأما روايته عن القطان فمقطعة، فمرة أدرجه فقال: "... قيل ليحيى  
 بن معين: ... " ومرة فصله فقال: "... قيل ليحيى - يعني ابن معين - ... " <sup>(٢)</sup>.

والرواية الثانية: ما روى الخطيب أيضاً - من طريق محمد بن موسى  
 ابن مُشَيْش عن الإمام أحمد قال: (...) وما روى يحيى عن إسرائيل شيئاً، فقليل: لم؟  
 فقال: لا أدري، أحبرك، إلا أنهم يقولون من قَبِلَ أبي إسحاق لأنه خَطَطَ<sup>(٣)</sup>.

(١) هدي الساري ص ٣٩٠

(٢) رتج الشيخ عبد الرحمن المعلمي رحمه الله تعالى أن الرواية لأقصة (رواية ابن أبي حاتم) من كلام  
 يحيى بن سعيد القطان، وأن الرواية التامة (رواية ابن أبي حيثمة) من كلام يحيى بن معين، انظر تعليقه  
 على الجرح والتعديل ٤٣٣/٣ ولكن يردُّ على هذا، مجيء الرواية تامة السياق عند ابن عدي  
 عن القطان بإسناد ابن أبي حاتم

(٣) تاريخ بغداد ٢٣/٧، وانظر: تهذيب الكمال ٥٢٠/٢

فهذا سبب آخر، لكنه حاصٌّ بعدم رواية القطان عن إسرائيل شيئاً من روايته عن جده أبي إسحاق.

### ٣ - أبو نعيم الفضل بن دكين (ت ٢١٨هـ)

روى الخطيب بإسناده إلى محمد بن الحسين بن أبي الحسين قال: «سمعت أبا نعيم - وسئل عن إسرائيل وأبي عوانة - فقال: إسرائيل أثبت من أبي عوانة»<sup>(١)</sup> وهذا توثيق نسبي في الثبوت، يوضحه ما يلي:

أ - ما رواه ابن أبي حاتم بإسناده عن الإمام أحمد أنه سئل: «أبو عوانة أثبت أم شريك؟ قال إذا حدث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت، وإذا حدث من غير كتابه فربما وهم، قل عفان: كان أبو عوانة صحيح الكتاب كثير العجم والنقط، كان ثباتاً...»<sup>(٢)</sup>  
ب - قول أبي زرعة الرازي لما سئل عن أبي عوانة: «بصري ثقة إذا حدث من كتابه»<sup>(٣)</sup>.

ج - قول أبي حاتم لما سأله ابنه عبد الرحمن عن أبي عوانة: «كتبه صحيحة، وإذا حدث من حفظه غلط كثيراً، وهو صدوق ثقة...»<sup>(٤)</sup>.

وعلى هذا فلا تعارض بين قول أبي نعيم وما ورد في رواية ابن حجر من قول

(١) تاريخ بغداد ٢٢/٧، وانظر: تهذيب الكمال ٥٢٢/٢.

(٢) الجرح والتعديل ٤٠/٩، وانظر تهذيب الكمال ٤٤٦/٣٠.

(٣) الجرح والتعديل ٤١/٩.

(٤) المصدر السابق في الموضع المذكور.

ابن معين: «أبو عوانة أحب إليّ منه وأثبت»<sup>(١)</sup> بل يُحمل كل واحدٍ منهما على الوجه المناسب له، فإسرائيل أثبت من أبي عوانة إذ حدّث أبو عوانة من حفظه، وأبو عوانة أثبت منه إن حدّث من كتابه.

#### ٤ - يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)

##### أولاً: توثيقه لإسرائيل توثيقاً مطلقاً

روى ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي خيثمة، كما روى ابن عدي من طريق أحمد ابن سعد بن أبي مريم كلاهما عن يحيى بن معين قال «إسرائيل ثقة»<sup>(٢)</sup>  
ثانياً بيان حال إسرائيل في مبتدأ أمره، وحاله بعد ذلك.

قال عباس الدوري «سئل يحيى عن إسرائيل فقال: قال يحيى بن آدم: كُنا نكتب عنده من حفظه. قال يحيى: كان إسرائيل لا يحفظ، ثم حفظ بعد»<sup>(٣)</sup>.  
وقرّر الحافظ الذهبي قول يحيى: «ثم حفظ بعد» بقوله: «يعني أنه درس كتابه»<sup>(٤)</sup>.

##### ثالثاً: موازنته بين إسرائيل وبين أبيه يونس

قال عثمان بن سعيد الدارمي. «قلت: فيوس بن أبي إسحاق أحب إليّك أو إسرائيل؟ فقال: كلُّ ثقة»<sup>(٥)</sup>.

(١) معارف الرجال، رواية ابن عمر ١١٧/١

(٢) الجرح والتعديل ٢/٣٣١، والكامل ١/١٣٠، وانظر تهذيب الكمال ٢/٥٢١.

(٣) التاريخ ٢/٢٩

(٤) سير أعلام النبلاء ٧/٣٥٧

(٥) تاريخ الدارمي ص ٧٢، ٢٣٥.

وفي هذا القول تسوية بين الأب وإنه في مرتبة التوثيق المطلق.

وأبعاً: موازته بين إسرائيل وبين شريك بن عبد الله

قال عاصم الدوري: «سمعت يحيى يقول: إسرائيل أثبت حديثاً من شريك»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن الجنيد: «قلت ليحيى: أيما أثبت شريك أو إسرائيل؟ قال: إسرائيل أقرب حديثاً، وشريك أحفظ»<sup>(٢)</sup>.

وهاتان الروايتان متفقتان على كون إسرائيل أثبت، وذلك من جهة الإتقان، ولكن شريكاً أحفظ كما نصّت عليه رواية ابن الجنيد.

ويظهر أثر هذا التوثيق لمعرفة أقوال ابن معين في شريك وهي:

أ - رواية إسحاق بن منصور الكوسج عن ابن معين قال: «شريك ثقة، من يسأل عنه؟»<sup>(٣)</sup>.

ب - رواية معاوية بن صالح عن ابن معين قال: «شريك صدوق ثقة، إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه»<sup>(٤)</sup>.

ح - رواية يزيد بن هشيم قلت ليحيى: «يروي يحيى بن سعيد القطان عن

(١) التريخ ٢/ ٢٩.

(٢) سؤالات ابن الجندب ص ٧٨.

(٣) الخرح والتمديد ٤/ ٣٦٧. وإسناده صحيح فقد رواه ابن أبي حاتم عن أبيه عن إسحاق

(٤) الكاسم ٤/ ١٣٢٣. وانظر: تهذيب الكمال ١٢/ ٤٦٩.

شريك؟ فقال: لم يكن شريك عند يحيى بشيء، وهو ثقة»<sup>(١)</sup>.

د- رواية أبي يعلى الموصلي عن ابن معين قال: «شريك ثقة إلا أنه كان لا يستقن، ويعلط ويذهب بنفسه على مقيان وشعة»<sup>(٢)</sup>.

فهذه الروايات تصيد أن شريكاً وإن كان ثقة عند ابن معين فإنه لا يراه في الدرجة العليا من الإتقان، ولذلك قال: «إسرائيل أثبت حديثاً من شريك» هذا في حال الإطلاق، وأما عند التقييد بالرواية عن أبي إسحاق فقد قال الدارمي في ذكره لأصحاب أبي إسحاق السيمى: «سألت يحيى بن معين عن أصحاب أبي إسحاق الشيعي قلت: ... شريك أحب إليك أو إسرائيل؟ فقال: «شريك أحب إليّ وهو أقدم، وإسرائيل صدوق»<sup>(٣)</sup>.

خامساً: موارنته بين إسرائيل وبين شيان في روايتهما عن أبي إسحاق قال عباس الدوري: «سمعت يحيى يقول: إسرائيل أثبت في أبي إسحاق من شيان»<sup>(٤)</sup> ولم يذكر الحافظ المزني في الرواة عن أبي إسحاق من اسمه (شيان)<sup>(٥)</sup> كما أنه لم يذكر أبا إسحاق فيمن روى عنهم شيان بن عبد الرحمن التميمي مولا هم النحوي<sup>(٦)</sup>.

(١) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين، رواية ابن أبي عمير ص ٣٦.

(٢) الكمل ٤/ ١٣٢٣-١٣٢٤ وانظر: تهذيب الكمل ١٢/ ٤٦٨.

(٣) تاريخ الدارمي ص ٥٩.

(٤) السريج ٢/ ٢٨.

(٥) انظر ترجمة أبي إسحاق في (تهذيب الكمل ٢٢/ ١٠٩).

(٦) انظر ترجمة شيان في المصطلح السابق ١٢/ ٥٩٣.

ولكن أبا إسحاق كوفي من الطبقة الثالثة وهي الوسطى من التابعين توفي سنة ١٢٩ هـ<sup>(١)</sup>، وشيبان بن عبد الرحمن من الطبقة السابعة وهي كبار أتباع التابعين توفي سنة ١٦٤ هـ<sup>(٢)</sup>، وقد قال المزني: «شيبان بن عبد الرحمن ... سكن الكوفة زماناً ثم انتقل إلى بغداد»<sup>(٣)</sup> فهذا يُرجّح أنه المقصود بالقول في رواية عباس عن يحيى ابن معين.

وقد قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «أخبرنا أبو بكر بن أبي حشمة فيما كتب إليّ قال: سمعت يحيى بن معين يقول: شيبان بن عبد الرحمن ثقة، كان صاحب كتاب، رجل صالح ... وهو أحفظ من إسرائيل»<sup>(٤)</sup>.

وتقديم ابن معين لشيبان على إسرائيل في هذه الرواية في مطلق الخط، وليس في التثبت في الرواية عن أبي إسحاق، ولهذا فلا تعارض بين ذلك وبين رواية عباس عن ابن معين.

#### سادساً. موازنته بين إسرائيل ومجالد بن سعيد

قال عباس الدوري: «سمعت يحيى يقول: إسرائيل وشريك أخت إليّ من مجالد»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر تقريب التهذيب ص ٤٢٣.

(٢) انظر «مصلح السابق» ص ٢٦٩.

(٣) تهذيب الكمال ٥٩٣/١٢.

(٤) المخرج والتعديل ٣٥٦/٤، وانظره ٥٨٩/٣ وإسناده صحيح كما هو ظاهر.

(٥) التاريخ ٢٩/٢.



وهذا التوثيق السببي إنما يتبين أثره بمعرفة أقوال ابن معين في مجالد وبالوقوف على السبب الذي ورد لأجله هذا القول.

فأما أقوال ابن معين في مجالد بن سعيد فهي:

أ - رواية لعباس الدوري قال: «سمعت يحيى يقول: مجالد بن سعيد ثقة»<sup>(١)</sup> وهذه الرواية قد أهمتها المصادر المائلة لأقوال ابن معين من طريق الدوري<sup>(٢)</sup>، ولعل ذلك الإهمال لمعارضتها للرواية التالية من طريق عباس الدوري نفسه، ولشدوذاها عن الروايات الأخرى الآتية.

ب - رواية أخرى لعباس الدوري قال: «سمعت يحيى يقول: مجالد وحجاج لا يُحتج بحديثهما»<sup>(٣)</sup>.

ح - رواية ابن أبي خيثمة: «سمعت يحيى يقول: مجالد ضعيف واهي الحديث»<sup>(٤)</sup>.

د - رواية اندارمي قال: «قلت ليحيى: فمجالد بن سعيد كيف حديثه؟ فقال صالح كآله»<sup>(٥)</sup>.

(١) التاريخ ٣/ ٢٧٠.

(٢) انظر تحقيق د. أحمد محمد نور سيف للتاريخ من رواية عباس ٣/ ٢٧٠.

(٣) التاريخ ٤/ ٦٠.

(٤) المخرج والتعديل ٨/ ٣٦١-٣٦٢. وانظر تهذيب الكمال ٢٧/ ٢٢٣.

(٥) تاريخ الدارمي ص ٢١٧.

وفسر الشيخ الدكتور أحمد محمد نور سيف هذا اللفظ بأنه مصطلحٌ يُشبه قوطم: (صويلح)<sup>(١)</sup>.

فظهر بالرواية الثانية عند عباس الدوري ورواية ابن أبي حيثمة تصعيف ابن معين لمجالد، وظهر برواية الدارمي أن مجالداً إن ارتقى إلى مراتب التوثيق لم يتجاوز أدناها، وهي مرتبة (صويلح) فمثل هذا لا يليق ذكره على سبيل المفاضلة بينه وبين إسرائيل الثقة عند ابن معين.

ولكن الداعي لهذه المفاضلة يبيِّن سياق الرواية المتقدم فيها رواه العقيلي واس عدي من طريق عباس الدوري نفسه عن ابن معين قال «كان يحيى بن سعيد لا يروي عن إسرائيل ولا عن شريك، وكان يستضعف عاصم الأحول، وكان يروي عن من دونهم مجالد بن سعيد»<sup>(٢)</sup>.

ورواه ابن عدي -أيضاً- عن عبد الرحمن بن أبي بكر الرازي حدثنا عباس قال: «سمعت يحيى يقول: إسرائيل وشريك أحبُّ إليَّ من مجالد، وهو أثبت حديثاً من شريك، وكان يحيى بن القطان لا يحدث عن إسرائيل ولا عن شريك»<sup>(٣)</sup>. فظهر بهذا أن مفاضلة ابن معين بين إسرائيل ومجالد إنما وقعت في سياق انتقاده للقطان على تحجبه الرواية عن إسرائيل وشريك مع روايته عن من دونهم مجالد بن سعيد.

(١) انظر تحقيق د. أحمد محمد نور سيف لتاريخ الدارمي ص ٢١٧

(٢) انظر ص (٢٥٧ ٢٥٨)

(٣) الكامل ٤١٢/١، وبها ورد بصريح ابن عدي بأن شيخه عبد الرحمن بن أبي بكر راوي في الكامل ١٢٣، ١٠٩/١.

سابعاً: موازنته بين إسرائيل وأبي عوانة

قال أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز: «... وسمعت يحيى بن معين وقيل له أبو عوانة أحب إليّ أم إسرائيل؟ قال: أبو عوانة أحب إليّ منه وأثبت»<sup>(١)</sup>. وذلك محمول على رواية أبي عوانة من كتابه كما تقدم<sup>(٢)</sup>.

ثامناً: موازنته بين إسرائيل وبين رواة آخرين من جهة زمس التلقي عن أبي إسحاق

قال عباس الدوري: «سمعت يحيى يقول: زكريا بن أبي رائدة، وزهير ابن معاوية، وإسرائيل حديثهم عن أبي إسحاق قريب من السواء، وإسحاق صاحب أبي إسحاق سفيان وشعبة»<sup>(٣)</sup>.

وكذلك روى عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: «قرأ على العباس بن محمد قال: قيل ليحيى بن معين: زهير وإسرائيل أيهما أثبت في أبي إسحاق؟ قال: كلاهما قريب»<sup>(٤)</sup>. ويوضح المراد سياق الرواية الأولى فيما أورده الحافظ ابن رجب إذ قال «ونقل الدوري عنه قال: زكريا وزهير وإسرائيل حديثهم عن أبي إسحاق قريب من السواء، سمعوا منه بأخرة، إنما صحب أبو إسحاق سفيان وشعبة»<sup>(٥)</sup>.

(١) معرفة الرجال، رواية ابن محرز ١١٧/١

(٢) انظر، ص (٢٦٦)

(٣) التاريخ ١٧٣/٢

(٤) المرح والتعديل ٥٨٩/٣

(٥) شرح عبد القرمذي ٧١١/٢

وقال أبو خالد الدقاق «قلت ليحيى بن معين: مَنْ أكبر في أبي إسحاق شريك أو سفيان؟ قال سفيان. قلت. وشريك أو شعبة؟ قال: شعبة. قلت: شعبة أو سفيان؟ قال: جميعاً واحداً».

ثم قال: «زهير وإسرائيل وشريك وأبو عوانة، هؤلاء الأربعة في أبي إسحاق واحد، وإسرائيل أقدم من عيسى، ليس به بأس»<sup>(١)</sup>.

وقول يحيى في رواية عباس «حديثهم عن أبي إسحاق قريب من السواء» لا يعارض قوله في رواية الدقاق: «هؤلاء الأربعة في أبي إسحاق واحد» لأن التسوية بينهم في الحكم لا تنافي التفاوت اليسير، لاسيما وقد روى عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: «أن ابن أبي خيثمة فيما كتب إلي قال سمعت يحيى بن معين يقول: زهير ابن معاوية ثقة، وزهير وشيبان أحفظ من إسرائيل»<sup>(٢)</sup>.

كما أن قوله في رواية الدقاق «ليس به بأس» لا ينافي ما تقدم في روايتي ابن أبي خيثمة وابن أبي مريم من قوله. «ثقة» فقد قال ابن معين: «إذا قلت: ليس به بأس فهو ثقة»<sup>(٣)</sup>.

وأما قوله. «زهير وإسرائيل وشريك وأبو عوانة هؤلاء الأربعة في أبي إسحاق واحد» فمحالف لقوله المتقدم في رواية الدارمي لما سأله عن أصحاب أبي إسحاق

(١) من كلام أبي ركريح يحيى بن معين، رواية أبي خالد الدقاق ص ٥٥

(٢) الجرح والتعديل ٥٨٩/٣

(٣) علوم الحديث ص ٢٣٨. وانظر: لسان الميراث ١٣/١

السبيعي: "شريك أحب إليك أو إسرائيل؟ شريك أحب إليّ وهو أقدم، وإسرائيل صدوق" حيث سوى بين إسرائيل وشريك مرة، وقدم شريكاً عليه مرة أخرى، لكن سياق ما يرجح رواية الدارمي من قول الإمام أحمد: "إسرائيل هو أصح حديثاً من شريك إلا في أبي إسحاق فإن شريكاً أضط عن أبي إسحاق"<sup>١</sup>

وكذلك مساواته بين إسرائيل وأبي عوانة في الرواية عن أبي إسحاق لا تنافي تقديمه لأبي عوانة على إسرائيل في الرواية عن غيره، لأن المساواة بينهما إنما هي في شأن السماع من أبي إسحاق بأخرة، وإلا فإن أبا عوانة إذا حدث من كتابه فهو أثبت من إسرائيل<sup>٢</sup>.

### ٥ - أبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ)

(١) انظر: ص (٢٩١-٢٩٢)

(٢) ثقة رواية عن ابن معين في إسناده ضعف وهي ما رواه بن عدي (الكامل ١/٤١٣) قال "حدث أحمد بن عبي المدائني ثنا الليث بن عدي قال سمعت يحيى بن معين يقول إسرائيل هرب من حرير" ووجه النص أن المدائني شيخ ابن عدي، قد قال فيه ابن يونس "لم يكن بهدك، كان ذا دُعابة، وكان جواداً كريماً حسن الحفظ" وقد مسلمة بن قاسم "كان عياراً من الشُّطَّار كثير المجون، ولا يحب أن يكتب [عن] مثله شيء" وقد أخرج له بن حبان في صحيحه، وهذا بقضي توثيقه له انظر: ميران الاعتدال ١/١٢٢ ولسان الميران ١/٢٢٦-٢٢٧، وهو صحت هذه الرواية، وكان المراد جريز بن حاتم الأزدي - أحد الرواة عن أبي إسحاق السبيعي - فقد روى اللوري عن ابن معين قوله "كان يحيى بن سعيد انقطاعاً يقول: جريز بن حاتم ثقة، وكان يرضاه" بتاريخ ٨٠/٢ وقال الدررقي ليحيى بن معين: "كيف يحدث جريز بن حاتم؟ فقال ثقة"

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: إسرائيل ثقة متقن، من أنقش أصحاب أبي إسحاق»<sup>(١)</sup>.

وهذا التوثيق مشتمل على جملتين: إحداهما توثيق مطلق وهي «ثقة متقن» والأخرى مزيد توثيق مقيد وهي: «من أنقش أصحاب أبي إسحاق» وليس بأنفسهم.

وقال عبد الرحمن -أيضاً-: «سمعت أبي يقول: زهير أحب إلينا من إسرائيل في كل شيء إلا في حديث أبي إسحاق... وزهير متقن، صاحب سنة، غير أنه تأخر سماعه من أبي إسحاق»<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا تقديم لزهير بن معاوية على إسرائيل فيما عدا رواية إسرائيل عن جده، وبيان لسبب تقديمه على زهير في الرواية عن أبي إسحاق وذلك لتأخر سماع زهير منه، كما قال أبو زرعة الرازي: «ثقة إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط»<sup>(٣)</sup>.

وقال عبد الرحمن: «سمعت أبي يقول: كان زكريا بن أبي زائدة ليس بالحديث،

(١) المحرّج والتعديّل ٢ / ٣٣٩ وهذا المقطع سابقه الباجي في (التعديّل والتجريح ١ / ٤٠٣) وقد ورد في (تهذيب الكمال ٢ / ٥٢١) و(سير أعلام النبلاء ٧ / ٣٥٧) و(تهذيب التهذيب ١ / ٢٦٢) بعبارة «ثقة صدوق، من أنقش أصحاب أبي إسحاق» وفي (ميراث الاعتدال ١ / ٢٠٩) «صدوق، من أنقش أصحاب أبي إسحاق» وفي (الكشاف ١ / ١١٦) «هو من أنقش أصحاب أبي إسحاق» وهذا كله من ورود ألفاظ الأئمة المتقدمين مختصرة أو محكية بالمعنى في كتب الأئمة المتأخرين

(٢)، (٣) المحرّج والتعديّل ٣ / ٥٨٩

كان يُدلس، وإسرائيل أحبّ إليّ منه، يُقال إن المسائل التي يرويها زكريا لم يسمعها من عامر<sup>(١)</sup> إنما أخذها من أبي حريز<sup>(٢)</sup>.

وهذه المفصلة بين الراويين «إسرائيل أحبّ إليّ منه» إنما هي بالنظر إلى سلامة إسرائيل من التدليس، وإلا فلا مقارنة بين إسرائيل وهو (ثقة متقن) في المرتبة الأولى من التوثيق حسب تصييف عبد الرحمن بن أبي حاتم<sup>(٣)</sup> وبين زكريا وهو عنده (لن الحديث) وهي المرتبة الأولى من التصعيّف<sup>(٤)</sup>، وسياق الكلام مُشعرٌ بالمقصود من المفصلة حيث وردت محفوفة بغمز زكريا بالتدليس.

#### ٦ - النسائي (ت ٣٠٣هـ)

قال أبو عبد الرحمن النسائي: «ليس به بأس»<sup>(٥)</sup>.

(١) هو ابن شراحيل الشعبي، انظر: تهذيب الكمال ٩/ ٣٦٢

(٢) الجرح والتعديل ٣/ ٥٩٤.

(٣) انظر: المصدر السابق ٢/ ٣٧

(٤) انظر: المصدر السابق ٢/ ٣٧

(٥) تهذيب الكمال ٢/ ٥٢٣

### خُلاصة أقوال الأئمة المتشددين

- ١ - قدّمه شُعبة على نفسه في الرواية عن أبي إسحاق لأنه أثبت في الرواية عنه، واعتمد على خطّه في حديث إبراهيم بن عبد الأعلى.
- ٢ - تجنّب القطّان الرواية عنه لمناكير رواه عن أبي يحيى القتات وإبراهيم ابن المهاجر، ولكون أبي إسحاق قد خنط في حديثه. وهو أقوى عنده من أبي بكر ابن عياش لضعفه عنده ضعفاً شديداً.
- ٣ - قدّمه أبو نعيم في التثبّت على أبي عوانة الوضاح بن عبد الله الشكري مولاهم، وذلك محمول على حال تحديث أبي عوانة من حفظه فقط.
- ٤ - وثقه ابن معين، وسواه بأبيه في درجة (ثقة)، وهو أثبت عنده من شريك مطلقاً، ومن شيان في الرواية عن أبي إسحاق، وهما أحفظ منه. وشريك أحب إليه في الرواية عن أبي إسحاق لتقدم سماعه منه، واعتبر سماعه وسماع زهير بن معاوية وزكريا بن أبي زائدة وأبي عوانة من أبي إسحاق سماعاً متقارباً، لكن أبا عوانة أثبت عنده من إسرائيل مطلقاً، وذلك محمول على حال تحديث أبي عوانة من كتابه.
- ٥ - تنوعت عبارة أبي حاتم محكم له مطلقاً بالإتقان التام (ثقة متقن) وقال في التنظير بينه وبين الرواة عن أبي إسحاق "من أنقن أصحاب أبي إسحاق" وقدّمه على زهير بن معاوية في الرواية عن أبي إسحاق وقدم زهيراً عليه فيمن عداه ولبراءة إسرائيل من وصمة التدليس فهو أحب إليه من زكريا بن أبي زائدة.
- ٦ - وثقه النسائي توثيقاً متوسطاً.



## المبحث الثاني: أقوال الأئمة المعتمدين

## ١- سفيان الثوري (ت ١٦١ هـ)

قال الإمام أحمد: «حدثنا حسين بن محمد، حدثنا إسرائيل عن عبد الأعلى عن أبي عبد الرحمن عن علي عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ يقول: شكركم. ﴿أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾ تقولون: مُطْرَفٌ منوءٌ كذا وكذا، بنجم كذا وكذا»<sup>(١)</sup>.

حدثنا مؤمل، حدثنا إسرائيل، حدثنا عبد الأعلى عن أبي عبد الرحمن عن علي عليه السلام ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ قال مؤمل: قلت لسفيان: إن إسرائيل رفعه، قال: صفيان، صفيان! <sup>(٢)</sup>

هذا الحديث قد رواه سفيان الثوري وإسرائيل بن يونس كلاهما عن عبد الأعلى ابن عامر الثعلبي عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي عليه السلام فأما إسرائيل فرفعه <sup>(٣)</sup>، وأما سفيان فوقفه على علي عليه السلام <sup>(٤)</sup>.

(١) المسند ٢/ ١٥٤

(٢) المسند ٢/ ١٥٥

(٣) أخرج روايته عن طريقه

- الإمام أحمد (المسند ٢/ ٧٧، ١٥٤، ١٥٥، ٢٤٥).

- إترمدي (السنن ٥/ ٤٠١).

- ابن جرير الطبري (جامع البيان ٢٧/ ٢٠٧، ٢٠٨)

(٤) أخرج روايته ابن جرير الطبري (جامع البيان ٢٧/ ٢٠٧)

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب صحيح لا يعرفه مرفوعاً إلا من حديث إسرائيل، ورواه سفيان الثوري عن عبد الأعلى عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي نحوه ولم يرفعه»<sup>(١)</sup>.

فكان سفيان أراد احتقار إسرائيل لرفعه ما قد حفظ وقفه عن شيخه معاً عبد الأعلى بن عامر الشعبي، ولذلك قال: «صبيان، صبيان» أي: كلام صبيان، أو حديث صبيان.

بل ورد فيها حكاه ابن عدي من طريق مؤمل أن سفيان قال: «صبيان. فمَدَّها صوته»<sup>(٢)</sup> لكن عبد الأعلى بن عامر الشعبي متكلم في حفظه<sup>(٣)</sup>، وقد قال أبو زرعة الرازي: «ضعيف الحديث، زُيِّمَ رفع الحديث، ورُيِّسَ وقفه»<sup>(٤)</sup>، فلا تنع إذن على إسرائيل في رفعه للحديث، فلعل عبد الأعلى حدثه به مرفوعاً، وحدث به سفيان موقوفاً فأدَّى كلُّ منهما ما حفظ على الوجه الذي سمع.

ولا أثر حيثُذِّ لكلمة سفيان في شأن إسرائيل لروايته الحديث مرفوعاً.

وقال أبو حفص عمر بن شاهين: «وقال عبد الرحمن بن مهدي: قلت لسفيان الثوري: أكتب عن إسرائيل؟ قال: "نعم، اكتب عنه، فإنه صدوق أحق"، حدثنا بذلك عثمان بن جعفر حدثنا محمد بن مهران أحمرنا محمد بن عبد الرحمن

(١) الس ٥/٤١٢

(٢) الكامل ١/٤١٢

(٣) انظر: تهذيب التهذيب ٦/٩٤ ٩٥

(٤) البحر والتعديل ٦/٢٦

الصيرفي قال: قال عبد الرحمن بن مهدي<sup>(١)</sup>، وذكره<sup>(٢)</sup>.

وهذه الرواية -إن ثبتت- مشتملة على توثيق صريح متوسط (صدوق) وعلى طعن في الخلق (أحق) لكن وصف سفيان لإسرائيل بهذا الوصف قد يُحمل على كلام الأقران لكونهما قرينين<sup>(٣)</sup>، وقد يُحمل على تبرُّمه من مخالفته له أحياناً فيما تتحقق فيه المخالفة أو يظنها سفيان كذلك -كما تقدم آنفاً- وقد يظهر من الروايات ما يُبين سب وروده<sup>(٤)</sup>

(١) في هذا الإسناد (عنه بن جعفر) وهو الشيعي الكوفي، ذكره الخطيب في تاريخه ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً (تاريخ بغداد ٢٩٦/١).

وأما محمد بن مهران فهو الحنَّال، أبو جعفر الرازي، ثقة حافظ، توفي سنة سبع وثلاثين ومائتين نظر: تقريب التهذيب ص ٥٠٩، وتهذيب التهذيب ٤٧٨/٩

وعمد بن عبد الرحمن الصيرفي، قال فيه: لدا قطي "ثقة"، وقال الخطيب "كان من يوصف بالعقل والدين والعلم"، ولد سنة خمس وصعين ومائة، وتوفي سنة خمس وسين ومائتين انظر تاريخ بغداد ٣١٢-٣١٣/٢

(٢) تاريخ أسماء الثقات (رسالة ص ٢٩).

(٣) انظر المعين في طبقات المحدثين ص ٥٩ وقد عدهم الحفاظ ابن حجر من الطبقة السابعة (كبار أئمة التابعين) انظر تقريب التهذيب ص ١٠٤، ٢٤٤

(٤) قال أبو بكر الخطيب: أخبرنا الحسين بن محمد بن عبد الواحد بن علي البرزاري، أخبرنا عمر بن محمد بن سيف، حدثنا محمد بن عبد الله بن أبي داود السجستاني قال سمعت أبي أو غيره يقول "لما حدث إسرائيل -وكان مبرله في السَّيِّع- فبلغ سفيان الثوري أنه قد حدث، فقال سفيان قد سمعت عيسى في السَّيِّع -لأنها مألوفة، فبلغ ذلك عيسى بن يوسف فأتى سفيان فسأله أن يكفَّ عنه، وكان لا يحفظ من القرآن كثير شيء، وعسى أحو إسرائيل" تاريخ بغداد ٢١/٧ وفوق محمد بن عبد الله بن أبي داود "سمعت أبي أو غيره" من قبيل جهالة السمعين، وقد أنهم أحد الراويين فلا حجة بذلك ولو صحَّح الرواية فإذ قوله "قد سمعت عيسى في السَّيِّع -لأنها مألوفة" كناية عن التصعيف ولكنه لا يريد التصعيف الشديد، لأن العين مألوفة وإن لم يُسمع بها في الشُّرب فلها مألوف أخرى، ويؤكد ذلك قوله المتقدم: "كُتِبَ عنه"

## ٢- عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨ هـ)

أولاً: تقديمه لإسرائيل على سفيان الثوري في الرواية عن أبي إسحاق.  
قال الترمذي: «سمعت أبا موسى محمد بن المثنى يقول سمعت عبد الرحمن  
ابن مهدي يقول: ما فاتني الذي فاتني من حديث سفيان الثوري عن أبي إسحاق  
إلا لما اتكلت به على إسرائيل لأنه كان يأتي به أتم»<sup>(١)</sup>.

ورواه ابن عدي من طريق الساجي عن ابن المثنى عن عبد الرحمن بلفظ  
«... لأنه كان يجيء بها تامة»<sup>(٢)</sup>.

وهذا توثيق نسبي مقيد مشتمل على بيان السبب بقوله «لأنه كان يأتي به أتم»  
أو «يجيء بها تامة» فلذا أثر ابن مهدي الاعتماد على إسرائيل في الرواية عن جده  
أبي إسحاق فقاته حديث سفيان عنه وإن كان من متقدمي أصحابه<sup>(٣)</sup>.

(١) الشئس ١/٢٧، ٣/٤٠٩ وانظر: علل الترمذي الكبير ١/١٠٦

(٢) الكامل ١/٤١٣

(٣) ورد تقديم ابن مهدي -أيضاً- لإسرائيل على سفيان وشعبة وذلك فيما رواه أبو أحمد عن عدي قال  
«أخبرنا عبد الله بن أبي سفيان، ثنا محمد بن محمد، سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول إسرائيل في  
أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري». الكامل ١/٤١٣

نكس في إسناده سقطاً فإن محمد بن محمد هو الدوري العطار الخاطم الثقة المتوفى سنة إحدى وثلثين  
وثلاثمائة. انظر: تاريخ بغداد ٣/٣١٩، وطبقات الحنابلة ٢/٧٣.

وهو يروي عن ابن مهدي بواسطة كذا في تاريخ بغداد ٧/٢١ «حدثنا صالح بن أحمد عن حسن  
حدثنا علي -يعني ابن المديني- قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي ..»

وثمة رواية عن طريق ابن مهدي تُبين سبب محييء إسرائيل بالرواية عن جده  
تامة، فقد قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «نا صالح بن أحمد بن حنبل، نا علي  
ابن المديني قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي قال: قال لي عيسى بن يونس: قال لي  
إسرائيل: كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن»<sup>(١)</sup>.

وفسر عبد الرحمن بن مهدي مراد إسرائيل بالسورة، كما جاء فيها رواه الحاكم  
قال: «سمعت أبا نصر أحمد بن سهل الفقيه ببخارى يقول سمعت صالح بن محمد  
ابن حبيب الحافظ يقول: سمعت علي بن عبد الله بن المديني<sup>(٢)</sup> يقول: سمعت عبد الرحمن  
ابن مهدي يقول: كان إسرائيل يحفظ حديث أبي إسحاق كما يحفظ الحمد»<sup>(٣)</sup>.

(١) الجرح والتعديل ٢/ ٣٣٠ وإسناده صاهر الصُّحَّة ومن هذا الطريق رواه الخطيب باللفظ المذكور  
(تاريخ بغداد ٧/ ٢١) ورواه ابن عدي (الكامل ١/ ٤١٣) من الطريق المذكور بلفظ «كنت حفظت  
حديث أبي إسحاق»

وقال ابن حبان «سمعت ابن خزيمة يقول سمعت الدورقي يقول سمعت ابن مهدي يقول قال  
عيسى بن يونس قال إسرائيل كنت أحفظ حديث أبي يونس بن أبي إسحاق كما أحفظ السورة من  
القرآن» انشقات ٦/ ٦٩. ونظر. حاشيته في الموضع المذكور وهذا اللفظ - إن مبني من اضطراب  
النسخ - فهو مرجوح بأن رواية الإمام عبيد الله بن عبد الله بن مديني عن ابن مهدي مُقدَّمة على رواية  
يعقوب بن إبراهيم الدورقي عنه.

(٢) إسناده صحيح، رجانه هم

- أحمد بن سهل الفقيه، وثقه الحديدي، فقال «ثقة متفق عليه، روى عنه حفاظٌ بحري، وحدثه  
الحاكم أبو عبد الله وأثنى عليه». (الإرشاد ٣/ ٩٧٤)

- صالح بن أحمد هو الحافظ المعروف بـ (صالح جرره) توفي سنة ثلاث وسعين ومائتين

(٣) المستدرک علی الصحیحین ٢/ ١٧٠.

ثانياً: ثناؤه على إسرائيل بالحرص على تحصيل الحديث.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «حدثني أبو بكر بن أبي شيبة قال: سمعت  
عبد الرحمن بن مهدي يقول: كان إسرائيل في الحديث ليصاً، قال ابن أبي شيبة: لم يُرد  
أن يَدْمَهُ»<sup>(١)</sup>

وهو عبد الرحمن بن أبي حاتم قول ابن مهدي بقوله: «يعني أنه يَتَلَقَّفُ العلم  
تَلَقُّفاً»<sup>(٢)</sup>.

ويوضح هذا المعنى ما يلي:

أ- ما رواه الخطيب بإساده عن أبي إسحاق السبيعي -حد إسرائيل- من قوله:  
«ما ترك لنا إسرائيل كَوَّةً»<sup>(٣)</sup> ولا سَفَطاً»<sup>(٤)</sup> إِلَّا دَحَسَهَا»<sup>(٥)</sup> كُتِباً»<sup>(٦)</sup>.

ب- قول عبد الله بن أحمد بعد سياقه لكلام ابن مهدي: «كان الثوري يحدث عن  
الرَّجُل عشرة أو نحوها، ويُحَدِّثُ عنه»<sup>(٧)</sup> إسرائيل عشرين، ثلاثين، وكان إسرائيل

(١) العلل ومعرفة الرجال ٣/ ٣٦٦

(٢) الإخراج والتعديل ٢/ ٣٣٠

(٣) الكَوَّة: الخرق في الحائط، ويثقب في الست ونحوه (لسان العرب مادة "ك" و"ي" ١٥/ ٢٣٦)

(٤) قال ابن مطور: "انسَفَط، الذي يُعْبَأُ فيه الطيب، وما أشبهه من أدوات السوء، والَسْفَط معروف قال

ابن سيده: السَّفَط كالحواشي" (لسان العرب مادة "س" ف ط" ٧/ ٣١٥)

(٥) دَحَسَهَا: مَلَأَهَا انظر: لسان العرب مادة "د ح س" ٦/ ٧٧.

(٦) تاريخ بغداد ٧/ ٢٢ وانظر: تهذيب الكمال ٢/ ٥٢٢.

(٧) في (العلل ومعرفة الرجال ٣/ ٣٦٦) عن

صاحب كتاب، والثوري يحفظ»<sup>(١)</sup>.

وقد وردت الرواية عن ابن مهدي في تهذيب التهذيب بلفظ آخر معير للمعنى المتقدم فقد قال الحافظ ابن حجر: «وقال عثمان بن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن مهدي: إسرائيل ليص يسرق الحديث»<sup>(٢)</sup>.

لكن قال الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي - رحمه الله تعالى: «... كلمة يسرق الحديث» إما هي من قول عثمان فسر بها كلمة «ليص»<sup>(٣)</sup>. وهذا التفسير من عثمان معارض بما يلي:

أ - ما تقدم من توثيق ابن مهدي لإسرائيل<sup>(٤)</sup>، لاسيما وأن كلمة «يسرق الحديث» في المرتبة الرابعة من مراتب التجريح وهي مرتبة (متهم بالكذب)<sup>(٥)</sup>.  
ب - قول أخيه أبي بكر بن أبي شيبة: «لم ير ذأ أن يدمه»<sup>(٦)</sup>.

ولا شبهة فيما رواه الخطيب بإسناده إلى أبي إسحاق قال: «ما ترك لنا إسرائيل كوة، ولا سفظاً، إلا دحسها كتباً»<sup>(٧)</sup> لأن سرقة الحديث لا تتحقق إلا بادعاء الراوي

(١) العلل ومعرفة الرجال ٣/ ٣٦٦.

(٢) تهذيب التهذيب ١/ ٢٦٣.

(٣) تحقيق المعلمي لكتاب إخراج والتعديل ٢/ ٣٣٦.

(٤) انظر: ص (٢٨١) وتحقيق المصدر السابق ٢/ ٣٣٠.

(٥) انظر: فتح المغيب ٢/ ١٢١.

(٦) انظر: تحقيق كتاب «العلل ومعرفة الرجال» ٣/ ٣٦٦ هامش (٣).

(٧) تاريخ بغداد ٧/ ٢٢. وانظر: تهذيب الكمال ٢/ ٥٢٢.

الراوي سماع ما لم يسمع<sup>(١)</sup>، وأما اقتناؤه الكتب وتحديثه على سبيل الرواية بما سمع منها، وذكره لما وجد فيها على سبيل الحكاية فليس من سرقة الحديث، فالأمر إذن دائر على سماع يروي أو وحادة تُحكى.

### ٣- محمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ)

قال محمد بن سعد: «كان ثقة، حدث عنه الناس حديثاً كثيراً، ومنهم من يَستضعفه»<sup>(٢)</sup>.

في هذا القول توثيق مطلق، وإشارة إلى سعة روايته، وأما قوله «ومنهم من يستضعفه» فكأنه يُشير إلى ما روي عن سفيان الثوري (ت ١٦١هـ) وما جاء عن يحيى القطان (ت ١٩٨هـ) مما تقدم ذكره عنهما، وما يأتي من كلام علي بن عبد الله بن المديني.

### ٤- علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ)

قال ابن المديني: «إسرائيل ضعيف»<sup>(٣)</sup>.

وهذا تضعيف مطلق، يبين الحفاظ الذهبي أساسه بقوله: «مشى علي خلف أستاذه يحيى بن سعيد»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: فتح المغيث ٢/ ١٢١

(٢) الطبقات الكبرى ٦/ ٣٧٤

(٣) الملل ص ٩٣

(٤) سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٥٨

وثمة روايات أخرى عن ابن المديني في أسنيدها ضعف وهي:

أ - قال أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم "حدثني محمد بن صالح بن هاني ثنا محمد ابن اسد بن سعد بن إسحاق بن إبراهيم بن جبلة قال سمعت علي بن المديني يقول حديث



## ٥- الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)

أولاً: توثيقه لإسرائيل توثيقاً مطلقاً

ورد ذلك عن الإمام أحمد في أربع روايات هي:

أ - ما رواه ابن أبي حاتم، أخبرنا حرب بن إسماعيل الكرماني فيما كتب إلي قال

«قال أحمد بن حنبل إسرائيل كان شيخاً ثقة، وجعل يعجب من حفظه»<sup>(١)</sup>.

فهذا توثيق تام سيما مع تعجبه من حفظه.

= إسرائيل صحيح في لا نكاح إلى بوي" المستدرک علی الصحیحین ٢ / ١٧٠. ومن طريقه أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠٨/٧

وروجه الضعيف في إسناده أن إسحاق بن إبراهيم بن حنيفة هو السمرقسي ثم الباسي انواعه ذكره الحافظ ابن حجر في (لسان الميران ٣٤٧/١) فقال: "... قال أبو سعد الإدريسي 'يقع في أحاديثه لسائير، وأرجو أن يكون من جهة مشايخه فإنه كان من الفضل والرهبة بمكان لا يُضرب به دنت... مات في رمضان سنة تسع وخمسين ومائتين رحمه الله تعالى"

ولو صح الإسناد بهذا القول لم يكن معارضاً لقوله (ضعيف) فقد يريد بقوله "حديث إسرائيل صحيح..." أي ثابته ومطلق الثبوت يتم بحصول المتابعة

ب - قال الخطيب "أخبرنا أبو الفتح منصور بن ربيعة الزهري - الخطيب بالديور - أخبرنا علي بن أحمد بن عبي بن راشد أخبرنا أحمد بن يحيى بن الخردوق قال قال علي بن عيسى شريك أعلم من إسرائيل، وإسرائيل أقل خطأ منه" تاريخ بغداد ٢٨٣/٩.

لكن لم أحمد بن إبراهيم بن حاتم هذا الإسناد. فإن صح هذا القول عن ابن المديني ففيه برفقه بين سعة العلم والانتقاد

(١) الجرح والتعديل ٣٣١/٢ وانظر هديب الكمال مخطوط - ٩٢، ١ وقد ورد في مطبوع ٢ / ٥١٩

كان شيخاً ثقة..." وهو وهم في النقل

ب- ما رواه الخطيب من طريق أبي داود قال: «قلت لأحمد بن حنبل: إسرائيل إذا تمرد حديث يحتج به؟ قال: إسرائيل ثبت الحديث»<sup>(١)</sup>.

وهذا التوثيق مبني على حفظه من كتابه، ويوضح ذلك ما في سياق الرواية التالية

ج- ما رواه الخطيب من طريق أبي داود - أيضاً - قال: «قلت لأحمد: إسرائيل أحب إليّ أو شريك؟ قال: إسرائيل إذا حدث من كتابه لا يُعادر ويحفظ من كتابه»<sup>(٢)</sup>.

ودلك موافق لما تقدم من قول يحيى بن معين: «كان لا يحفظ، ثم حفظ بعد»<sup>(٣)</sup> أي: من كتابه كما فسره الحافظ الذهبي<sup>(٤)</sup>.

د- ما رواه عبد الملك بن عبد الحميد الميموني قال: «سمعت أحمد بن حنبل قال: إسرائيل صالح الحديث»<sup>(٥)</sup>.

وهذا التوثيق أدنى مما ورد في الروايات السابقة، لأن لفظ «صالح الحديث» في أدنى مراتب التوثيق وهي مرتبة (محلّ الصدق) بخلاف قوله «ثقة، ثبت الحديث، إذا حدث من كتابه لا يُعادر» فإن هذه الألفاظ توثيق تام. لكن يمكن حمل قوله «صالح الحديث» على رواية إسرائيل من حفظه فقط.

(١) تاريخ بغداد ٢٣/٧، وانظر تهذيب الكمال ٥١٩/٢، ٥٢٠.

(٢) تاريخ بغداد ٢٣/٧، وانظر تهذيب الكمال ٥١٩/٢ - ٥٢٠.

(٣)، (٤) انظر: ص (٢٦٦).

(٥) العلل، رواه المرودي وغيره ص ٢٠٦، وانظر الصنعاء للتحفي ١/ ١٣٢.

ثانياً: موارثته بين إسرائيل وبين أبيه هي الرواية عن أبي إسحاق

أ - قال يعقوب بن سفيان: «حدثني الفصل [ ابن زياد ] ... وقال [ يعني الإمام أحمد ]: ... يونس بن أبي إسحاق حديثه فيه زيادة على الناس، قلت له: يقولون: إنما سمعوا من أبي إسحاق حفظاً، ويونس ابنه سمع في الكتب فهي أتم قال: من أين؟ قد سمع إسرائيل ابنه من أبي إسحاق وكتب وهو وحده فلم تكن فيه زيادة مثل يونس. قلت: من أحب إليك يونس أو إسرائيل في أبي إسحاق؟ قال: إسرائيل. قلت: إسرائيل أحب إليك من يونس؟ قال: نعم، إسرائيل صاحب كتاب»<sup>(١)</sup>.

ب - وروى ابن أبي حاتم من طريق أبي طالب: «قلت: من أحب إليك يونس أو إسرائيل في أبي إسحاق؟ قال: إسرائيل لأنه صاحب كتاب»<sup>(٢)</sup>.  
ففي هذا تفضيل لإسرائيل على أبيه في الرواية عن أبي إسحاق مع بيان السبب بقوله «لأنه صاحب كتاب» وذلك التفضيل يؤيده ما قد أقر به يونس نفسه فيما رواه ابن أبي حاتم والخطيب.

- روى ابن أبي حاتم بإسناده عن شيبان بن سوار قال: «قلت ليونس بن أبي إسحاق:

(١) المعرفة والدرج ١٧٣/٢ - ١٧٤. وقد نُقِلَت الرواية في (سير أعلام النبلاء ٣٥٦/٧) بلفظ: وقال

الفصل بن زياد قلت لأبي عبد الله من أحب إليك يونس أو إسرائيل في أبي إسحاق؟ قال يونس» وهذا سبق قدم لأن الرواية في مصدرها الأصل صريحة في تقديم إسرائيل، لاسيما مع تكرار الفصل

لسؤال وحصول الجواب من الإمام مُقَرَّر السبب

(٢) الجرح والتعديل ٣٣١/٢. وانظر: تهذيب الكمال ٥١٩/٢

أَمِلَّ عَلَيَّ حَدِيثَ أَبِيكَ. قَالَ: أَكْتَبَهُ عَنْ إِسْرَائِيلَ، فَإِنَّ أَبِي أَمَلَاهُ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>.

- وروى الخطيب بإساده عن عيسى بن يونس قال: «كَانَ أَصْحَابُنَا سَمِيانَ وَشَرِيكَ وَعَدُّ قَوْمًا- إِذَا اخْتَلَفُوا فِي حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ يَجِئُونَ إِلَى أَبِي فَيَقُولُ: ادْهَبُوا إِلَى ابْنِي إِسْرَائِيلَ، فَهُوَ أَرَوَى عَنْهُ مَعِيَ، وَأَتَقَنَ لَهَا مِنِّي، وَهُوَ كَانَ قَائِدَ جَدِّهِ»<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: موازنته بين إسرائيل وأخيه عيسى.

قال عبد الله بن أحمد: «سَأَلْتُ أَبِي. أَيُّمَا أَصَحُّ حَدِيثًا عَيْسَى أَوْ أَبُوهُ يُونُسُ؟ قَالَ: لَا، عَيْسَى أَصَحُّ حَدِيثًا، قِيلَ لَهُ عَيْسَى أَوْ أَحْوَهُ إِسْرَائِيلُ؟ فَقَالَ: مَا أَقْرَبَهُمَا. وَفِي حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ اخْتِلَافٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ أَحْسَبُ ذَاكَ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ»<sup>(٣)</sup>.

وقوله -رحمه الله تعالى- «ما أقربهما» أي في الرواية عن غير جدهما أبي إسحاق. وذلك لأن عيسى «حدث عن أبيه وأخيه، ولم يدرك السماع من جدّه، كان صبيّاً في زمانه»<sup>(٤)</sup>.

وقوله «وفي حديث إسرائيل اختلاف عن أبي إسحاق، أحسب ذاك من أبي إسحاق» كلام مستأنف يختص بإسرائيل لا مفهوم له بالنسبة لأخيه عيسى.

(١) الخرج والتعديل ٢ / ٣٣٠ وانظر: تهذيب الكمال ٢ / ٥٢٢ وفيه «فإن أبي أمّته عليه».

(٢) تاريخ بغداد ٧ / ٢١-٢٢ وانظر: تهذيب الكمال ٢ / ٥٢١-٥٢٢

(٣) اللعلل ومعرفة الرجال ١ / ٥٥٩-٥٦٠

(٤) سير أعلام النبلاء ٨ / ٤٩٠

رابعاً: موازنته بين إسرائيل وبين شريك بن عبد الله

فرّق الإمام أحمد في هذه الموازنة بين حال إسرائيل في الرواية عن حده أبي إسحاق، وحاله في الرواية عن سمّاء. فقدّم إسرائيل على شريك في الرواية عن غير أبي إسحاق كما نصّت على ذلك الروايات التالية:

أ- ما رواه يعقوب بن سفيان عن الفضل بن زياد عن الإمام أحمد: «... قيل فـشريك أو إسرائيل؟ قال: إسرائيل كان يؤدّي على ما سمع، كان أثبت من شريك، ليس على شريك قياس كان يحدث الحديث بالتهوّم»<sup>(١)</sup>.

ب- ما رواه يعقوب بن سفيان عن المصل بن زياد -أيضاً- قال: «وسئل [يعني الإمام أحمد] عن شريك وإسرائيل عن أبي إسحاق أيهما أحب إليك؟ فقال: شريك أحب إليّ لأن شريكاً أقدم سماعاً من أبي إسحاق وأما المشايخ فإسرائيل»<sup>(٢)</sup> أي: وأما في الرواية عن المشايخ فإسرائيل أحب إليّ.

ج- ما رواه العقيلي قال: «حدثنا محمد بن أحمد قال: حدثنا معاوية بن صالح»<sup>(٣)</sup> قال «سألت أحمد بن حنبل عن شريك، فقال: كان عاقلاً صدوقاً محدثاً عندي، وكان شديداً على أهل الريب والبدع، قديم السماع من أبي إسحاق، قبل رهير وقبل

(١) المعرفة والتاريخ ١٦٨/٢

(٢) المصدر السابق.

(٣) في الإسد صعب بير، مؤن محمد بن أحمد هو الدوالي (انظر ص ٢٥٧ هامش ٤)، وأما معاوية

ابن صالح فهو أبو عبيد الله الأشعري الدمشقي، صدوق، توفي سنة ثلاث وسبعمائةين انظر

طبقات الخبابة ١: ٣٨٩، وهريز التهذيب ص ٥٣٨، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٢١٢

إسرائيل، فقلت له: إسرائيل أثبت منه؟ قال: نعم، قلت: يُجْتَنَّبُ به؟ قال: لا تسألني عن رأي في هذا. قلت: إسرائيل يُجْتَنَّبُ به؟ قال: إي لعمرى يُجْتَنَّبُ بحديثه»<sup>(١)</sup>.

د- ما رواه اس أبي حاتم من طريق أبي طالب قال: «سئل أحمد عن شريك وإسرائيل قال: إسرائيل كان يؤذي ما سمع، كان أثبت من شريك»<sup>(٢)</sup>.

هـ- ما رواه الخطيب من طريق محمد بن موسى بن مُشَيْش: «سئل أحمد ابن حنبل عقيل: أيما أحب إليك شريك أو إسرائيل؟ فقال إسرائيل هو أصح حديثاً من شريك إلا في أبي إسحاق...»<sup>(٣)</sup>.

و- ما رواه الخطيب أيضاً- من طريق أبي داود قال: «قلت لأحمد بن حنبل: إسرائيل أحب إليك أو شريك؟ قال: إسرائيل إذا حدث من كتابه لا يُعَادِر، ويحفظ من كتابه»<sup>(٤)</sup>.

وقدّم الإمام أحمد شريكاً على إسرائيل في الرواية عن أبي إسحاق كما في الروايات التالية:

أ- ما تقدم فيما رواه يعقوب بن مغيان عن الفضل بن زياد عن الإمام أحمد قال: «شريك أحب إليّ لأن شريكاً أقدم سماعاً من أبي إسحاق»<sup>(٥)</sup>.

(١) الصغهام ٢/ ١٩٤

(٢) المخرج والتعديل ٣٣١/٢ وانظر: تهذيب الكمال ٢/ ٥١٩

(٣) تاريخ بغداد ٧/ ٢٣، وانظر: تهذيب الكمال ٢/ ٥٢٠

(٤) تاريخ بغداد ٧/ ٢٣ وانظر تهذيب الكمال ٢/ ٥١٩-٥٢٠

(٥) انظر ص (٢٩٠)

ب- ما رواه يعقوب بن صفيان عن أبي طالب عن الإمام أحمد قال: «شريك أقدم من إسرائيل وزهير، وذلك أنه أسنُّهم»<sup>(١)</sup>.

ج- ما تقدم -أنفاً- فيما رواه العقيلي من طريق معاوية بن صالح عن الإمام أحمد من قوله في شريك: «قديم السماع من أبي إسحاق قبل زهير وقبل إسرائيل»<sup>(٢)</sup>.

د- ما رواه ابن أبي حاتم قال: «أخبرنا صالح بن أحمد بن حنبل قال قال أبي: سمع شريك من أبي إسحاق قديماً، وشريك في أبي إسحاق أثبت من زهير وإسرائيل وزكريا»<sup>(٣)</sup>.

هـ- ما تقدم فيما رواه الخطيب من طريق محمد بن موسى بن مشيش عن الإمام أحمد: «إسرائيل هو أصح حديثاً من شريك إلا في أبي إسحاق، فإن شريكاً أضبط عن أبي إسحاق»<sup>(٤)</sup>.

وهذه الروايات تبين أن تقديم الإمام أحمد لشريك على إسرائيل في الرواية عن أبي إسحاق لأن شريكاً أسنُّ من إسرائيل وأقدم سماعاً من أبي إسحاق فهو أضبط عنه وأثبت.

فأما السنُّ فإن شريكاً قد وُلِدَ سنة خمس وتسعين كما قاله الإمام أحمد<sup>(٥)</sup>، وولد إسرائيل سنة مائة كما قاله وكيع<sup>(٦)</sup>.

(١) المعرفة والتاريخ ١٧٦/٢.

(٢) انظر، ص (٢٩٠).

(٣) الجرح والتعديل ٣٦٦/٤.

(٤) انظر، ص (٢٩٩).

(٥) روى ذلك يعقوب بن صفيان عن الفصل من زهير عنه (المعرفة والتاريخ ١٦٨/١).

(٦) انظر، ص (٢٣٣).

وأما قدم السماع فإن وفاة أبي إسحاق سنة سبع وعشرين ومائة كما رآه الحافظ الذهبي<sup>(١)</sup>. فعمر شريك عند وفاة أبي إسحاق اثنتان وثلاثون سنة، وعمر إسرائيل سبع وعشرون سنة، وكون شريك أكبر سناً وأقدم سماعاً لا يعني تأخر سماع إسرائيل من جده إلى حين التعير فقد قال أبو زرعة الدمشقي: «حدثني عبد الله ابن جعفر عن عبيد الله بن عمرو<sup>(٢)</sup> قال: جئت محمد بن سوقة معي شفيعاً عند أبي إسحاق، فقلت لإسرائيل استأذن لنا الشيخ. فقال: صلي بنا الشيخ البارحة فاحتلظ. قال: فدخلنا عليه وسلمنا وخرجنا»<sup>(٣)</sup>.

فهذا صريح في إدراك إسرائيل لجده قبل تعيره بزم، إذ كان في عمر من يستأذن للناس عليه ومن يعتني بتحديد الزمن لاحتلاط الراوي، والمستأذن هنا عبيد الله بن عمرو وهو أصغر من إسرائيل بعام فإن مولده سنة إحدى ومائة<sup>(٤)</sup>. ولا شك أن من تقدم سماعه وأدرك من حال صحة شيخه زمناً طويلاً فروايتيه عنه أصبغ وأثبت ممن لم يدرك من زمن الصحة إلا اليسير.

(١) انظر: سير أعلام النبلاء ٣٩٩/٥ ٤٠٠.

(٢) إسناده صحيح، رجاله هم:

- عبد الله بن جعفر هو الرقي القرشي مولا هم، ثقة، لكنه تعير بأخوه فلم يحش احتلاطه، مات

سنة عشرين ومائتين. انظر: تقريب التهذيب ص ٢٩٨، وتهذيب التهذيب ١٧٣/٥

- عبيد الله بن عمرو هو أبو وهب الأمدي مولا هم الرقي، ثقة عقبه رتبهم، مات سنة ثمانين ومائة

انظر: تقريب التهذيب ص ٣٧٣، وتهذيب التهذيب ٤٢/٧

(٣) تاريخ أبي زرعة الدمشقي ٤٦٩/١

(٤) انظر: تهذيب الكمال ١٣٩/١٩



خامساً. موازنته بين إسرائيل وزكريا بن أبي زائدة في الرواية عن أبي إسحاق قال عبد الرحمن بن أبي حاتم «نا صالح بن أحمد بن حنبل قال: قال أبي إذا اختلف زكريا وإسرائيل، فإن زكريا أحب إليّ في أبي إسحاق من إسرائيل ثم قال. ما أقربهما. وحديثهما عن أبي إسحاق لين، سمعا بأخرة»<sup>(١)</sup>

الماضلة في هذا السياق مقيدة بالرواية عن أبي إسحاق، وذلك بالنسبة لمر من السماع إذ يوحى سياق الكلام بتقدم زكريا وإن اشترك الراويان في تأخر سماعهما. لكن قوله «حديثهما عن أبي إسحاق لين» معارض بما سيأتي قريباً من رواية عبد الرحمن بن أبي حاتم عن صالح بن أحمد عن أبيه قال «إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين، سمع منه بأخرة»، فإن قوله: «فيه لين» أيسر تضعيماً من «اللين».

سادساً: حكمه على رواية إسرائيل عن جده أبي إسحاق

تقدم في رواية عبد الله بن أحمد عن أبيه قوله: «في حديث إسرائيل اختلاف عن أبي إسحاق أحسب ذاك من أبي إسحاق»<sup>(٢)</sup>.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «أخبرنا صالح بن أحمد بن حنبل قال: قال أبي: إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين سمع منه بأخرة»<sup>(٣)</sup>.

قوله رحمه الله تعالى:- «فيه اختلاف» و«فيه لين» عبارتان دقيقتا المعنى؛ لأن إسرائيل سمع من جده بأخرة كما صرح الإمام بذلك -وقد أدرك زماناً من صحته

(١) الجرح والتعديل ٣/ ٥٩٤

(٢) انظر. ص (٢٨٩)

(٣) الجرح والتعديل ٢/ ٣٣١

وإن لم يكن بالطويل لكنه قد أملى عليه، كما قال أبوه يونس لما سُئل أن يملئ حديث أبي إسحاق «أكتبه عن إسرائيل فإن أبي أملاه عليه»<sup>(١)</sup>.

وتتحلى دقة العبارتين في سلامتهما من معارضة أحكامه الأخرى فيما يختص رواية إسرائيل عن جده، فإن الإمام مع نصّه على أن سماع إسرائيل من جده كان بأخرة - قد رجّح روايته عنه على رواية أبيه يونس، وذلك لأن في رواية يونس زيادة ليست في رواية إسرائيل لكونه صاحب كتاب، فترجيحه لرواية إسرائيل - مما - مبني على حصول الإملاء، وهو أعلى وجهي السماع من لفظ الشيخ<sup>(٢)</sup>، كما أن الأداء من الكتاب أضبط وجهي الأداء.

وفي ترجيح الإمام أحمد لرواية إسرائيل عن جده على رواية أبيه يونس عنه وكذلك قوله في رواية عبد الله: «في حديث إسرائيل اختلاف عن أبي إسحاق..» ما يرجح أحمد الوحيين من رواية صالح بن أحمد عن أبيه وهو قوله: «فيه لين، سمع منه بأخرة» على الوجه الآخر وهو قوله: «الحديثان - يعني إسرائيل وذكريابن أبي زائدة - عن أبي إسحاق لين، سمعنا منه بأخرة».

ثم إن الإمام رجّح رواية شريك عن أبي إسحاق على رواية حفيده إسرائيل عنه لأن شريكاً أسس منه وأقدم سماعاً، فترجيحه لرواية شريك لأنه أدرك من حال صحة أبي إسحاق ربما طويلاً لم يحظ إسرائيل بمثله.

(١) انظر: ص (٢٨٨-٢٨٩)

(٢) انظر: فتح المعيث ١٥٢/٢ - ١٥٣، وتدريب الراوي ٨/٢

سابعاً: حكمه على رواية إسرائيل عن أبي يحيى القتات.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «أما علي بن أبي طاهر القرويني فيما كتب إلي قال: نا الأثرم قال: قلت لأبي عبد الله -يعني أحمد بن حنبل-: أبو يحيى القتات؟ قال: روى عنه إسرائيل أحاديث كثيرة مناكير جداً»<sup>(١)</sup>.

وساق الخفاف ابن حجر الرواية تمامها فقال: «.. قال الأثرم عن أحمد: "روى إسرائيل عن أبي يحيى القتات أحاديث مناكير جداً كثيرة، وأما حديث سفيان عنه بمقارب، فقلت لأحمد: فهذا من قبيل إسرائيل؟ قال: أي شيء أقدر أقول لإسرائيل، مسكين من أين يحيى هذه هو؟ وحديثه عن غيره" أي أنه قد روى عن غير أبي يحيى فلم يحيى بمناكير»<sup>(٢)</sup>.

وهذه التهمة تفيد أن سفيان الثوري كان يتقي من حديث أبي يحيى القتات، ولذا جاء حديثه عنه مقارباً، وأما إسرائيل فلم يتق حديثه عنه بل روى عنه أحاديث كثيرة مناكير جداً، الضعف فيها من قبل أبي يحيى، فإنه إذا روى عن غيره لم يأت بمناكير. وهذا الحكم بشأن روايته عن أبي يحيى نظير ما تقدم من كلام يحيى ابن سعيد القطان<sup>(٣)</sup>.

ويزيده وضوحاً قول عبد الله بن أحمد بن حنبل: «كان الثوري يُحدث عن

(١) الإخراج والتعديل ٤٣٣/٣ وانظر: تهذيب الكمال ٤٠٢/٣٤

(٢) تهذيب التهذيب ٢٧٨/١٢

(٣) انظر: ص (٢٦١).

الرجل عشرة أو نحوها، ويُحدث عنه إسرائيل عشرين، ثلاثين، وكان صاحب كتاب، والثوري يحفظ<sup>(١)</sup>.

## ٦- أبو عبد الله البخاري (ت ٢٥٦هـ)

قال الحافظ البيهقي: «أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثني محمد بن صالح أس هانيء، ثنا محمد بن المنذر قال<sup>(٢)</sup>، وسمعت<sup>(٣)</sup> أبا إسحاق إبراهيم بن محمد ابن يحيى يقول: سمعت محمد بن هارون المسكي<sup>(٤)</sup> يقول: سمعت محمد بن إسماعيل

(١) التعليل ومعرفة الرجال ٣/ ٣٦٦

- ثمة رواية عن الإمام أحمد فيها حوار بين إسرائيل وسفيان الثوري

قال ابن عدي حدثنا أس أبي عصمة حدثنا الفصل بن زياد سمعت أحمد بن حنبل يقول "إسرائيل ورهبر أصعب من سفيان" الكامل ١/ ٤١٢

شيخ ابن عدي عبد الوهاب بن أبي عصمة أبو صالح العكري، كما صرح به في (الكامل ١/ ١٢٢) له ترجمة في (تاريخ بغداد ١١/ ٢٨) لم تشمل عن تعدين ولا جرح

وهذه الرواية التصغير السبي المطلق، لكن جمع هؤلاء الثلاثة في سياق واحد يُوحى بأن مراد التصغير السبي المقيد بالرواية عن أبي إسحاق، كما قال ابن معين، زكريا ورهبر وإسرائيل حديثهم عن أبي إسحاق قريب من السواء، إنما أصحاب أبي إسحاق مذهب وشعة

(٢) يظهر لي أن القائل هو أبو عبد الله الحاكم، وأن الصواب ما أثبتته لأبي محمد بن صالح بن هانيء وأبا إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى كلاهما من شيوخ الحاكم انظر: المسند على الصحيحين ٢، ٧، ١٢، ٣١، وتاريخ بغداد ٦/ ١٦٩، وسير أعلام السلاء ١٦، ١٦٤ وهذا بخلاف ما في (السنن الكبرى ٧/ ١٠٨) ملفظ. قال سمعت "حيث يوهم أن فائله محمد بن المنذر

(٣) رجال الإسناد الأول هم.

البحاري - وسئل عن حديث إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي» فقال: «الريادة من الثقة مقولة، وإسرائيل اس يونس ثقة، وإن كان شعبة والثوري أرسلاه فإن ذلك لا يضر الحديث»<sup>(١)</sup>.

ورواه أبو بكر الخطيب البغدادي فقال: «أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب قال: أنا محمد بن نعيم الصبي قال: سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى يقول: سمعت محمد بن هارون المسكي يقول: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري - وسئل...»<sup>(٢)</sup> به.

= - ابن هانئ هو الوراق البيسانوري، أثنى عليه أبو عبد الله بن الأحرم فقال إنه صاحبه من سنة سبعين ومائتين إلى وفاته مما رآه أنه شئت لا يرصاه الله ﷻ، ولا سمع منه شيئاً يسأل عنه توفي سنة أربعين وثلاثمائة. انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٧٤/٣.

- محمد بن المنذر هو الخافظ المتهن المعروف بـ (شكر) كان واسع الرواية جلد التصنيف، توفي سنة ثلاث وثلاثمائة انظر سير أعلام السلاء ٢٢١/١٤.

ورجال الإسناد الآخر هم:

- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المُرَني البيسانوري، قال الخطيب كان ثقة ثناً كثيراً مواصلاً للصحيح، توفي سنة اثنين وسبع وثلاثمائة، انظر تاريخ بغداد ١٦٨/٦، والأساناب ٢٢٢/١٢، وسير أعلام السلاء ١٦٣/١٦-١٦٤.

- محمد بن هارون المسكي هو أبو سعد البيسانوري، قال السمعاني: من أعيان أصحاب الحديث، توفي سنة سبع عشرة وثلاثمائة. انظر الأساناب ٢٥٦/١٢.

والإسنادان صحيحان، فإن آخر من حدث بالجامع الصحيح عن أبي عبد الله البخاري منصور بن محمد البردوي السلمي، ووفاته سنة تسع وعشرين وثلاثمائة انظر الإكمال ٢٤٣/٧، وهدي الساري ص ٤٩١

(١) المسك الكبرى ١٠٨/٧.

(٢) الكافية ص ٥٨٢ وفيها: محمد بن هارون المسكي. والصواب (المسكي) انظر: الأساناب ١٢، ٢٥٦.

## ٧- أبو زُرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ)

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «سمعت أبا زُرعة يقول: أثبت أصحاب أبي إسحاق، الثوري وشعبة وإسرائيل ومن سبهم الثوري أحب إلي، كان الثوري أحفظ من شعبة في إسناده الحديث وفي مثله»<sup>(١)</sup>.

هذه الجملة توثيق نسبي مقيد لتقديمه هؤلاء الثلاثة على مَنْ سواهم في الرواية عن أبي إسحاق ومفهومها أن إسرائيل في الدرجة الثالثة مِنْ بينهم؛ لأن الثوري أحب إليه وقد قَدِّمه على شعبة لكونه أحفظ منه للإسناد والمتن.

## ٨- أبو داود (ت ٢٧٥هـ)

روى الخطيب من طريق أبي عبيد الآخري قال: «سمعتُ أبا داود يقول: إسرائيل أصح حديثاً من شريك»<sup>(٢)</sup>.

وذلك توثيق نسبي مطلق، يخالف في إطلاقه ما رواه أبو داود نفسه عن شيخه الإمام أحمد أنه استثنى في ذلك بقوله «إلا في أبي إسحاق فإن شريكاً أضبط عن أبي إسحاق»<sup>(٣)</sup>.

(١) مقدمة الحرج والتعديل ص ٦٦.

(٢) تاريخ بغداد ٢٣/٧، وانظر تهذيب الكمال ٥٢٢/٢.

(٣) انظر ص (٢٩١).

- نقل المباركوري من رواية الآخري قال: «سألت أبا داود عن زهير وإسرائيل في أبي إسحاق

فقال، زهير فوق إسرائيل بكثير» ثمة الأحودي ٨٦/١.

## ٩- ابن عدي (ت ٣٦٥هـ)

قال أبو أحمد بن عدي: «كثير الحديث، مستقيم الحديث في حديث أبي إسحاق وغيره، وقد حدث عنه الأئمة، ولم يتخلف أحد في الرواية عنه، وهذه الأحاديث التي ذكرتها من أنكر أحاديث رواها، وكل ذلك محتمل»<sup>(١)</sup>.

وقال في كلامه على حديث «لا تكساح إلا بولي»: «هو معروف بإسرائيل لا يوصله غيره، ومن الأئمة من لم يثبت في هذا الباب إلا حديث إسرائيل هذا لحفظه لحديث أبي إسحاق، وسائر ما ذكرت من حديثه وما لم أذكره كُنْها محتملة، وحديثه عامتها مستقيمة، وهو من أهل الصدق والحفظ»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: «ولإسرائيل أخبار كثيرة غير ما ذكرته، وأصعافها عن الشيوخ الذين يروي عنهم، وحديثه العال على الاستقامة، وهو ممن يكتب حديثه ويُحتج به»<sup>(٣)</sup>.

ولم يذكر ابن عدي شيئاً من مرويات إسرائيل عن أبي يحيى القنات وإبراهيم بن المهاجر، بل ذكر بعض رواياته عن حقه أبي إسحاق وأشعث بن أبي الشعثاء وهشام ابن عروة وإبراهيم بن عبد الأعلى وأبي العنيس وسماك بن حرب<sup>(٤)</sup> وأشار إلى هذه الروايات بقوله المتقدم -أنفاً-: «وهذه الأحاديث التي ذكرتها من أنكر أحاديث رواها وكل ذلك محتمل».

(١) الكامل ٤١٦/١

(٢) المصدر السابق ٤١٦/١

(٣) المصدر السابق ٤١٧/١

(٤) سطر الكامل ٤١٣-٤١٦

وقد اشتمل كلام ابن عدي على ما يلي:

أ - كثرة حديث إسرائيل

ب - كون العالب على حديثه الاستقامة فيما رواه عن جده وعن غيره

ج - اتفاق الأئمة على الرواية والتحديث عنه وهذا ينبغي أن يُستثنى منه يحيى

ابن سعيد القطان

د - كونه من أهل الصدق والحفظ الذين يكتب حديثهم ويُتجّح به.

هـ - الأحاديث التي ذكرها من أنكر أحاديث رواها إسرائيل وهي محتملة.

ولعل عدوله عن ذكر شيء من مرويات إسرائيل عن القتات وابن المهاجر لأن

نكارتهما ليست من قتل إسرائيل بل من قبلهما.

ولم يُصرح ابن عدي بكلمة (ثقة) أو (صدوق) بل ذكر "إن حديثه يُكتبُ

للاحتجاج به" لكن يمكن أن يُؤخذ التوثيق من قوله: "وحديثه عامتها مستقيمة،

وهو من أهل الصدق والحفظ"، وقوله: "وحديثه العالب عنده الاستقامة"

#### ١٠ - الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)

قال الدارقطني - في سياق ترجيحه لرواية إسرائيل في حديث "لا نكاح إلا بولي" -:

"وإسرائيل من الحفاظ عن أبي إسحاق، قال عبد الرحمن بن مهدي "كان إسرائيل

يحفظ حديث أبي إسحاق كما يحفظ سورة الحمد"، ويُشبه أن يكون القول قوله، وأن

أبا إسحاق كان رُبما أرسله فإذا سئل عنه وصله<sup>(١)</sup>.

(١) العمل الواردة في الأحاديث السوية ٢١١/٧



### خلاصة أقوال الأئمة المعتدلين

١- أنكر عليه سفيان الثوري رفعه لحديث قد حفظ سفيان وقعه عن شيخهما عبد الأعلى بن عمر الثعلبي، ومع ذلك فقد أمر سائله بالكتابة عنه مُعللاً ذلك بقوله: «فإنه صدوق» ثم وصفه بأنه (أحق).

٢- اعتمد عليه عبد الرحمن بن مهدي في الرواية عن أبي إسحاق؛ لأنه كان يحفظ حديثه كما يحفظ سورة الحمد، وقدمه في ذلك على سفيان الثوري وإن كان من متقدمي أصحاب أبي إسحاق. وأثنى عليه بالحرص على تحصيل الحديث.

٣- وثقه ابن سعد توثيقاً صريحاً ولم يرتص قول من ضعفه.

٤- ضعفه علي بن المديني تضعيفاً مطلقاً.

٥- كلام الإمام أحمد في توثيقه محمول على وجهي الأداء فإن أدى من كتابه فهو ثقة، ثبت الحديث، لأنه لا يُغادر وإن أدى من حفظه فقط فهو صالح الحديث. واعتبر روايته عن جده أبي إسحاق فيها لين واحتلاف لعلّه من أبي إسحاق وإلا فإن إسرائيل أحب إليه في الرواية عن حده من رواية أبيه يونس عنه؛ لأن إسرائيل صاحب كتاب.

لكن قدّم عليه شريكاً في الرواية عن أبي إسحاق لتقدم سماعه منه، وكذا أن يُقدم عليه في ذلك زكريا بن أبي زائدة ثم قال «ما أقربهما....»

وأما في الرواية عن غير أبي إسحاق فإسرائيل وأخوه عيسى متقاربان، وإسرائيل أحب إليه من شريك.

وصرح بأن المناكير الكثيرة في روايته عن أبي يحيى الفئات ليست من قِبل إسرائيل.

٦- وثقه أبو عبد الله البخاري.

٧- عده أبو زرعة الرازي من الأثبات في الرواية عن أبي إسحاق، ومفهوم كلامه أنه يستحق المرتبة الثالثة من بين أثبت أصحاب أبي إسحاق (الثوري، شعبة، إسرائيل).

٨- أطلق أبو داود الحكم بتقديم حديثه على حديث شريك.

٩- رجح ابن عدي أنه مستقيم الحديث بل الغالب على حديثه الاستقامة.

١٠- رجح الدارقطني رواية إسرائيل عن جده أبي إسحاق حديث "الانكاح إلا بولي" مرفوعاً.

## المبحث الثالث: أقوال الأئمة المتساهلين

## ١- العجلي (ت ٢٦١هـ)

قال العجلي: «كوفي ثقة». وقال مرة: «جائز الحديث»<sup>(١)</sup>.

هذان اللفظان وإن اشتركا في التوثيق فهما مختلفا المرتبة؛ لأن الثقة هو العدل الضابط (تامُّ الضبط) ولفظ (جائز الحديث) يُشعرُ بأنه في أدنى مراتب التوثيق. وكأن الحافظ ابن حجر أراد الجمع بين مدلولي اللفظين كليهما فقال: «قال العجلي: ثقة صدوق متوسط»<sup>(٢)</sup>.

وقال العجلي -أيضاً- في ترجمة ركريا بن أبي زائدة: «...من أصحاب الشعبي إلا أنه سماعه من أبي إسحاق السبيعي بأخرة بعدما كبر أبو إسحاق، وروايته ورواية زهير بن معاوية وإسرائيل بن يونس عن أبي إسحاق قريب من الشواء...»<sup>(٣)</sup>. وهذا يظهر ما تقدم في رواية عباس الدوري عن ابن معين<sup>(٤)</sup>.

## ٢- الترمذي (ت ٢٧٩هـ)

قال أبو عيسى في كلامه على حديث الاستنجاء بالحجرين: «وأصح شيء في هذا عندي حديث إسرائيل وقيس [يعني ابن الربيع] عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله، لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء

(١) معرفة الثقات ١/ ٢٢٢. وقد اقتصر المزي على الحرم بقوله "كوفي ثقة" تهذيب الكمال ٢/ ٥٢١

(٢) هدي الساري ص ٣٩٠.

(٣) معرفة الثقات ١/ ٣٧٠.

(٤) انظر: ص (٢٧٢)

وتابعه على ذلك قيس بن الربيع<sup>(١)</sup>.

قوله «إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء» يريد معمر ابن راشد وعمار بن زريق وزهير بن معاوية وزكريا بن أبي زائدة<sup>(٢)</sup>. وقال في كلامه على حديث «لا نكاح إلا بولي»: «... وإسرائيل هو ثقة ثبت في أبي إسحاق»<sup>(٣)</sup>.

وقال في موضع آخر من الكلام على هذا الحديث «وشريك وإسرائيل هما من أثبت أصحاب أبي إسحاق بعد شعبة والثوري»<sup>(٤)</sup>.

وكلام الترمذي رحمه الله تعالى - مُقَيَّد بالرواية عن أبي إسحاق وهو في غاية الإلتقان من جهة اختيار اللفظ المناسب للمقام، وذلك أنه لما كانت الموارسة بين إسرائيل وبين معمر وعمار وزهير وزكريا جاء توثيق إسرائيل بصيغة التفصيل «إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء».

ولما كان الكلام على حديث «لا نكاح إلا بولي» ومخالفو إسرائيل فيه شعبة والثوري عَدَل عن التفصيل إلى التوثيق باللفظ المركَّب «وإسرائيل ثقة ثبت في أبي إسحاق» ولم يقل: هو أوثق وأثبت منهما في أبي إسحاق مثلاً، ويُجَلَّى ذلك بوضوح ما يلي:

أ - تصريحه بمرتبة إسرائيل بالسمة لشعبة والثوري في قوله: «وشريك وإسرائيل هما من أثبت أصحاب أبي إسحاق بعد شعبة والثوري».

(١) السنن ٢٧/١ وانظر: علل الترمذي الكبير ١٠١/١

(٢) انظر السنن ٢٦/١

(٣) السنن ٤٠٩/٣

(٤) العمل الكبير ٢٣٠/١

ب. نصّه على سبب ترجيحه للرفع في حديث «لا نكاح إلا بولي» بقوله: «ورواية هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق عن أبي يردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ «لا نكاح إلا بولي» عدي أصح؛ لأن سماعهم من أبي إسحاق في أوقات مختلفة، وإن كان شعبة والثوري أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق هذا الحديث، فإن رواية هؤلاء عدي أشبه، لأن شعبة والثوري سمعا هذا الحديث من أبي إسحاق في مجلس واحد»<sup>(١)</sup> فترجيحه لرواية إسرائيل وعيره من مخالفي شعبة والثوري لتعدد محاليس سماعهم لهذا الحديث، واتحاد مجلس سماعهما له، وإلا فلإن إسرائيل وإن كان ثقة ثبتاً في أبي إسحاق فمخالفاً وهما شعبة والثوري أحفظ منه وأثبت.

### ٣- ابن حبان (ت ٣٥٤هـ)

ذكر ابن حبان إسرائيل في كتابه (الثقات)<sup>(٢)</sup>

ووصفه في كتابه (مشاهير علماء الأمصار) بقوله: «من المتقين»<sup>(٣)</sup>.

### ٤- ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ)

اكتفى ابن شاهين بقول ابن معين: «ثقة» وقول سفيان الثوري: «اكتب عنه،

فإنه صدوق أحق»<sup>(٤)</sup>.

(١) السنن ٤٠٩/٣.

(٢) ٧٩/٦.

(٣) ص ١٦٩.

(٤) تاريخ أسماء الثقات (رسالة ص ٣٩).

## ٥- أبو عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥ هـ)

قال في كلامه على حديث «لا نكاح إلا بولي». «أما إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الثقة الحجة في حديث جده أبي إسحاق فلم يختلف عنه في وصل هذا الحديث»<sup>(١)</sup>.  
وقال في كلامه على حديث «نعم، تداووا عباد الله...» «هذا حديث صحيح الإسناد فقد رواه عشرة من أئمة المسلمين وثقاتهم عن زياد بن علاقة فمهم مشعور ابن كدام ومنهم ..... إسرائيل بن يونس السبيعي»<sup>(٢)</sup>.  
وكلامه نص في أن إسرائيل ثقة مطلقاً، وأنه في حديث جده ثقة حجة.

## خلاصة أقوال الأئمة المتساهلين

- ١- وثقه العجلي توثيقاً متوسطاً، ونص على أن روايته ورواية ركريا بن أبي زائدة وزهير بن معاوية عن أبي إسحاق قريب من السواء.
- ٢- دار كلام الترمذي على روايته عن جده أبي إسحاق فهو عنده ثقة ثبت في الرواية عنه من أثبت أصحاب أبي إسحاق بعد شعبة والثوري وهو أوثق من معمر بن راشد وعمار بن زريق وزهير بن معاوية وركريا بن أبي زائدة.
- ٣- وثقه ابن حبان ووصفه بالإتقان
- ٤- يُستفاد توثيق ابن شاهين له من ذكره في (تاريخ أسماء الثقات) واقتصراره على قول ابن معين والثوري.
- ٥- يرى الحاكم أنه ثقة مطلقاً وثقة حجة في حديث جده أبي إسحاق.

(١) المستدرک علی الصحیحین ٢/ ١٧٠

(٢) المصدر السابق ٤/ ٣٩٩-٤٠٠

## المبحث الرابع. أقوال الأئمة الآخرين

(من لم تُدرس مناهجهم في الجرح والتعديل)

١- يحيى بن آدم القرشي الأموي مولا هم (ت ٢٠٣ هـ)

قال عباس الدوري: «سئل يحيى عن إسرائيل فقال: قال يحيى بن آدم: كنا نكتب عنه من حفظه قال يحيى: كان إسرائيل لا يحفظ ثم حفظ بعثاً»<sup>(١)</sup> يعني أنه درس كتابه<sup>(٢)</sup>.

٢- حُجَّين بن المثنى اليمامي (ت ٢٠٥ هـ)

قال عباس الدوري: «حدثنا حُجَّين قال: قَدِمَ علينا إسرائيل بعدد، فقعد فوق بيت، وقام رحل والناس قد احتَمَمُوا، فأحد دفتره، فجعل يسأله من الدفتر حتى أتى عليه، أو على عامته، والناس قُعود لا ينظرون فيه فقام الشيخ، فقعد الناس فكتبوه»<sup>(٣)</sup>  
قال الحافظ الذهبي: «هذا يدل على ضعف سماع أولئك على هذه الصورة، لا على ضعف إسرائيل في نفسه»<sup>(٤)</sup>.

٣- محمد بن عبد الله بن نمير (ت ٢٣٤ هـ)

نقل الحافظ ابن حجر قوله: «ثقة»<sup>(٥)</sup>.

(١) التاريخ ٢/ ٢٩

(٢) سير أعلام السلاء ٧/ ٣٥٧

(٣) التاريخ ٢/ ٢٨

(٤) ميران الاعتدال ١/ ٢١٠

(٥) تهذيب التهذيب ١/ ٢٦٣

## ٤- يعقوب بن شيبه السدوسي (ت ٢٦٢هـ)

روى الخطيب البغدادي من طريق محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبه قال: «حدثنا جدِّي قال: إسرائيل بن يونس صالح الحديث وفي حديثه ليس» وقال في موضع آخر: «إسرائيل ثقة صدوق، وليس بالقوي في الحديث ولا بالساقط»<sup>(١)</sup>. ولا تناقض بين قوله إذا حُملَ قوله: «ثقة صدوق» على العدالة وما عداه على الضبط، وعندئذ فهو في أدنى مراتب التوثيق.

## ٥- عبد الله بن الإمام أحمد (ت ٢٩٠هـ)

قال عبد الله: «كان الثوري يحدث عن الرجل عشرة أو نحوها، ويحدث عنه إسرائيل عشرين، ثلاثين، وكان إسرائيل صاحب كتاب، والثوري يحفظ»<sup>(٢)</sup>. كأن عبد الله أراد بهذا الكلام تفسير قول ابن مهدي: «كان إسرائيل في الحديث ليصًا» حيث ذكره بعده فوضح بذلك عناية إسرائيل بالأخذ عن المشايخ ثم الرواية عنهم ضعف ما يحدث به سفيان من الأحاديث أو ثلاثة أمثاله، ولعل ذلك راجع إلى انتقاء سفيان لما يُحدث به، وتسامح إسرائيل.

## ٦- صالح بن محمد "جزرة" (ت ٢٩٣هـ)

قال صالح بن محمد «إسرائيل أثقَر في أبي إسحاق خاصة»<sup>(٣)</sup>.

(١) تاريخ بغداد ٢٤/٧. وانظر تهذيب الكمال ٥٢١/٢.

(٢) العليل ومعرفة الرجال ٣/٣٦٦ وانظر ما تقدم من (٢٨٣) هامش (٧)، وص (٢٨٤) هامش (١).

(٣) سنن الدارقطني ٣/٢٢٠.



## ٧- العقيلي (ت ٣٢٢هـ)

قال العقيلي: «مختلف فيه»<sup>(١)</sup>.

## ٨- ابن حزم (ت ٤٥٦هـ)

قال ابن حزم: «ليس بالقوي»<sup>(٢)</sup>. وقال - أيضاً - : «ضعيف»<sup>(٣)</sup>.

وقد ناقشه الحافظان الذهبي وابن حجر في هذا الحكم، وفي تصحيحه لأحاديثه.

فقال الحافظ الذهبي:

أ- «ضعفه ابن حزم، ورد أحاديثه، مع كونها في الصحاح»<sup>(٤)</sup>.

ب وقال: «إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول، وهو في الثبت

كلا سطوانة، فلا يُلْتَفَت إلى تضعيف مَنْ ضَعَفَهُ، نعم، شعبة أثبت منه إلا في

أبي إسحاق»<sup>(٥)</sup>.

ج- وقال «مشى عني [يعني ابن المديني في تضعيفه لإسرائيل] خلف أستاذه

يحيى بن سعيد، وقفى أثرهما أبو محمد بن حزم، وقال: «ضعيف»، وعمد إلى أحاديثه

التي في الصحيحين فردّها، ولم يحتج بها، فلا يُلْتَفَت إلى ذلك، بل هو ثقة، نعم ليس

(١) الصغاء ١/ ١٣٦.

(٢) المُخَلَّى ٢/ ٣٦.

(٣) المصدر السابق ٦/ ٢٠٨.

(٤) معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص ٦٧.

(٥) ميزان الاعتدال ١/ ٢٠٩.

هو في الثبوت كسفيان وشعبة»<sup>(١)</sup>.

وقال الحافظ ابن حجر:

أ- «أطلق ابن حزم ضعف إسرائيل، وردّ به أحاديث من حديثه، فما صبح شيئاً»<sup>(٢)</sup>.

ب- وقال - بعد ذكره لأقوال الأئمة في الثناء على إسرائيل -: «ويعد ثبوت ذلك، واحتجاج الشيخين به لا يتحمّل من متأخري لا خبرة له بحقيقة حال مَنْ تقدّمه أن يُطلق على إسرائيل الضعف، ويردّ الأحاديث الصحيحة التي يرويها دائماً لاستناده إلى كون القطان كان يحمل عليه من غير أن يعرف وجه ذلك الحمل...»<sup>(٣)</sup>.

ثم بين وجه حمل القطان عليه بما تقدّمت مناقشته<sup>(٤)</sup>، وخلّص منه إلى كون إسرائيل قد روى مناكير عن أبي يحيى القتات ثم قال: «وأبو يحيى ضعفه الأئمة النقاد فالحمل عليه أولى من الحمل على من وثقوه»<sup>(٥)</sup>.

ج- وقال: «ثقة، تُكلم فيه بلا حجة»<sup>(٦)</sup>.

(١) سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٥٨.

(٢) تهذيب التهذيب ١/ ٢٦٣.

(٣) هدي الساري ص ٣٩٠.

(٤) انظر: ص (٢٦٣-٢٦٤).

(٥) هدي الساري ص ٣٩٠.

(٦) تقريب التهذيب ص ١٠٤.

### خلاصة أقوال هؤلاء الأئمة

- ١- وثقة محمد بن عبد الله بن ثُمير.
- ٢- كلام يعقوب بن شعبة يقتضي أنه في أدنى مراتب التوثيق.
- ٣- وصفه عبد الله بن أحمد بكثرة روايته عمّن أخذ عنهم مقارنة بسفيان الثوري.
- ٤- قدّمه صالح خزرة في الرواية عن أبي إسحاق على غيره لأنه أنقن فيه خاصة.
- ٥- ضعفه ابن حزم بلمظين محتلمي المرتبة (ليس بالقوي ضعيف) ولم يحتج بأحاديثه التي في الصحيحين.

## المبحث الخامس: ثناء أباء إسرائيل عليه

ورد عن أبي إسحاق السبيعي وابنه يونس أقوال تفيد عناية إسرائيل بطلب العلم وحرصه عليه كما تفيد إتقانه لحديث جده أبي إسحاق.

فما يدل على حرصه على العلم ما تقدم من قول أبي إسحاق: «ما ترك لنا إسرائيل كوة ولا سَفَطاً إلا دَحَسَهَا كُتُباً»<sup>(١)</sup> يعني: ملاءها وما يدل على إتقانه لحديث جده:

أ - ما تقدم من قول أبيه يونس لشبابه بن سَوَّار لما سأله أن يُمْلِيَ عليه حديث أبي إسحاق: «أَكْتَبَهُ عَنْ إِسْرَائِيلَ فَإِنْ أَبِي أَمْلَاهُ عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>.

ب - وما تقدم من رواية عيسى بن يونس أحي إسرائيل: «كَانَ أَصْحَابُنَا سَفِيَانْ وَشَرِيكَ وَعَدَّ قَوْمًا إِذَا اخْتَلَفُوا فِي حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ يَجِيئُونَ إِلَى أَبِي. فَيَقُولُ أَذْهَبُوا إِلَى ابْنِي إِسْرَائِيلَ فَهُوَ أَرَوَى عَنْهُ مِنِّي، وَأَتَقَنَ لَهَا مِنِّي، وَهُوَ كَانَ قَائِدَ جَدِّهِ»<sup>(٣)</sup>.

ويتجلى أثر ذلك بوضوح في قول إسرائيل: «كُنْتُ أَحْفَظُ حَدِيثَ أَبِي إِسْحَاقَ كَمَا أَحْفَظُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر، ص (٢٨٣).

(٢) انظر ص (٢٨٨ - ٢٨٩).

(٣) انظر، ص (٢٨٩).

(٤) انظر، ص (٢٨٢، ٢٥٥).

## المبحث السادس: أقوال الأئمة المتأخرين

## ١- الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ)

أولاً: أقواله في توثيقه مطلقاً.

أ - وصفه ر (الحافظ) <sup>(١)</sup>.

ب - وقال: «الحافظ الإمام الحجة» <sup>(٢)</sup>.

ج - وقال: «أحد الأعلام» <sup>(٣)</sup>.

د - وقال: «أحد الثقات الأعلام» <sup>(٤)</sup>.

هـ - وقال: «ثقة إمام» <sup>(٥)</sup>.

و - وقال: «قد احتج به أرباب الكتب الصّحاح، وكان ثقة حافظاً صالحاً خاشعاً من أوعية الحديث» <sup>(٦)</sup>.

ز - وقال: «كان حافظاً حجة صالحاً خاشعاً من أوعية العلم، ولا عرة بقول من لَبَّته فقد احتج به الشيخان» <sup>(٧)</sup>.

(١) تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات ١٦١-١٧٠هـ) ص ٧٥، وتذكره الحفظ ٢١٤/١، وسير أعلام السلاء ٣٥٥/٧

(٢) سير أعلام السلاء ٣٥٥/٧، وتذكره الحفظ ٢١٤/١

(٣) میزان الاعتدال ٢٠٨/١

(٤) المعنى في الصحفاء ٧٧/١

(٥) معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص ٦٦

(٦) تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات ١٦١-١٧٠هـ) ص ٧٧

(٧) تذكره الحفظ ٢١٤/١.

ح - وقال: «اعتمده البخاري ومسلم في الأصول، وهو في الثبت كالاسطوانة فلا يُلْتَفَت إلى تضعيف من ضَعَفَهُ»<sup>(١)</sup>

ط - وقال: «كان من أوعية الحديث، ومن مشايخ الإسلام كآبيه وحده وأخيه عيسى»<sup>(٢)</sup>.  
ي - وقال: «قد أثنى على إسرائيل الجمهور، واحتج به الشيخان، وكان حافظاً، وصاحب كتاب ومعرفة»<sup>(٣)</sup>.

ك - وقال: «كان مع علمه وحفظه ذا صلاح وخشوع رحمه الله وأخوه عيسى أتقن منه وأعلم وأعبد رضي الله عنهما»<sup>(٤)</sup>.  
ل - وقال: «كان إسرائيل مع حفظه وعلمه صالحاً خاشعاً لله كبير القدر»<sup>(٥)</sup>

ثانياً. أقواله في رواية إسرائيل عن جده أبي إسحاق

أ - قال: «أكثر عن جده وهو ثبت فيه»<sup>(٦)</sup>.

ب - وقال: «سمع حده وجود حديثه وأتقنه»<sup>(٧)</sup>.

ج - وقال: «نعم، شعبة أثبت منه إلا في أبي إسحاق»<sup>(٨)</sup>.

(١) ميران الاعتدال ٢٠٩/١

(٢) سير أعلام النبلاء ٣٥٦/٧

(٣) المصدر السابق ٣٥٨/٧

(٤) المصدر السابق ٣٥٩/٧

(٥) ميران الاعتدال ٢١٠/١

(٦) تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات ١٦١ - ١٧٠ هـ) ص ٧٥

(٧) تذكرة الحفاظ ٢١٤/١

(٨) ميران الاعتدال ٢٠٩/١

د - وقال: «هو ثقة، نعم، ليس هو في التثبت كسفيان وشعبة، ولعله يُقارن بها في حديث حده فإنه لازمه صباحاً ومساءً عشرة أعوام»<sup>(١)</sup>.

هـ - وقال في تعليقه على ما رُوِيَ عن عبد الرحمن بن مهدي من قوله «إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري»<sup>(٢)</sup>: «هذا أنا إليه أميلُ مما تقدم فإن إسرائيل إسرائيل كان عكاز جده»<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: أحويته عن أقوال مصعفي إسرائيل تقدم ذكرها في مواضعها

٢- أبو زرعة ابن الحافظ العراقي (ت ٨٢٦ هـ)

قال أبو زرعة ابن العراقي: «أحد الأعلام».

وأجاب عن الكلام في إسرائيل من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه غير مُفسَّر.

والثاني: أنه لا يوجب السقوط.

والثالث: أن توثيقه أكثر وأحفظ<sup>(٤)</sup>.

وفي إطلاقه - رحمه الله تعالى - الوجه الأول بقوله: «أنه غير مُفسَّر» توسُّعٌ فقد

ورد تفسير ترك القطان الرواية عنه لكنه تفسير لا يوجب السقوط كما ورد في الوجه

الثاني لأن الضعف من قتل بعض شيوخ إسرائيل وليس من قبيله. ولو صَحَّ حملُ

ذلك على إسرائيل للرم تقييد الضعف بروايته عن أولئك الشيوخ.

(١) سير أعلام النبلاء ٣٥٨/٧

(٢) انظر، ص (٢٨١) هامش (٣).

(٣) سير أعلام النبلاء ٣٥٩/٧

(٤) الباء والنوصيح ص ٤٩-٥٠.

## ٣- الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ)

أولاً: أقواله في توثيقه مطلقاً

أ- قال: «أحد الأثبات»<sup>(١)</sup>.

ب- وقال: «ثقة تُكَلِّم فيه بلا حُجَّة»<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: أقواله في رواية إسرائيل عن جده أبي إسحاق

أ- قال: «سماع إسرائيل من أبي إسحاق في غاية الاتقان للرواية إياه لأنه حده، وكان خصيصاً به»<sup>(٣)</sup>.

ب- وقال: «هو من أثبت الناس فيه»<sup>(٤)</sup>.

ج- وقال: «هو من أثبت الناس في حديث جده»<sup>(٥)</sup>.

وإنما قال الحافظ: «هو من أثبت الناس فيه» لأن كون سماعه من جده في غاية الاتقان لا يلزم منه أن يكون هو أثبت الناس فيه وذلك موافق لقول الحافظ أبي اللحاح المزيّ ليما ساق أسماء الرواة عن أبي إسحاق: «... وسفيان الثوري وهو أثبت الناس فيه...»<sup>(٦)</sup>.

ثالثاً: أجوبته عن أقوال مُضعِفي إسرائيل تقدم ذكرها في مواضعها

(١) هدي الساري ص ٣٩٠.

(٢) تقريب التهذيب ص ١٠٤.

(٣) فتح الباري ١/ ٣٥١.

(٤) فتح الباري ١١/ ١١٥.

(٥) المصدر السابق ١١/ ١٩٧.

(٦) تهذيب الكمال ٢٢/ ١٠٩.



## خلاصة أقوال الأئمة المتأخرين

١ - أثنى الحافظ الذهبي على إسرائيل في علمه وورعه وحشوعه ووصفه بالثقة التام مطلقاً فقال: «هو في الشئ كالاسطوانة»، ووصفه بالإتقان في روايته عن جده لكنه تردّد - في بادئ الأمر - في الموارنة بينه وبين شعبة وسفيان في الرواية عن أبي إسحاق فقال: «ولعله يقاربهما في حديث جده»، ثم مال إلى تقديمه عليهما، وأما في الرواية عن غير جده فقال: «ليس هو في الثبوت كسفيان وشعبة» بل قال: «أخوه عيسى أوثق منه»

٢ - وصفه الحافظ ابن حجر بأنه أحد الأثبات وأن حديثه عن جده أبي إسحاق في غاية الإتقان ومع ذلك فإنه من أئمة الناس فيه، ومفهوم ذلك أنه ليس بأئمة الناس فيه.

٣ - لم يلتفت هؤلاء الأئمة الثلاثة (الذهبي وابن العراقي وابن حجر) إلى قول من ضعفه بل ردّوه رداً يختلف بحسب حال مضعفي إسرائيل:

أ - كلام القطان صريح في أن نكارة المرويات عن القتات وإن المهاجر ليست من قتل إسرائيل وهذا لا يقتضي ترك الرواية عنه مطلقاً.

ب - وكلام ابن المديني تنعّ لموقف شيعه يحيى بن سعيد القطان.

ج - وموقف ابن حزم فيه حراة حيث ردّ تضعيفه لإسرائيل أحاديثه التي في الصحيحين.

مكتبة  
الشيخ  
الشيخ

## الخاتمة

إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني الكوفي، أبو يوسف.

### أولاً: خلاصة الترجمة

- وُلِدَ بخراسان سنة ١٠٠ هـ.
- روى عن (٦٩) شيخاً، منهم (٥٤) كوفيون.
- من أشهر شيوخه سليمان بن مهران الأعمش الكوفي، وجده أبو إسحاق، وهشام بن عروة بن الزبير.
- من كبار أتباع التابعين.
- يُحْكَم على روايته بالانقطاع -حصول الإرسال الخفي- عن: حبيب ابن أبي ثابت، وسلمة بن كهيل، وزبيد بن الحارث، وطحمة بن مُضَرِّف.
- روى عنه (٥٥) راوياً، منهم (٤٣) من أهل العراق.
- من أشهر الرواة عنه: عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق بن هشام، وأبو نعيم الفضل بن دكين.
- توفي بالكوفة، سنة ١٦٠ هـ.
- أخرج له الأئمة الستة في كتبهم الأمهات.
- عدد شيوخه في الصحيحين (٢٢) شيخاً.

### ثانياً: خلاصة أقوال أئمة الجرح والتعديل

- وثقه الجمهور، وتشدد يحيى بن سعيد القطان وترك الرواية عنه لروايته مناكير عن أبي يحيى القتات، وإبراهيم بن المهاجر، وضعفه تلميذه عبي ابن المديني تبعاً لشيخه القطان، وتعت ابن حزم فضعه ورد أحاديثه التي في الصحيحين.
- ما ورد من توثيقه بهذه الألفاظ (ثقة متقن، ثقة، ثبت، هو في الثبت كالاسطوانة، أحد الأثبات) فمحمول على روايته من كتابه كما قال الإمام أحمد: «إذا حدث من كتابه لا يغادر».
- وما ورد من توثيقه بهذه الألفاظ (صدوق، لأبس به، صالح الحديث، جازئ الحديث، مستقيم الحديث). فمحمول على روايته من حفظه.
- (ثقة متقن) في روايته عن جده أبي إسحاق، وهو من أثبت الناس فيه، ولو كان أداؤه من حفظه.
- شعبة وسفيان أثبت منه في الرواية عن غير أبي إسحاق، وأما في الرواية عن أبي إسحاق فقد قدمه شعبة على نفسه، وقدمه ابن مهدي على سفيان. واختلف اجتهد الذهبي فتردد في بدئ الأمر فقال: «لعله يقاربهما في حديث حده»، ثم آل احتجاده إلى أنه أثبت في أبي إسحاق من شعبة والثوري فقال: «هذا أنا إليه أميل مما تقدم فإن إسرائيل كن عكاز خذه».
- رواية إسرائيل عن حده أرحح من رواية أبيه يونس، وشيبان بن عبد الرحمن

- وإن كان أحفظ منه على الإطلاق - ومعمّر بن راشد وعمار بن زريق،

وزهير بن معاوية، وركيا بن أبي زائدة.

□ رواية إسرائيل عن غير أبي إسحاق أرحح من رواية شريك، وشريك

أرحح منه في الرواية عن أبي إسحاق.

□ رواية زهير بن معاوية عن غير أبي إسحاق أرحح من رواية إسرائيل.

□ رواية يونس بن أبي إسحاق ورواية ابنه إسرائيل عن غير أبي إسحاق

سواء.

□ رواية إسرائيل ورواية أخيه عيسى متقاربتان، لكن عيسى أتقن منه.

□ إسرائيل أثبت من أبي عوانة إن حدث أبو عوانة من حفظه فإن حدث من

كتابه فهو أثبت.

□ قول الإمام أحمد إن رواية إسرائيل عن جده "فيها اختلاف"، "فيه لين"

محمول على تأخر سماعه منه بالنسبة لشريك.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبيّنا محمد وعلى آله

وصحبه أجمعين.



# الفهارس

- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

3000

## فهرس المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم.
- ابن الأثير: المبارك بن محمد الحرري.
- ٢- "النهاية في غريب الحديث والأثر"، تحقيق: محمود محمد الطاحي وطاهر أحمد الراوي، ط ١٣٨٣هـ.
- ٣- "الجامع لأصول في أحاديث الرسول ﷺ"، تحقيق: عبد القادر الأرئوط، ط ١٣٨٩هـ.
- الإمام أحمد بن محمد بن حنبل.
- ٤- "المسند" تحقيق أحمد محمد شاكر، نشر دار المعرفة بمصر، ط ١٣٧٤هـ.
- أحمد محمد شاكر.
- ٥- "الباعث الخيث شرح اختصار علوم الحديث"، دار التراث، ط ١٣٩٩هـ.
- د. أكرم ضياء العمري.
- ٦- "بحوث في تاريخ السنة المشرفة"، ط ١٤٠٥هـ.
- ٧- "المجتمع المدني في عهد النبوة، خصائصه وتنظيمه الأول"، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة، ط ١٤٠٣هـ.
- الآمدي: علي بن أبي علي محمد.
- ٨- "الإحكام في أصول الأحكام"، بتعليق عبد الرزاق عفيفي ط ١٣٨٧هـ.
- الباجي: سليمان بن خلف.
- ٩- "التعديل والتجريح لمن أخرج به البخاري في الجامع الصحيح" تحقيق د. أبو ليدية حسين، ط ١٤٠٦هـ.



- البخاري: عبد العزيز بن أحمد.

١٠- «كشف الأسرار عن أصول البردوي»، نشر دار الكتاب العربي ط بالأوقست ١٣٩٤هـ.

- البخاري: الإمام محمد بن إسماعيل.

١١- «التاريخ الصغير»، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، نشر دار المعرفة، ط / ١٤٠٦هـ.

١٢- «التاريخ الكبير»، طبعة جمعية دائرة المعارف العشائية بحيدر آباد الدكن، ط ١ / ١٣٦٢هـ.

١٣- «إحجام الصحيح»، مع شرحه فتح الباري، ترقيم محمد مؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية

- البقاعي: إبراهيم بن عمر بن حسن.

١٤- «الكت الوقية بما في شرح الألفية»، نسخة مصورة في مكتبة د عبد الصمد بكر عابد.

- البلقيني: عمر بن رسلان.

١٥- «محاسن الاصطلاح وتصميم كتاب ابن الصلاح»، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن (بنت

الشاطبي)، مطبعة دار الكتب ١٩٧٤م.

- البيهقي: أحمد بن الحسين بن علي.

١٦- «السنن الكبرى»، طبعة جمعية دائرة المعارف العشائية بحيدر آباد الدكن، ط ١ / ١٣٥٢هـ.

- الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة.

١٧- «السنن»، تحقيق أحمد محمد شاكر، محمد مؤاد عبد الباقي، إبراهيم عطوة عوض، نشر

المكتبة الإسلامية

١٨- «العلل الكبير»، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق حمزة ديب مصطفى، ط ١ / ١٤٠٦هـ.

- التهانوي: ظفر أحمد العثماني.

١٩- «قواعد في علوم الحديث»، تحقيق عبد الفتاح أبو عده، ط ٥ / ١٤٠٤هـ.

- ابن تيمية: أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام.

٢٠- «قعدة حليلة في الوسل والوسيلة»، تصحيح طه محمد الزبي، ط ١ / ١٣٧٣هـ.

٢١- «مجموع الفتاوى»، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مطبوع عن ط ١ / ١٣٩٨هـ.

- ابن الجارود: عبد الله بن علي النيسابوري.

٢٢- «الملتقى من السس المسنة من رسول الله ﷺ»، تعليق عبد الله هاشم البياضي، ١٣٨٢هـ.

- ابن الجنيده: إبراهيم بن عبد الله الختلي.

٢٣- «سؤالات ابن الجنيده لأبي ركريا يحيى بن معين»، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ط١/١٤٠٨هـ.

- الجوزجاني: إبراهيم بن يعقوب.

٢٤- «أحوال الرجال»، تحقيق: صبحي السامرائي، نشر مؤسسة الرسالة، ط١/١٤٠٥هـ.

- الجوهرى إسماعيل بن حماد.

٢٥- «ناح اسعة وصباح العربية»، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٢/١٣٩٩هـ.

- الجويني: عبد الملك بن عبد الله.

٢٦- «الرهان في أصول الفقه»، تحقيق د. عبد العظيم الديب، ط٢/١٤٠٠هـ.

- ابن أبي حاتم: عبد الرحمن.

٢٧- «الخرج والتعديل»، طعة جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ط١/١٣٧١هـ.

٢٨- «المراسيل»، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، ط١/١٣٩٧هـ.

- ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر.

٢٩- «منتهى السؤل والأمن في علمي الأصول والحدل»، نشر دار الكتب العلمية بيروت، ط١/١٤٠٥هـ.

- الحاكم النيسابوري: محمد بن عبد الله.

٣٠- «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انمرد به كل واحد منهم»، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١/١٤٠٧هـ.

٣١- «سؤالات الحاكم النيسابوري للسارقطي في الخرح والتعديل»، تحقيق: موفق بن عبد الله ابن عبد القادر، ط١/١٤٠٤هـ.

٣٢- «المستدرک علی الصحیحین»، نشر مكتبة ومطابع البصر الحديثة بالرباط.

- ابن حبان. محمد بن حبان الهيثمي.

٣٣- "الثقات"، طبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ط ١/ ١٣٩٣هـ - ١٤٠٣هـ.

٣٤- "الصحيح"، بترتيب علي بن بلدان الفارسي "الإحسان في تقريب صحيح بن حبان"، تحقيق شعيب الأرنؤوط وحسين أسد، نشر مؤسسة الرسالة، ط ١/ ١٤٠٤هـ.

٣٥- "معركة المجروحين من المحدثين والصعفاء والمتروكين"، تحقيق محمود إبراهيم رايد، ط ١/ ١٣٩٦هـ.

٣٦- "مشاهير علماء الأمصار"، تحقيق: م. فلايشمهر. تصوير دار الكتب العلمية.

- ابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي بن محمد.

٣٧- "الإصابة في تمييز الصحابة"، تحقيق: طه محمد الزبي، ط ١/ ١٣٨٨هـ.

٣٨- "تبصير المتبه بتحرير المشبه"، تحقيق علي محمد الجاوي ومحمد علي النجار، ط ١/ ١٣٨٣هـ.

٣٩- "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالنيلس"، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، نشر مكتبة المار بالأردن، ط ١.

٤٠- "تقريب التهذيب"، تحقيق: د. محمد عوامة، ط ١/ ١٤٠٦هـ.

٤١- "تهذيب التهذيب"، طبعة جمعية دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن، ط ١/ ١٣٢٥هـ.

٤٢- "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، إخراج محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ط/ ١٣٨٠هـ.

٤٣- "لسان الميراث"، حيث ورد النص - (مخطوطة) فلما رد المصورة عن مخطوطة (مكتبة أحمد الثالث) المحفوظة فيها برقم (٢٩٤٤).

وحيث أطلق فالمراد طبعة جمعية دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن، ط ١/ ١٣٢٩هـ.

٤٤- "الزهرة النظر شرح حجة الفكر في مصطلح أهل الأثر"، نشر المكتبة العلمية بالمدينة، ط ٣.

٤٥- "الكت على كتاب ابن الصلاح"، تحقيق: د. ربيع بن هادي مدحي، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ط ١/ ١٤٠٤هـ.

٤٦- "هدي الساري مقدمة فتح الباري"، إخراج محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية.

- ابن حرم: علي بن أحمد بن سعيد.

٤٧- «المَحَلِّيُّ»، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط ١/١٣٤٧هـ.

- الشيخ حماد بن محمد الأنصاري.

٤٨- «إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ»، ط ١/١٤٠٦هـ.

- ابن خزيمة: الإمام محمد بن إسحاق.

٤٩- «الصحيح»، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، ط ١/١٣٩٥هـ.

- الخطيب: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي.

٥٠- «تاريخ بغداد»، نشر دار الكتاب العربي.

٥١- «شرف أصحاب الحديث»، تحقيق: د. محمد سعيد خطيب أوغلي، نشر دار إحياء السنة النبوية

٥٢- «الكفاية في علم الرواية»، بمراجعة عبد الحليم محمد عبد الحليم وعبد الرحمن حسن محمود، ط ١.

- خليفة بن خياط الغضائري.

٥٣- «التاريخ»، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، ط ٢/١٣٩٧هـ.

٥٤- «الطبقات»، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، ط ٢/١٤٠٢هـ.

- الخليلي: الخليل بن عبد الله بن أحمد القرويني.

٥٥- «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، تحقيق: د. محمد سعيد بن عمر إدريس، ط ١/١٤٠٩هـ.

- الدارقطني: علي بن عمر الحافظ.

٥٦- «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم من صحّت روايته عن الثقات عبد الحارثي ومسلم»،

تحقيق: بوران الضاوي وكمال يوسف الحوت، ط ١/١٤٠٦هـ.

٥٧- «السنن»، تعليق عبد الله هاشم البيهقي، ١٣٨٦هـ.

٥٨- «العمل الواردة في الأحاديث النبوية»، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلمي،

ط ١/١٤٠٥هـ.

- الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن.

٥٩- "السنن"، بتعليق عبد الله هاشم اليامي، ١٣٨٦هـ.

- الدارمي: عثمان بن سعيد.

٦٠- "تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تحريج الرواة وتعديلهم"،

تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز.

- ابن دقيق العيد: محمد بن علي القشيري.

٦١- "الاقتراح في بيان الاصطلاح"، تحقيق: قحطن عبد الرحمن الدوري، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق، ١٤٠٢هـ.

- أبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني.

٦٢- "سؤالات أبي عبيد الأجرى له"، تحقيق محمد علي قاسم العمري، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ط١/ ١٤٠٣هـ.

٦٣- "السنن"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر دار الفكر.

- الدقاق: أبو خالدة يزيد بن الهيثم.

٦٤- "من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرحا"، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، نشر مركز

البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز.

- الدوري: عباس بن محمد.

٦٥- "التاريخ"، روايته عن ابن معين تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، نشر مركز البحث العلمي

وإحياء التراث الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز ط١/ ١٣٩٩هـ.

- الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان.

٦٦- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام"، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري

ط١/ ١٤١١هـ.

- ٦٧- «تذكرة الحفاظ»، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، نشر دار إحياء التراث العربي.
- ٦٨- «ديوان الصغفاء والمتروكين»، تحقيق: الشيخ حماد بن محمد الأنصاري، مطبعة النهضة الحديثة بمكة، ١٣٨٧هـ.
- ٦٩- «ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق»، لمعرفة الرواة المتكلم فيهم بها لا يوجب الرد، تحقيق إبراهيم سعيداي إدريس، ط ١/ ١٤٠٦هـ.
- ٧٠- «الذكر من يعتمد قوله في الحرح والتعديل»، تحقيق عبد الفتاح أبو عذة، ط ٥/ ١٤٠٤هـ.
- ٧١- «سير أعلام النبلاء»، نشر مؤسسة الرسالة، ط ٢/ ١٤٠٢هـ.
- ٧٢- «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة»، تحقيق: عرت علي حيد عطية وموسى محمد علي الموشى، ط ١/ ١٣٩٢هـ.
- ٧٣- «المعين في طبقات المحدثين»، تحقيق د همام عبد الرحيم سعيد، ط ١/ ١٤٠٤هـ.
- ٧٤- «المغني في الصغفاء»، تحقيق: نور الدين عتر، ط ١/ ١٣٩١هـ.
- ٧٥- «الموقظة في علم مصطلح الحديث»، تحقيق: عبد الفتاح أبو عذة، ط ١/ ١٣٨٢هـ.
- ٧٦- «ميران الاعتداد في نقد الرجال»، تحقيق: علي محمد السجاوي، ط ١/ ١٣٨٢هـ.
- ابن رجب: عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي.
- ٧٧- «شرح على الترمذي»، تحقيق د همام عبد الرحيم سعيد، ط ١/ ١٤٠٧هـ.
- الريدي: محمد مرتضى.
- ٧٨- «فتح العروس من جواهر القاموس»، المطبعة الخيرية بمصر، ط ١/ ١٣٠٦هـ.
- أبو زرعة الدمشقي: عبد الرحمن بن عمرو.
- ٧٩- «التاريخ»، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني.
- أبو زرعة الرازي: عبيد الله بن عبد الكريم.
- ٨٠- «الصغفاء»، تحقيق د سعدي اهدشمي، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ط ١/ ١٤٠٢هـ.

٨١- «أجوبة أبو زرعة الرازي على أسئلة البردعي»، تحقيق د. سعدي الهاشمي،  
شر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ط ١/ ١٤٠٢هـ.

- أبو زرعة ابن العراقي: أحمد بن عبد الرحيم.

٨٢- البيان والتوضيح لم أخرج له في الصحيح ومُسَّ بصرف من التجريح»، تحقيق: كمال  
يوسف الحوت، ط ١/ ١٤١٠هـ.

- الزيلعي: عبد الله بن يوسف الحنفي.

٨٣- «نصب الراية لأحاديث الهداية»، شر المكتبة الإسلامية، ط ٢/ ١٣٩٣هـ.

- سبط ابن العجمي: إبراهيم بن محمد بن حليل الحلبي.

٨٤- «الإعتاظ بمعرفة من رمي بالاحتلاط»، شر مكتبة المعارف بالطائف في (مجموعة الرسائل  
الكمالية في الحديث).

٨٥- «التبيين لأسماء المدلسين»، نشر مكتبة المعارف بالطائف في (مجموعة الرسائل الكمالية في  
الحديث).

- السبكي: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي.

٨٦- «طبقات الشافعية الكبرى»، تحقيق عبد الفتاح محمد الخلو ومحمود محمد الطاحي،  
ط ١/ ١٣٨٣هـ.

٨٧- «قاعدة في الحرج والتعديل»، تحقيق عبد الفتاح أبو عذة ط ٥/ ١٤٠٤هـ، وهذه القاعدة  
مُستَنَلَّة من الكتاب السابق.

- السَّحَاوي: محمد بن عبد الرحمن.

٨٨- «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»، حيث ورد النص (مخطوط)، فالمراد صورة نسخة مكتبة  
استانبول المحفوظة في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية برقم (٣٣٧ مصورات)

وحيث ورد النص - (السلفية) فالمراد طبعة المكتبة السلفية بالمدينة بتحقيق عبد الرحمن  
محمد عثمان، وحيث أطلق فالمراد المجلد الأول من تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، شر  
لمكتبة العلمية بالمدينة.

وفي ترجمه إسرائيل بن يونس، المراد تحقيق الشيخ علي حسن علي، ط ١/١٤٠٧ هـ.  
 ٨٩- «المكتمون في الرجال»، فصل مُسْتَلَم من كتاب «الإعلان بالتوسيع لمن دم أهل التوريج» تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط ٥/١٤٠٤ هـ.

- السرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل.

٩٠- «أصول السرخسي»، تحقيق أبي الوفاء الأعماني، نشر دار المعرفة، ١٣٩٣ هـ.

- ابن سعد: محمد بن سعد بن منيع.

٩١- «الطبقات الكبرى»، نشر دار صادر بيروت.

- سَعْدِي الهاشمي.

٩٢- «شرح ألقاظ التجريح المادرة أو قليلة الاستعمال»، المطبعة السنعية ومكتبتها بالقاهرة.

- السمعاني: عبد الكريم بن محمد التميمي.

٩٣- «الأنساب»، الجزء السابع تحقيق محمد عوامة، ط ١، ١٣٩٦ هـ.

- السهمي: حمزة بن يوسف.

٩٤- «السؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الحرح والتعديل»، تحقيق.

موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط ١/١٤٠٤ هـ.

- ابن سيد الناس: محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله اليعمري.

٩٥- «عيون الأثر في فنون المعزي والشياكل والسير»، نشر دار المعرفة بيروت.

- السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر.

٩٦- «التدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، ط ٢/١٣٩٢ هـ.

- الإمام الشافعي: محمد بن إدريس.

٩٧- «المرسالة»، تحقيق: أحمد محمد شاكر.



- ابن شاهين: عمر بن أحمد.

٩٨ - "تاريخ أسماء الثقات عن نُقل عنهم العلم"، تحقيق صالح بن عبد الله المحط، في رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة / ١٤٠٢ هـ.

- أبوشهبة: د. محمد بن محمد أبو شهبة

٩٩ - "الوسيط في علوم ومصطلح الحديث"، ط ١/ ١٤٠٣ هـ.

- الشوكاني: محمد بن علي.

١٠٠ - "رمع الريبة عما يجوز وما لا يجوز من العبة"، تحقيق محمد إبراهيم الشيباني، ط ٢/ ١٤٠٢ هـ.

١٠١ - "بيل الأوطار شرح مستقى الأخبار"، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

- ابن أبي شيبه: عبد الله بن محمد الكوفي.

١٠٢ - "الكتاب المصنّف في الأحاديث والآثار"، تحقيق عامر العمري الأعظمي، شر الدار السلفية بطنس.

- ابن ائصلاح: عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري

١٠٣ - "العلوم الحديث"، تحقيق د عائشة عبد الرحمن (بت الشاطي)، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٤ م.

- الصماني: محمد بن إسماعيل الكحلاني.

١٠٤ - "توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار"، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١/ ١٣٦٦ هـ.

- ابن طاهر: محمد بن طاهر المقدمي.

١٠٥ - "الجمع بين رجال الصحيحين"، شر دار الكتب العلمية، مصورة عن ط ١/ ١٣٢٣ هـ.

- الطبراني: الحافظ سليمان بن أحمد

١٠٦ - "المعجم الكبير"، تحقيق حمدي عبد المجيد السبيعي، ط ١/ ١٤٠٠ هـ.

- الطبري: محمد بن جرير.

١٠٧- "تاريخ الرسل والملوك"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٤ / دار المعارف.

١٠٨- "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، نشر مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط ٣ / ١٣٨٨هـ.

- العباد: الشيخ عبد المحسن بن حمد.

١٠٩- "اجتلاء الثمر في مصطلح أهل الأثر"، نشر دار الثقافة الإسلامية بالرياض.

١١٠- "دراسة حديث: نصر الله امرء"، سمع مقالتي روية ودراية، ط ١ / ١٤٠١هـ.

- عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل.

١١١- "العمل ومعرفة الرجال"، تحقيق وصي الله عباس ط ١ / ١٤٠٨هـ.

- ابن عبد البر: يوصف بن عبد الله بن عبد البر النمري.

١١٢- "الاستغناء في معرفة المشهورين من حمة العلم بالكنى"، تحقيق: د. عبد الله مرحول

السوادة، ط ١ / ١٤٠٥هـ.

١١٣- "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

بالمغرب، ط ٢ / ١٤٠٢هـ.

- عبد الرزاق بن همام الصنعاني.

١١٤- "المصنف"، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط ١ / ١٣٩١هـ.

- عبد الوهاب عبد اللطيف.

١١٥- "المختصر في علم رجال الأثر"، ط ٨ / ١٣٨٦هـ.

- ابن عثيمين: الشيخ محمد بن صالح.

١١٦- "القواعد المثل في صفات الله وأسمائه الحسنى"، مطابع السفراء بالرياض، ١٤٠٦هـ.

- المعجلي: أحمد بن عبد الله بن صالح.

١١٧- "معرفة الثقات"، بترتيب الهيثمي والسبكي، تحقيق عبد العليم الستوي، ط ١ / ١٤٠٥هـ.

- ابن عدي: عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني.

١١٨- "الكامل في صغناء الرجال"، حيث ورد النص د (مخطوط) فالمراد المصورة عن مخطوطة مكتبة أحمد الثالث المحفوظة في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بقم (٢٦٧) وحيث أطلق فالمراد ط ١ / ١٤٠٤ هـ نشر دار الفكر.

- العراقي: عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن.

١١٩- "التقييد والإيضاح لما أطلق وأعلق من كتاب "بن الصلاح"، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، ط ١ / ١٣٨٩ هـ.

١٢٠- "شرح التنصرة والتذكرة"، "فتح المغيث" تصحيح وتعليق محمد بن الحسين العراقي الحسيني، المطبعة الحديثة بهمس العرب، ١٣٥٤ هـ.

- ابن عساكر. علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي

١٢١- "تاريخ دمشق"، صورة عن مخطوطة المكتبة الظاهرية بموظة مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بقم (١٣٢٩ مصورات)

- العقيلي: محمد بن عمرو بن موسى.

١٢٢- "انصعاء"، حيث ورد النص د (مخطوط) فالمراد مخطوطة المكتبة الظاهرية المحفوظة صورها بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بقم (٢٧٦ مصورات). وحيث أطلق فالمراد تحقيق. د عبد المعطي أمين قنعي، ط ١ / ١٤٠٤ هـ.

- العلائي: خليل بن كيكليدي.

١٢٣- "جامع التحصيل في أحكام المراسيل"، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلمي، ط ٢ / ١٤٠٧ هـ.

- القاضي عياض بن موسى اليعصبي.

١٢٤- "الإلماع إلى أصول الرواية وتقييد السماع"، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط ١ / ١٣٨٩ هـ.

- ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا

١٢٥- "معجم اللغة"، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط ١ / ١٤٠٤ هـ.

- الفسوي: يعقوب بن سفيان.

١٢٦- «المعرفة والتاريخ» تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، ط ٢ / ١٤٠١ هـ.

- القيومي: أحمد بن محمد بن علي المقرئ

١٢٧- «المصباح المير في عريب الشرح الكبير»، بتصحيح مصطفى السقا، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

- القاري: علي بن سلطان محمد الهروي.

١٢٨- «شرح نحة الفكر»، نشر دار الكتب العلمية، ١٣٩٨ هـ.

- ابن قدامة: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي.

١٢٩- «روضة الساطر وجنة المناظر»، مع شرحها «الرهة الخاطر»، ط ٢ / ١٤٠٤ هـ.

- القرطبي: محمد بن أحمد الأنصاري.

١٣٠- «الجامع لأحكام القرآن»، مصورة عن طبعة دار الكتب، نشر دار الكتاب العربي، ١٣٨٧ هـ.

- ابن كثير: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي.

١٣١- «احتصار علوم الحديث»، مع شرحه «الباعث الخثيث»، ط ٣ / ١٣٩٩ هـ.

١٣٢- «الهداية والنهاية»، طبع مطبعة السعادة بمصر.

١٣٣- «تفسير القرآن العظيم»، طبعه دار إحياء الكتب العربية.

- الكلاباذي: أحمد بن محمد بن الحسين البخاري.

١٣٤- «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسدد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه»، وهو

المعروف بـ (رجاء صحيح البخاري) تحقيق: عبدالله الليثي، ط ١ / ١٤٠٧ هـ.

- ابن الكيال: محمد بن أحمد.

١٣٥- «الكواكب النيرة في معرفة من احتلط من الرواة الثقات»، تحقيق: عبد القيوم

عبد رب السي. نشر- مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة

أم القرى، ط ١ / ١٤٠١ هـ.

- اللكوى: محمد بن عبد الحي الهندي

١٣٦- «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل»، تحقيق: عبد الفتاح أبو عدة، ط ٣/ ١٤٠٧ هـ.

- ابن ماجة: محمد بن يزيد القزويني.

١٣٧- «المنس»، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ١٣٩٥ هـ.

- ابن مأكولا: الأمير علي بن هبة الله بن علي.

١٣٨- «الإكمال في رفع الإرتباب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأسباب»،

تصحيح: الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني

- الماوردي: علي بن محمد بن حبيب الشافعي.

١٣٩- «أدب القاضي»، تحقيق: يحيى هلال السرحان، نشر رئاسة ديوان الأوقاف بالعراق،

١٣٩١ هـ.

- المباركموري: محمد عبد الرحمن.

١٤٠- «تحفة الأحودي شرح جامع الترمذي»، مراجعة: عبد الرحمن محمد عثمان،

نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط ٢/ ١٣٨٤ هـ.

- المتقي: علي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري

١٤١- «كنز العمال في مسر الأقوال والأفعال»، ضبط الشيخ بكرى حياني، وتصحيح الشيخ

صفوة السقا، ط ٥/ ١٤٠١ هـ.

- ابن محرز: أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز.

١٤٢- «معرفة الرجال»، رواية ابن محرز عن ابن معين، تحقيق: محمد كامل القصار، ومحمد مطيع

الحافظ، وهزوة بدير، نشر مجمع النعة العربية بدمشق، ١٤٠٥ هـ.

- محمد بن الحسن الشيباني.

١٤٣- «الأصل»، وهو المعروف بـ «الميسوط»، تحقيق: أبي الوفاء الأفعري، نشر إدارة القرآن

والعلوم الإسلامية بكراتشي.

- ابن المديني: الإمام علي بن عبد الله.

١٤٤- "العلل"، تحقيق: د مصطفى الأعظمي/ ١٣٩٢هـ.

- المرودي: أحمد بن محمد بن الحجاج.

١٤٥- "العلل ومعرفة الرجال"، روايته عن الإمام أحمد، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس ط١/ ١٤٠٨هـ.

- ابن المقرئ: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي.

١٤٦- "المعجم"، تحقيق: د محمد الفلاح رسالة دكتوراه على الآلة الكاتبة/ ١٤٠٤هـ- ١٤٠٥هـ.

- الميزي: أبو الحجاج يوسف

١٤٧- "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، حيث ورد النص - (مخطوط) فالمراد صورة نسخة دار الكتب المصرية، نشر دار المأمون للتراث،  
وحيث أطلق فالمراد تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط١/ ١٤٠٠هـ.

- الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري.

١٤٨- "الصحيح"، مع شرح النووي، طبع المطبعة المصرية ومكتبتها

- المعلمي: عبد الرحمن بن يحيى

١٤٩- "الأور الكاشفة لما في كتاب أصواء على السنة من الزلل والتضليل والمجرفة"، نشر-  
المكتب الإسلامي، ط٢/ ١٤٠٥هـ.

١٥٠- "التنكيل بما في تأييب الكوثري من الأناطيل"، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني،  
بباكستان، ط١/ ١٤٠١هـ.

١٥١- "طلبة التنكيل"، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، بباكستان، ط١/ ١٤٠١هـ.

- ابن معين.

١٥٢- "التاريخ"، رواية عباس الدروي عنه، تحقيق: د أحمد محمد نور ميع، نشر مركز البحث  
العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١/ ١٣٩٩هـ.

- ابن منجوية: أحمد بن علي بن منجوية الإصبهاني.

١٥٣- «رجال صحيح مسلم»، تحقيق عبد الله الليثي، ط ١/١٤٠٧هـ.

- ابن منظور: جمال الدين محمد بن مكرم.

١٥٤- «لسان العرب»، نشر دار صادر بيروت.

- النسائي: أحمد بن شعيب.

١٥٥- «اللسان»، نشر دار إحياء التراث العربي.

- أبو نعيم: أحمد بن عبد الله الأصبهاني.

١٥٦- «معرفة الصحابة»، صورة من مخطوطة مكتبة أحمد الثالث مخطوطة بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية برقم (٢٧٥٨ مصورات).

- النووي: يحيى بن شرف.

١٥٧- «رياض الصالحين»، تحقيق شعيب الأريؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ١/١٤٠٢هـ.

١٥٨- «شرح صحيح مسلم»، طبع المطبعة المصرية ومكتبتها.

- الهيثمي: علي بن أبي بكر.

١٥٩- «كشف الأستار عن روائد البرار»، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، ط ١/١٣٩٩هـ.

١٦٠- «مجمع الروائد ومبعض الموائد»، نشر دار الكتاب، ط ٢/١٩٦٧م.

- ابن الوزير: محمد بن إبراهيم.

١٦١- «تنقيح الأنظار»، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١/١٣٦٦هـ.

١٦٢- «الروض الناصب في الأدب عن سيرة أبي القاسم»، نشر دار الطباعة الميرية.

- ابن أبي يعلى: القاضي محمد بن أبي يعلى.

١٦٣- «طبقات الحنابلة»، نشر دار المعرفة.

## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الطعة الثانية .. .. .	٥
ترجمة المؤلف : .. .. .	٧
ضوابط الجرح والتعديل .. .. .	١٣
مقدمة الطعة الأولى .. .. .	١٥
الباب الأول : حقيقة الجرح والتعديل وضوابط تعارضهما .. .. .	١٩
الفصل الأول : حقيقة الجرح والتعديل .. .. .	٢١
- تعريف الجرح في اللغة .. .. .	٢٣
- تعريف الجرح في الاصطلاح .. .. .	٢٣
- تعريف التعديل في اللغة .. .. .	٢٤
- تعريف التعديل في الاصطلاح .. .. .	٢٤
- استعمال كلمة (التعديل) في الاصطلاح بمعنى (التوثيق) .. .. .	٢٥
- المراد بالعدالة .. .. .	٢٥
- المراد بالعدل .. .. .	٢٥
- المراد بالصبط .. .. .	٢٦
- ما يخرج بتعريف العدل واشتراط الصبط .. .. .	٢٧
- ما يتقصد على الرواة في غير العدالة والصبط .. .. .	٢٩
- الأصل الشرعي لاعتبار العدالة والصبط في الرواة .. .. .	٢٩
- هل يشترط في الراوي غير العدالة والصبط ؟ .. .. .	٣٣
- ما تثبت به العدالة .. .. .	٣٧



الموضوع	الصفحة
- إذا روى العدل من رجل وسماه، فهل يُعتبر روايته عنه تعديلاً منه له؟ ..	٥١
- إذا عمل العالم أو أفتى على وفق حديث فهل يُعتبر ذلك تصحيحاً له وتعديلاً	
لراوي؟ .....	٥٣
- إذا كان عمل العالم مخالفاً للحديث الذي يرويه فهل يُعتبر ذلك قدحاً في صحته	
أو جرحاً في روايته؟ ..	٥٥
- ما يعرف به صسط الراوي .....	٥٦
- شروط المُعدِّل والجرح ..	٥٨
- قبول الجرح والتعديل مفسرين أو مبهمين ..	٥٨
- الضابط لطلب تفسير الجرح ..	٦٢
- جواب ابن الصلاح عما تصمته كتب الجرح والتعديل من الجروح المهمة ..	٦٣
<b>الفصل الثاني: تعارض الجرح والتعديل</b> ..	٦٥
- تعارض الجرح والتعديل الصادرين من إمامين فأكثر ..	٦٧
- تعارض الجرح والتعديل الصادرين من إمام واحد ..	٦٩
- من ضوابط تعارض الجرح والتعديل ..	٧١
١ - اعتبار مناهج الأئمة في جرحهم وتعديلهم ..	٧١
٢ - كل طبقة من طبقات النقاد لا تحلو من متشدد ومتوسط ..	٧٤
٣ - يُتوقف في قبول الجرح إذا حُثِّي أن يكون باعته الاختلاف في الاعتقاد أو	
المنافسة بين الأقراء ..	٧٥
٤ - لا يقلل الجرح في حق من استعاضت عدالته واشتهرت إمامته ..	٧٧
٥ - لا عرة بجرح ولا تعديل لم يصح إسناده إلى الإمام المحكي عنه ..	٧٨

الموضوع	الصفحة
٦- لا يلتفت إلى الجرح الصادر من المجروح إلا إذا كان إماماً .. . . . .	٧٩
٧- لا يلتفت إلى جرح يغلب على الظن أن مصدره ضعيف .. . . . .	٨٠
٨- يُبأنى في الأحد بجرح الإمام المتأخر إذا عارض توثيق الأئمة المتقدمين ما لم يفسره بما يجرح الراوي مطلقاً .. . . . .	٨١
٩- قد يقع الجرح بسبب الخطأ في النقل من الكتب .. . . . .	٨٢
١٠- من عُرف من حاله بأنه لا يروي إلا عن ثقة وُصِفَ من روى عنه بأنه ثقة عنده في الغالب .. . . . .	٨٣
١١- الرواة الذين أخرج لهم الشيخان على قسمين .. . . . .	٨٣
١٢- تراعى اصطلاحات الأئمة فيما يطلقونه من ألفاظ الجرح والتعديل، وكذلك مصطلحاتهم في الكتب .. . . . .	٨٥
١٣- قد تحذف دلالة اللفظ جرحاً وتعديلاً باختلاف ضبطه .. . . . .	٨٥
١٤- قد يرد التوثيق والتضعيف من الأئمة مقبدين فلا يحكم بواحد منهما عن الراوي باطلاً؛ .. . . . .	٨٥
أ- توثيق الراوي فيما حدث به في بلد دون آخر .. . . . .	٨٦
ب- توثيق الراوي فيما حدث به عن أهل إقليم دون آخر .. . . . .	٨٦
ج- توثيق رواية الراوي إذا جاءت من طريق أهل إقليم دون آخر .. . . . .	٨٧
د- تضعيف ما حدث به الراوي الثقة عن بعض شيوخه .. . . . .	٨٧
هـ- تضعيف رواية الراوي إذا جمع في الإسناد عدداً من شيوخه دون ما إذا أمردهم .. . . . .	٨٧
و- توثيق حديث الراوي في وقت دون آخر .. . . . .	٨٨
ز- تضعيف رواية الراوي من حفظه وتوثيق روايته من كتابه .. . . . .	٩١

- ١٥ - يراعى سياق الكلام الذي ترد أشاءه ألفاظ الحرح والتعديل وقرائن الأحوال التي اقتضت ورودها كورود التوثيق والتضعيف سيبين فيكون ذلك مورداً للجمع بين الأقوال وللترجيح بين الرواة. .... ٩١
- ١٦ - قد يرد إطلاق التوثيق عند المتقدمين أكثر شمولاً منه عند المتأخرين أحياناً - وهو عند المتأخرين أكثر تحديداً لدرجة الراوي .. .. ٩٢
- ١٧ - قد يتخصص الراوي في فن من فنون الرواية .. .. ٩٣
- ١٨ - قد ترد ألفاظ الحرح والتعديل المقولة من كتب المتقدمين مختصرة أو محكية بالمعنى في كتب المتأخرين فيؤثر ذلك في أحكامهم على الرواة .. .. ٩٤
- ١٩ - يتأثر الحرح والتعديل الصادران من الأئمة المتأخرين بقدر اطلاعهم على أقوال المتقدمين في الحكم على الراوي .. .. ٩٦
- ٢٠ - لا يشترط في الرواة المتأخرين ما يشترط في المتقدمين من الصبط والإتقان .. ٩٧
- الباب الثاني: وجوه الظن في الراوي** ..... ١٠١
- الفصل الأول: ما يتعلق بجهالة الراوي** ..... ١٠٥
- المراد بجهالة الراوي - ..... ١٠٧
- ما يدخل تحت الجهالة .. ..... ١٠٧
- أسباب الجهالة .. ..... ١٠٧
- المراد بالمهم، وحكم روايته .. ..... ١٠٨
- الإيهام بلفظ التوثيق: (حدثني الثقة) ..... ١٠٨
- من ضوابط هذه المسألة .. ..... ١٠٩
- أ - أن الراوي الموثق بتلك الصيغة قد يُعرف بالنص عليه أو بالاستقراء من عمل الإمام ..... ١٠٩

الموضوع	الصفحة
ب- ثمة فرق بين: (حدثني الثقة) و(حدثني من لا أتهم)	١١٠
- المراد بالمجهول، وآراء العلماء فيه .....	١١١
- الاحتجاج بالمجهول، وآراء العلماء في ذلك: ..	١١٥
١- مجهول العين .....	١١٦
٢- مجهول الحال .....	١١٧
- هل تنقوي رواية المجهول بالمتابعة؟ .....	١١٩
- من ضوابط موضوع الجهالة: .....	١١٩
١ - اختلاف في قول رواية المجهول إنها هي في حق من دون الصحابة رضي الله عنهم	١١٩
٢ - رواية المجهولين على درجات: .....	١٢٠
٣ - الرواة الذين احتج بهم أصحاب الصحيحين أو أحدهما يكتسبون التوثيق الضمي بذلك .....	١٢١
٤ - لا يلزم من حكم بعض الأئمة بالجهالة على الراوي أن يكون مجهولاً ..	١٢٢
٥ - قد يقع التجهيل من إمام في حق أئمة مشهورين فلا يضرهم ذلك شيئاً ..	١٢٤
٦ - قول أبي حاتم في الراوي (مجهول) لا يريد به أنه لم يرو عنه سوى واحد ..	١٢٤
٧ - من عادة الأئمة ألا يطلقوا كلمة (مجهول) إلا في حق من يعدل على الظن كونه مجهولاً لا يعرف مطلقاً .....	١٢٥
٨ - جميع من ضُعمَ من النساء إنما ضُعمَ لجهالة ..	١٢٥
٩ - لا يعتبر سكوت البحاري وابن أبي حاتم عن توثيق الراوي وتضعيفه توثيقاً له ولا جرحاً فيه .....	١٢٦
١٠ - جهالة التنعين .....	١٢٧

الموضوع	الصفحة
<b>الفصل الثاني: ما يختص بالعدائية ..</b>	١٢٩
الوجه الأول: إخراج المروءة .....	١٣١
- المراد بالمروءة .....	١٣١
- متى يُخرج الراوي بالقدح في مروءته؟ .....	١٣١
- أخذ الأجرة على التحديث .....	١٣٢
الوجه الثاني: الابتداع .....	١٣٤
- المراد بالابتداع .....	١٣٤
- قسم المتدعة .....	١٣٤
- آراء العلماء في رواية من لا يُكفر ببدعته .....	١٣٤
- أوجه إخراج الشيعين لبعض المتدعة .....	١٤١
- حكم رواية من يُكفر ببدعته .....	١٤٥
الوجه الثالث: الفسق .....	١٤٦
- المراد بالفسق .....	١٤٦
- ثم يسمى حديث الفاسق؟ .....	١٤٦
الوجه الرابع: التهمة بالكذب .....	١٤٧
- متى يتجه الاتهام بالكذب إلى الراوي؟ .....	١٤٧
- ثم يسمى حديث المتهم بالكذب؟ .....	١٤٧
الوجه الخامس: الكذب .....	١٤٧
- المراد بالكذب في الحديث النبوي .....	١٤٧
- من هو الكذاب؟ .....	١٤٧

الموضوع	الصفحة
- بيم يسمى حديث الكذاب؟ .....	١٤٧
- حكم رواية التائب من الكذب متعمدا في حديث رسول الله ﷺ .....	١٤٨
<b>الفصل الثالث: ما يقتضى بالضبط.</b> ..	١٥١
- ما يشمل ضبط الصدر وضبط الكتاب .....	١٥٣
- التساهل في التحمل والأداء ..	١٥٣
- من ضوابط هذا الوجه .....	١٥٣
١- لا يضر في كل من التحمل والأداء النعاس الخفيف الذي لا يحتل معه مهم	
الكلام .....	١٥٣
٢- قد يوجد في طيات السماع التنبيه على نعاس السامع أو المنسجم ..	١٥٣
- ما يقتضى بضبط الصدر: ..	١٥٣
الوجه الأول: سوء الحفظ: .....	١٥٤
- المراد به .....	١٥٤
- سوء الحفظ قسما: ..	١٥٤
١- ملازم للراوي ..	١٥٤
٢- طارئ على الراوي (الاحتلاط) .....	١٥٤
- من ضوابط الاحتلاط .....	١٥٥
١- إخراج صاحبي الصحيحين عن المحتطين على سبيل الانتقاء ..	١٥٥
٢- قد يعرف كون المحتط أو الذي تعبر حقيقته لم يحدث حال الاحتلاط ..	١٥٦
- من الكتب المختصة بأسماء المحتطين ..	١٥٧
الوجه الثاني: كثرة المحاولة: ..	١٥٧

الموضوع	الصفحة
- المراد بالمخالفة .....	١٥٧
- ما يحكم به على الرواية التي وقعت فيها المخالفة. ....	١٥٧
- الوجه الثالث: كثرة الوهم: ..	١٥٨
- المراد به .....	١٥٨
- كيف يُعرف حصول الوهم في الرواية؟ ..	١٥٨
- بم يسمى الحديث الذي وقع فيه الوهم؟ ..	١٥٨
- الوجه الرابع: شدة العجلة: .....	١٥٩
- المراد بالعجلة: ..	١٥٩
- الفرق بين الوهم والعجلة ..	١٥٩
- بم يسمى حديث من كثرت عجلته؟ ..	١٥٩
- الوجه الخامس: فحش العلط: ..	١٥٩
- المراد به ..	١٥٩
- بم يسمى حديث فاحش العلط؟ ..	١٥٩
- ما يختص بصسط الكتاب ..	١٦٠
- التساهل برواية الحديث من فرع لم يقابل بالأصل ..	١٦٠
<b>الفصل الرابع: ما لا يتعلق بالعدالة ولا بالضبط غالباً.</b> ..	١٦١
- الوجه الأول: التدليس: ..	١٦٣
- أنواع التدليس ..	١٦٣
- آثارها في الحكم على الأحاديث ..	١٦٤
- من صواب التدليس: ..	١٦٥

الموضوع	الصفحة
١- المدلسون على خمس مراتب.	١٦٥
٢- يحكم لرواية المدلس بالاتصال وإن وردت معصية في جانبين .	١٦٦
٣- ما يُراعى في أحاديث المدلسين المعصية في الصحيحين .	١٦٨
- أهم الكتب في معرف المدلسين .	١٦٩
الوجه الثاني: كثرة الإرسال؛ . . . . .	١٧٠
- قسم الإرسال . . . . .	١٧٠
- هل يجوز نعت الإرسال . . . . .	١٧٠
- أسباب الإرسال . . . . .	١٧١
- مراتب المراسيل من حيث قوتها . . . . .	١٧٢
- أهم الكتب في معرفة ذوي الإرسال . . . . .	١٧٢
الوجه الثالث: كثرة الرواية عن المجهولين والمتروكين؛ . . . . .	١٧٣
- ما يتقوى من الروايات الضعيفة . . . . .	١٧٣
شروط تقوية رواية الضعيف في ضغطه . . . . .	١٧٤
<b>الباب الثالث: من عبارات الجرح والتعديل . . . . .</b>	١٧٥
<b>الفصل الأول: معاني بعض عبارات الجرح والتعديل . . . . .</b>	١٧٧
أولا الألفاظ . . . . .	١٨١
أ- الألفاظ المتدولة بكثرة . . . . .	١٨١
- من المصطلحات العامة في التوثيق بالألفاظ: . . . . .	١٨١
١- ثقة . . . . .	١٨١
٢- ثقة ثقة . . . . .	١٨٣



الموضوع	الصفحة
٣- كأنه مُضَحَّف . . . . .	١٨٣
٤- حَافِظ - ضابِط . . . . .	١٨٤
٥- حِجَّة . . . . .	١٨٤
٦- صِدُوق . . . . .	١٨٥
٧- مَحْمَد الصَّدِيق . . . . .	١٨٥
٨- مَقْرِب الحديث . . . . .	١٨٥
٩- ثَبِت . . . . .	١٨٦
١٠- لَا بَأْسَ بِهِ - لَيْسَ بِهِ بَأْس . . . . .	١٨٦
١١- مَا أَعْلَمُ بِهِ بِأَسْأ - أَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ . . . . .	١٨٧
١٢- صَالِح - صَالِح الحديث . . . . .	١٨٧
١٣- إِلَى الصَّدِيق مَا هُوَ . . . . .	١٨٧
١٤- شَيْخ . . . . .	١٨٧
- من المصطلحات الخاصة ببعض الأئمة في التوثيق بالألفاظ . . . . .	١٨٨
١- قول ابن مهدي (رجل صالح الحديث) . . . . .	١٨٨
٢- قول ابن معين: (ليس به بأس) . . . . .	١٨٨
٣- قول الإمام مسلم: (أكتب عنه) . . . . .	١٨٩
- من المصطلحات العامة في الجرح بالألفاظ . . . . .	١٨٩
١- لَيْسَ بِقَوِي - لَيْسَ بِالْقَوِي . . . . .	١٨٩
٢- لِلضَّعْفِ مَا هُوَ . . . . .	١٩٠
٣- تَعَيَّرَ بِأَحْرَةٍ . . . . .	١٩٠

الموضوع	الصفحة
٤- تعرف ونكر ..	١٩٠
٥- نركوه ..	١٩٠
٦- روى مناكير ..	١٩٠
٧- واه بمرّة ..	١٩١
٨- ليس بثقة ولا مأمون- ليس بثقة ..	١٩١
٩- يسرق الحديث ..	١٩٢
١٠- متروك ..	١٩٢
١١- منهم بالكذب ..	١٩٣
١٢- كذاب ..	١٩٤
١٣- التصعيف النسبي ..	١٩٤
- من المصطلحات الخاصة ببعض الأئمة في اخرج بالألفاظ: ...	١٩٥
١- قول الشافعي: (حديثه ليس بشيء) ..	١٩٥
٢- قول الإمام أحمد: (كذاب وكذاب) ..	١٩٥
٣- قولهم (مكر الحديث): ..	١٩٥
أ- عند الإمام أحمد ..	١٩٥
ب- عند البخاري ..	١٩٦
ج- عند غيره ..	١٩٦
٤- من اصطلاحات ابن معين ..	١٩٦
أ- ضعيف ...	١٩٦
ب- يكتب حديثه ..	١٩٦

الموضوع	الصفحة
جـ- ليس بشيء .....	١٩٦
٥- من اصطلاحات البخاري' .....	١٩٧
أ- ليس بالقوي .....	١٩٧
ب- مكر الحديث .....	١٩٧
جـ- سكتوا عنه .....	١٩٧
د- فيه نظر .....	١٩٨
هـ- في حديثه نظر .....	٢٠٠
٦- من اصطلاحات أبي حاتم .....	٢٠٠
أ- فلا لا يحتج به .....	٢٠٠
ب- يكتب حديثه .....	٢٠١
٧- من اصطلاحات الدارقطني .....	٢٠١
أ- فلا لئ .....	٢٠١
ب- فلا أعور بين عميان .....	٢٠١
جـ- يعتبر به - لا يعتبر به .....	٢٠١
ب- من الألفاظ قليلة الاستعمال أو نادرة التورود .....	٢٠٢
١- المبرور .....	٢٠٢
٢- سداد من عيش .....	٢٠٢
٣- كان فسلأ .....	٢٠٢
٤- ليس من جهال المحامل .....	٢٠٢
٥- لا يكتب عنه إلا رخصا .....	٢٠٣

الموضوع	الصفحة
٦- مُؤَدَّ-مُؤَدَّ .....	٢٠٣
٧- هو علي يدي عدل .....	٢٠٣
٨- يررف في الحديث .....	٢٠٤
٩- يشع الحديث .....	٢٠٤
١٠- حاطب ليل .....	٢٠٤
ثانياً: الحركات .....	٢٠٤
١- تحريك الأيدي .....	٢٠٥
٢- تحريك الرأس .....	٢٠٥
٣- تحميم الوجه .....	٢٠٥
٤- تكلح الوجه .....	٢٠٦
٥- الإشارة إلى النسان .....	٢٠٦
<b>الفصل الثاني: مراتب ألقاظ الجرح والتعديل</b> .....	٢٠٧
- مراتب الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم .....	٢٠٩
أ- التقسيم المعمل لمراتب الرواة .....	٢٠٩
ب- التقسيم المعمل لمراتب ألقاظ الجرح والتعديل .....	٢١٠
- ما راده اس الصلاح من ألقاظ الجرح والتعديل .....	٢١٣
- مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي .....	٢١٤
- ما زاده العراقي على تقسيم الذهبي وما خالقه فيه .....	٢١٦
- مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر .....	٢١٨
- مراتب ألقاظ الجرح والتعديل عند السحاري .....	٢١٩

الموضوع	الصفحة
أ- مراتب التعديل .....	٢١٩
ب- مراتب الجرح .....	٢٢٠
- الحكم في مراتب التعديل عند السخاوي .....	٢٢١
- الحكم في مراتب الجرح عند السخاوي .....	٢٢٣
- جدول مراتب ألفاظ التعديل .....	٢٢٤
- جدول مراتب ألفاظ الجرح .....	٢٢٦
دراسات في الجرح والتعديل، ترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي،	٢٢٩
المقدمة .....	٢٣١
الفصل الأول: الترجمة (عرض ودراسة) .....	٢٣٣
المبحث الأول: اسمه ونسبه ونسبه وكنيته .....	٢٣٥
المبحث الثاني: مولده (تاريخه ومكانه) .....	٢٣٥
المبحث الثالث: شيوخه .....	٢٣٧
المبحث الرابع: طبقته .....	٢٤٣
المبحث الخامس: من يُحكم على روايته عنهم بالانقطاع .....	٢٤٤
المبحث السادس: الرواة عنه .....	٢٤٥
المبحث السابع: وفاته .....	٢٥١
المبحث الثامن: من أخرج له من أصحاب الكتب الستة .....	٢٥٣
الفصل الثاني: أقوال أنمة الجرح والتعديل (عرض وتحليل) .....	٢٥٥
المبحث الأول: أقوال الأنمة المتشدين .....	٢٥٧
١- شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ) .....	٢٥٧

الموضوع	الصفحة
أ- توثيقه لإسرائيل في روايته عن جده أبي إسحاق .....	٢٥٧
ب- اعتياده على خط إسرائيل .....	٢٥٨
٢- يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ) .....	٢٥٨
أ- تضعيفه لإسرائيل .....	٢٥٨
ب- موازنته بين إسرائيل وأبي بكر بن عياش .....	٢٦١
ج- سبب عدوله عن الرواية عن إسرائيل .....	٢٦٣
٣- أبو نعيم الفضل بن دكين (ت ٢١٨هـ) .....	٢٦٧
٤- يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) .....	٢٦٨
أ- توثيقه لإسرائيل توثيقاً مطلقاً .....	٢٦٨
ب- بيان حال إسرائيل في مبتدأ أمره، وحاله بعد ذلك .....	٢٦٨
ج- موازنته بين إسرائيل وبين أبيه يونس .....	٢٦٨
د- موازنته بين إسرائيل وبين شريك بن عبد الله .....	٢٦٩
هـ- موازنته بين إسرائيل وشيبان في روايتهما عن أبي إسحاق .....	٢٧٠
و- موازنته بين إسرائيل ومجالد بن سعيد .....	٢٧١
ز- موازنته بين إسرائيل وأبي عوانة .....	٢٧٤
ح- موازنته بين إسرائيل وبين رواة آخرين من جهة زمن التلقي عن أبي إسحاق .....	٢٧٤
٥- أبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ) .....	٢٧٧
أ- توثيقه لإسرائيل .....	٢٧٧
ب- موازنته بين إسرائيل وزكريا بن أبي زائدة .....	٢٧٨
٦- النسائي (ت ٣٠٣هـ) .....	٢٧٨

الموضوع	الصفحة
خلاصة أقوال الأئمة المتشددين .....	٢٧٩
<b>المبحث الثاني: أقوال الأئمة المعتدلين .....</b>	٢٨٠
١- سفيان الثوري (ت ١٦١هـ) .....	٢٨٠
٢- عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ) .....	٢٨٣
أ- تقديمه لإسرائيل على سفيان الثوري في الرواية عن أبي إسحاق .....	٢٨٣
ب- ثناؤه على إسرائيل بالحرص على تحصيل الحديث .....	٢٨٥
٣- محمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ) .....	٢٨٧
٤- علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) .....	٢٨٧
٥- الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) .....	٢٨٨
أ- توثيقه لإسرائيل توثيقاً مطلقاً .....	٢٨٨
ب- موازنته بين إسرائيل وبين أبيه في الرواية عن أبي إسحاق .....	٢٩٠
ج- موازنته بين إسرائيل وأخيه عيسى .....	٢٩١
د- موازنته بين إسرائيل وشريك بن عبد الله .....	٢٩٢
هـ- موازنته بين إسرائيل وزكريا بن أبي زائدة في الرواية عن أبي إسحاق .....	٢٩٦
و- حكمه على رواية إسرائيل عن جده أبي إسحاق .....	٢٩٦
ز- حكمه على رواية إسرائيل عن أبي يحيى القنات .....	٢٩٨
٦- أبو عبد الله البخاري (ت ٢٥٦هـ) .....	٢٩٩
٧- أبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ) .....	٣٠١
٨- أبو داود (ت ٢٧٥هـ) .....	٣٠١
٩- ابن عدي (ت ٣٦٥هـ) .....	٣٠٢

الموضوع	الصفحة
١٠- الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) .....	٣٠٣
خلاصة أقوال الأئمة المعتدلين .....	٣٠٤
<b>المبحث الثالث: أقوال الأئمة المتساهلين</b> .....	٣٠٦
١- العجلي (ت ٢٦١هـ) .....	٣٠٦
٢- الترمذي (ت ٢٧٩هـ) .....	٣٠٦
٣- ابن جبان (ت ٣٥٤هـ) .....	٣٠٨
٤- ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ) .....	٣٠٨
٥- أبو عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥هـ) .....	٣٠٩
خلاصة أقوال الأئمة المتساهلين .....	٣٠٩
<b>المبحث الرابع: أقوال الأئمة الآخرين (من لم تدرس مناهجهم في الجرح والتعطيل) ..</b>	٣١٠
١- يحيى بن آدم القرشي الأموي مولاهم (ت ٢٠٣هـ) .....	٣١٠
٢- حُجَين بن المثنى البياهي (ت ٢٠٥هـ) .....	٣١٠
٣- محمد بن عبد الله بن نمير (ت ٢٣٤هـ) .....	٣١٠
٤- يعقوب بن شيبه السدوسي (ت ٢٦٢هـ) .....	٣١١
٥- عبد الله بن الإمام أحمد (ت ٢٩٠هـ) .....	٣١١
٦- صالح بن محمد (جزوة) (ت ٢٩٣هـ) .....	٣١١
٧- العقيلي (ت ٣٢٢هـ) .....	٣١٢
٨- ابن حزم (ت ٤٥٦هـ) .....	٣١٢
خلاصة أقوال هؤلاء الأئمة .....	٣١٤
<b>المبحث الخامس: ثناء آباء إسرائيل عليه</b> .....	٣١٥



الموضوع	الصفحة
<b>المبحث السادس: أقوال الأئمة المتأخرين</b>	٣١٦
١- الذمعي (ت ٧٤٨هـ)	٣١٦
أ- أقواله في توثيقه مطلقاً	٣١٦
ب- أقواله في رواية إسرائيل عن جده أبي إسحاق	٣١٧
ج- أجوبته عن أقوال مضعفي إسرائيل	٣١٨
٢- أبو زرعة ابن الحافظ العراقي (ت ٨٢٦هـ)	٣١٨
٣- ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)	٣١٩
أ- أقواله في توثيقه مطلقاً	٣١٩
ب- أقواله في رواية إسرائيل عن جده أبي إسحاق	٣١٩
ج- أجوبته عن أقوال مضعفي إسرائيل	٣١٩
خلاصة أقوال الأئمة المتأخرين	٣٢٠
<b>الخاتمة</b>	٣٢١
<b>الفهارس</b>	٣٢٥
فهرس المصادر والمراجع	٣٢٧
فهرس الموضوعات	٣٤٧